

منتدى الإصلاح العربي

حوكمة الجامعات
وتعزيز قدرات منظومة
التعليم العالي والبحث العلمي
في مصر

تقديم
إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير
معتز خورشيد
محسن يوسف



حوكمة الجامعات
وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي
والبحث العلمي في مصر

تقديم

إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير

معتز خورشيد   محسن يوسف

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر / تقديم إسماعيل سراج الدين ؛ إعداد وتحرير معتز خورشيد، محسن يوسف. – الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية،ح2009

ص. سم.

تدمك 978-977-452-136-2

1. التعليم الجامعي -- مصر. 2. البحث العلمي -- مصر. 3. التعليم والدولة -- مصر. 2. التعليم -- تمويل -- مصر.
أ. خورشيد، معتز. ب. يوسف، محسن. ج. سراج الدين، إسماعيل، -1944 د. منتدى الإصلاح العربي.

ديوي – 378.62 2009397126

ISBN 978-977-452-136-2

رقم الإيداع: ٢٠٠٩/٤٦٣٩

الإخراج الفني: جيهان أبوالنجا

طبع في مصر

١٠٠٠ نسخة

المحتويات

مقدمة

نظم منتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية في شهر مارس ٢٠٠٧ مؤتمرًا حول حوكمة التعليم الجامعي، شارك فيه العديد من العاملين بحقل التعليم الجامعي من رؤساء جامعات وعمداء كليات وأساتذة، بالإضافة إلى العديد من الخبراء والمفكرين وكذلك عدد من طلاب الجامعات. وعلى امتداد جلسات المؤتمر المتعددة طرح المشاركون العديد من القضايا المتعلقة بمدى القدرة على وضع نظام يركز على تميز وجودة الإدارة الجامعية ومدى القدرة على التنافس مع المحافظة على الاستقلالية، دون الاعتماد على الآليات المركزية للإدارة. وبمعنى آخر كيف يمكن أن تصبح الجامعة مركزًا لتفريخ قوى التميز وتحسين جودة الأداء، وأن تصبح الجامعة قاطرة تجذب كافة المؤسسات البحثية والعلمية لآفاق جديدة من الإنجاز لمواكبة الاحتياجات المتطورة في المجتمع، وذلك تأكيدًا على الدور الريادي والأساسي الذي يجب أن تلعبه الجامعات في نهضة المجتمع وتطوره.

ويستعرض هذا الكتاب عددًا من التجارب الوطنية والدولية التي استهدفت تعزيز قدرات الجامعة لكي تنهض بهذا الدور، وهو ما طرح بعض التساؤلات حول احتياجات المجتمع المصري من الجامعة والدور المتوقع منها وطبيعة علاقتها بباقي مؤسسات المجتمع، وكلها أمور ترتبط بضرورة وضوح الرؤية في رسالة الجامعة ووظيفتها في المجتمع. مع اعتبار كل المحددات مثل مشكلة الموارد المادية والبشرية المتاحة للجامعات المصرية، والتي تعتبر من الحقائق التي يجب التعامل معها من خلال إعادة ترتيب الأولويات وترشيد النفقات لتحقيق المزيد من التقدم في المنظومة التعليمية.

ويناقش هذا الكتاب حجم الاستقلالية المتاحة للجامعة وآليات صناعة القرار بداخلها ومفهوم استقلال الجامعات، وهل يقصد به استقلالية الفكر وحرية الرأي والتعبير، أم استقلالية القرار المتعلق بالبحث العلمي، أم استقلالية الإدارة والتمويل، أم كل هذه الأمور بالإضافة إلى ضرورة الأخذ بمبادئ توافر الشفافية وإعمال مبادئ المسئولية والمحاسبة والتي يجب الأخذ بها، وما يرتبط بذلك أساسًا بموضوع آليات تقييم أداء العمل الجامعي التي تطبق في الجامعات المصرية منذ عقود عديدة، وهو الذي يطرح سؤالاً آخرًا؛ هو لماذا لم تتعرض الجامعات المصرية إلى تغيير أنظمتها وتطويرها حتى تتناسب مع بنية المجتمع واحتياجاته المتغيرة؟ وما هي طبيعة المشكلات الحقيقية التي يواجهها التعليم الجامعي في مصر؟ وهل

يمكن فصل تطوير التعليم الجامعي عن عملية تطوير شاملة للمنظومة التعليمية؟ وما هو وضع المنظومة التعليمية المصرية وسط المنظومة العالمية من حيث الجودة في مستوى التعليم والأبحاث والتطبيقات العلمية وقدرتها على المنافسة؟ وكيف يمكن مواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي مع عدم الإخلال بجودة التعليم الجامعي؟ ثم كيف يمكن التحديث إلا بمواجهة الموروث الثقافي من الممارسات والعادات والسلوكيات التي تحكم العمل في منظومة التعليم العالي الحالية؟

ويناقش الكتاب أيضًا الشكل القانوني للجامعة أو نوع الملكية (خاصة أهلية حكومية) وعلاقتها بمستوى أداء وجودة ما تقدمه من خدمة تعليمية، وهل يمكن تطبيق معايير الحوكمة على هذه الأشكال المختلفة؟ وما دور الجامعة في ضمان أو توفير مجالات وقنوات للتعليم المستمر ودورها في إعادة التدريب والتأهيل- وألا ينحصر دور الجامعة فقط على مجرد منح الدرجات العلمية، وكذلك الدور الذي يجب أن تقوم به الجامعات في البحث العلمي ودورها في التطور التكنولوجي الذي يحدث في كل المجالات ودورها في تعليم التعلم الذاتي، وفي تشكيل شخصية الطالب، وفتح آفاق الوعي السياسي وتمكينه من التواصل الاجتماعي؟

ويعتبر هذا الكتاب رؤًى متنوعة حول دور ومحددات أداء التعليم الجامعي في المجتمع، وذلك استنادًا إلى الخبرات العالمية التي تم عرضها في مناقشات المؤتمر. وينقسم الكتاب إلى ثمانية فصول ؛ويتناول الفصل الأول واقع التعليم الجامعي والبحث العلمي في مصر على اعتبار أن الجامعات من أهم وأكثر قوى التحديث والتطوير وخاصة في ظل ثورة المعلومات والاتصالات التي يعيشها العالم الآن؛ والتي يجب أن يواجهها التعليم العالي في مصر من خلال التحليل العلمي والدقيق؛ فكل التحديات التي يواجهها التعليم العالي في مصر سواء من ناحية العنصر البشري أو البنية التحتية أو من ناحية الإمكانيات المتاحة.

ويناقش الفصل الثاني نظم التعليم العالي في مصر من خلال عرض وتحليل للقوانين المنظمة للتعليم العالي في مصر، وخاصة أن بعض القوانين التي تحكمها لا تتناسب مع التطور الذي يجب أن تعيشه الجامعات، وأن للتعليم العالي والجامعات أوضاع خاصة لا يمكن أن يطبَّق عليها نفس الأنظمة والقوانين التي تمكن الدوائر الأخرى، على أمل أن يعطي هذا

العرض برؤية تفيد صانعي القرار من أجل تطوير الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تمكن التعليم العالي في مصر وتحديد أدوار ومسئوليات كلٍّ من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تطوير وتنظيم هذه المسئوليات.

ويستعرض الفصل الثالث موضوع ضرورة أن تتناسب أفكار الإدارة في التعليم العالي والجامعات مع المستويات العالمية في الجودة حتى يمكن تحقيق التنافس للمخرجات من العملية التعليمية، على أساس المستويات الدولية والذي لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل استقلالية الإدارة ومشاركة جميع العناصر فيها، كما يستعرض نفس الفصل بعض من النماذج لنظم التعليم العالي في بعض الدول مثل رومانيا وفرنسا وسويسرا كنماذج وتجارب يمكن الاسترشاد بها.

ويناقش الفصل الرابع قضايا البحث العلمي في الجامعات وما هو المطلوب منها في ظل النظام العالمي الجديد من خلال استعراض أمين لواقع ومشكلات البحث العلمي في مصر مع توضيح ومناقشات للخصائص التي يجب توفرها للتخطيط الجيد لمؤسسات البحث العلمي حتى يمكن تعظيم الفائدة منها وخاصة في ظل التطورات والثورة العلمية والتكنولوجية والتي تتميز بسرعة ومعدلات التطور فيها خلال حقبات زمنية قصيرة.

ويتناول الفصل الخامس عرضًا شاملاً لنظم الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي والتي تتطلب إجراءات جديدة تتميز بالتنوع مع ضرورة أن يتضمن هذا التنوع من خلال إستراتيجية والتي يجب أن تبنى على أساس الخبرات الدولية التي تحقق فيها نجاح الأهداف التعليمية، والتي يجب أن يشارك فيها كل من الحكومة والقطاع الخاص وبقية مؤسسات المجتمع وخاصة بالنسبة للموارد المطلوبة هذه الإستراتيجية.

ويناقش الفصل السادس مؤسسات التعليم العالي من خارج الجامعات وما يمكن أن تقدمه من خدمات ومزايا للمجتمع من خلال برامجها القصيرة والمتميزة وحتى يمكن تحقيق المتطلبات المتغيرة في سوق العمل وضرورة الاهتمام ببرامج التعليم المفتوح والمستمر والتعليم عن بعد، على اعتبار أنها إحدى الوسائل في تحقيق المتطلبات من المهارات المطلوبة في سوق العمل.

ويستعرض الفصل السابع عددًا من النماذج التي تستخدم في مختلف مؤسسات التعليم العالي في بعض دول العالم من أجل توفير المصادر المطلوبة لتمويل مؤسسات التعليم العالي وحتى يمكن الاسترشاد بها في تحقيق تمويل مناسب وكافٍ، ويشترك في توفيره جميع المستفيدين من خدمات ومخرجات التعليم العالي، وفي نفس الوقت عرض لمدى ما يمكن أن تقوم به مؤسسات التعليم العالي من أنشطة لتعبئة الموارد وتوفير التمويل اللازم لها من خلال الخدمات والتعاقدات، مع ضرورة الاهتمام بالبرامج التمويلية للطلاب الذين يحتاجون إلى مساعدات لاستكمال دراستهم.

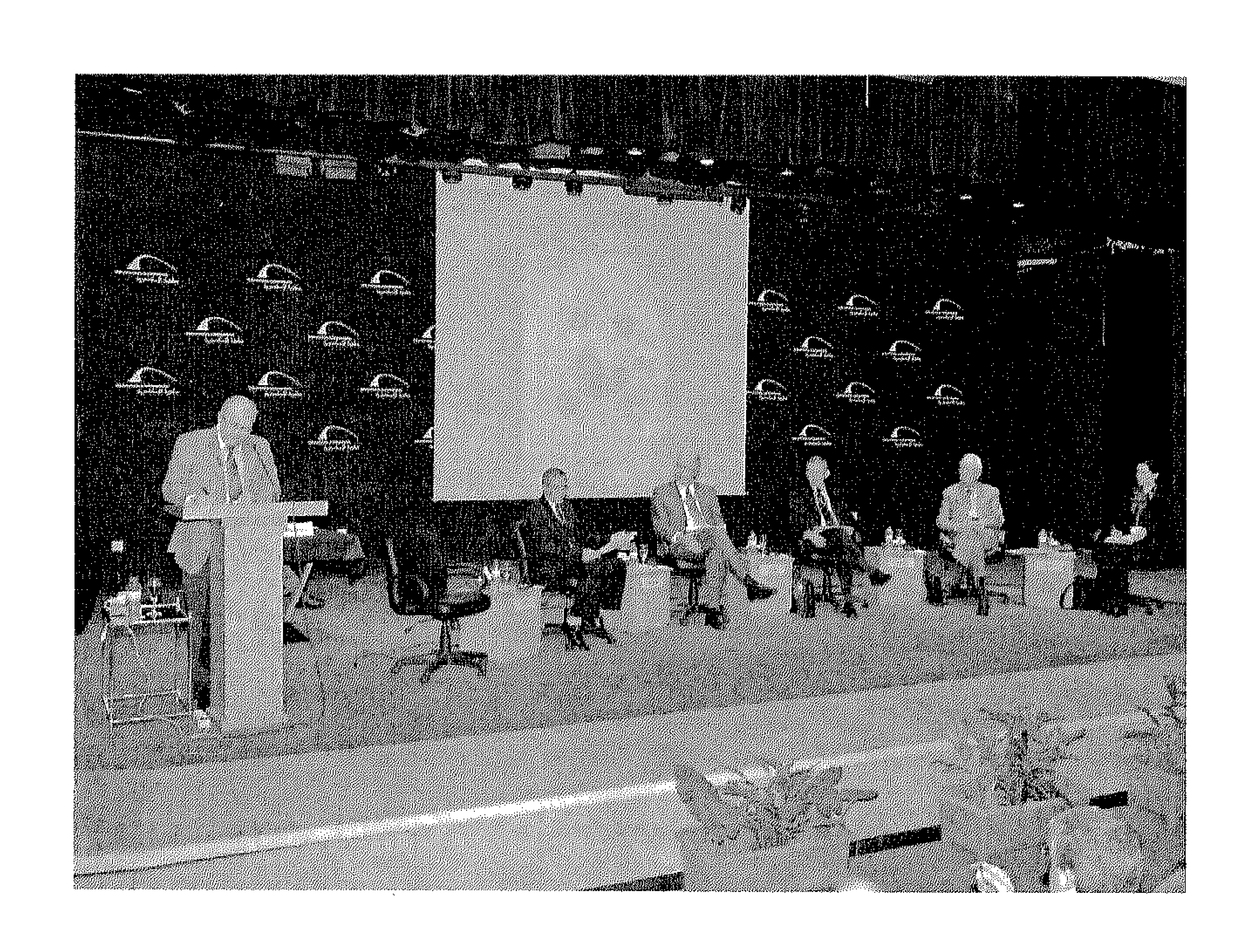
وفي الفصل الثامن يستعرض الكتاب خلاصته للمناقشات والأفكار التي تمت مناقشتها في الفصول السبعة السابقة من أجل تحقيق أفضل الممارسات في تطبيق وتنفيذ الحوكمة في التعليم العالي والجامعات في مصر.

والجدير بالذكر أن ما تم توثيقه في هذا الكتاب من مناقشات يمثل نوعًا من العصف الذهني للمشاركين في المؤتمر، ولذلك فهو لا يقدم بالضرورة رؤية متكاملة لقضية تحسين جودة التعليم الجامعي في مصر وتعزيز قدراته، ولكنه يقدم توجهات عامة لعملية تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي، من خلال صفحاته في مجموعة من الاستخلاصات.

إسماعيل سراج الدين

الفصل الأول

واقع التعليم الجامعي والبحث العلمي في مصر



مقدمة

واجهت الجامعات المصرية بعد صدور التقييمات العالمية المتعددة للجامعات انتقادات من معظم فئات المجتمع. والغريب أن أغلب هذه الانتقادات لم تلمس الأسباب الحقيقية للمشكلة، فالأمر مُعقّد والأسباب تعتبر نِتاجًا لمجموعة من القضايا والمتغيرات المتشابكة التي لا يمكن النظر إلى أيٍّ منها بمعزلٍ عن الأخرى. ويمكن إرجاع هذه القضايا إلى المناخ الثقافي والعلمي السائد في المجتمع وإلى غياب المبادئ الخاصة بالشفافية والمساءلة وإلى عدم مشاركة أصحاب المصالح (Stakeholders) في صنع القرار من خلال حوار مجتمعي حول إدارة الجامعات المصرية وحول الأسلوب الأمثل لتخطيط أنشطتها والبدائل التمويلية المُتاحة للجامعات في ظل نظام متكامل للرقابة والمتابعة.

ومن المؤكد أن قضية حوكمة الجامعات تحتاج إلى مزيد من الإفصاح والشفافية وتوسع رقعة المشاركة المجتمعية؛ بما يضمن تعظيم دور منظومة التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية البشرية من خلال بناء الكوادر والكفاءات البشرية القادرة على المنافسة والتفاعل مع مجتمعات المعرفة.

ويُقصد بحوكمة الجامعات الطريقة التي يتم من خلالها توجيه أنشطة الجامعة وإدارة أقسامها العلمية وكلياتها ومتابعة تنفيذ خطتها الإستراتيجية وتوجهاتها العامة. وهنا تُثار العديد من التساؤلات حول البدائل الممكنة لحوكمة الجامعات المصرية، ونظم إدارتها وأساليب تقييم أدائها، وتشكيل هيكلها التنظيمي، وأساليب متابعة ودعم اتخاذ القرار بها، وكيفية تخصيص مواردها المالية وإدارة مواردها البشرية. كما أن هناك العديد من التساؤلات حول ضرورة الحوار مع ذوي المصالح المختلفة، بغرض الوصول إلى المعايير والأطر التي تناسب البيئة المصرية وتحكم عمل الجامعات، وهو الأمر الذي يتطلب وجود توجهات ورؤًى واضحة حول العديد من التساؤلات والقضايا التي تعد ذات طابع استراتيجي عند التعامل مع قضية تطوير الجامعات والبحث العلمي وتطبيق معايير الحوكمة ووضع التصورات والسياسات اللازمة لإحداث عملية التطوير.

وتتطلب الإجابة عن هذه التساؤلات التعرف على دور الجامعات في المجتمعات الحديثة والأطر المؤسسية للجامعات وعلاقتها بالبحث العلمي والتكنولوجيا ونمط العلاقة بين الجامعة والقوى الاجتماعية المختلفة التى تمارس أنواعًا متعددة من الضغوط على مؤسسات التعليم، وكذلك الشكل القانوني للجامعة أو نوع الملكية (خاصة / أهلية / حكومية) وعلاقتها بمستوى الأداء، وجودة ما تقدمه الجامعة من خدمة تعليمية وأسلوب صياغة القرار داخل الجامعة المصرية وإلى أي مدى تتوفر الشفافية وإعمال مبادئ المسئولية والمحاسبة في الجامعة وخاصة في مجال اتخاذ القرار؛ كما تتطلب الإجابة عن هذه التساؤلات وضوح رؤية ورسالة وأهداف الجامعة في توفير قنوات للتعليم المستمر، ودورها المجتمعي، والمساحة المتوفرة لاستقلال الجامعات وحدود هذه المساحة، ثم علاقة الجامعات- في بلد مثل مصر- بمؤسسات الفكر والثقافة الأخرى وعلى وجه الخصوص تلك التي تتعامل في مجال المعلومات والمكتبات الرقمية، وذلك لأن مكتبات المستقبل تلعب دورًا أساسيًّا في التعليم الجامعي لأنها تمثل المحطة الأساسية للإنترنت والتعامل معه، وهو واقع يتأكد يوميًّا مع الزيادة الهائلة في كم المعلومات التي يمكن أن تصل لكل الناس في نفس الوقت عن طريق الإنترنت، والتي أصبحت فيه الحاسبات الآلية جزءًا أساسيًّا من عمل المكتبات.

إن تقديم إجابات واضحة وتفصيلية عن التساؤلات التي سبقت الإشارة إليها من الممكن أن يسهم في تحديد ماهية الحوكمة، وما هي مكوناتها وأساليبها وأنماط تطبيقها خاصة في ظل الوضع القانوني الحالي للجامعات المصرية، وتعتبر هذه القضايا غاية في الأهمية، لأن العالم يتغير بسرعة فائقة والنماذج الإدارية الموجودة في أغلب الجامعات-على المستوى الدولي- قد انتقلت من النماذج الإدارية التقليدية- التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين- إلى نماذج إدارية أكثر حداثة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، ثم أضيف إليها في القرن الحادي والعشرين تأثير ثورة الاتصالات والمعلومات. وقد أدت هذه التطورات إلى طرح قضايا الحوكمة بإلحاح وزيادة أهمية آليات صنع القرار في الأمور الإدارية والاكاديمية وتزايد التنافسية بشكل كبير. ولذلك فإنه يتعين على الجامعات المصرية أن تواكب هذه التغيرات وتتفاعل معها، حتى لا تصبح مجرد مؤسسات لتقديم وتبادل المعلومات، بل تكون مؤسسات منتجة للمعرفة، وهي المنتَج الحقيقي الذي أصبحت قيمته في عصرنا تتجاوز بكثير

قيمة الثروات الطبيعية، بل إن قيمة إسهامه في زيادة الدخل القومي للعديد من بلدان العالم أصبحت تتجاوز حجم ما يسهم بها كل ما تنتجه القطاعات الاقتصادية الأخرى من سلع وخدمات إذ ظهرت في عصرنا الراهن الصناعات ذات القيمة المضافة العالية التي تتضمن العلم والمعرفة كأحد عناصر الإنتاج الرئيسية بها.

التحديات الجديدة التي تواجه دور الجامعة ورسالتها

تعتبر الجامعات من أهم مراكز قوى تحديث المجتمع وتعزيز قيم العلم ونشر ثقافة البحث العلمي. وتلعب الجامعة هذا الدور من خلال قيامها بثلاث مهام رئيسية هي: أولا تنمية الكوادر البشرية الوطنية، وتعزيز قدارتها البحثية والتكنولوجية للتفاعل مع معطيات عصر العلم والمعرفة، من خلال تعليم الأجيال الجديدة وتدريبها في مجال العلوم الحديثة، وغرس ثقافة البحث والتطوير في عقول الشباب. ثانيا: تطوير البحوث العلمية في مجال العلوم الأساسية والتطبيقية، واستخدامها في دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحل المشكلات القومية، من خلال المشروعات البحثية والرسائل العلمية التي تتم في إطار أنشطتها. ثالثا: توفير مصدر مستقل للمعلومات حول الموضوعات العلمية والتكنولوجية والقضايا ذات الطابع القومي، مثل الصحة والبيئة والتنمية الزراعية والصناعية وباقي الموضوعات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يثري العملية البحثية ويساهم في الارتقاء بالقدرات العلمية.

وفي ظل ما تشهده الألفية الثالثة من تنام لأهمية العلم والتكنولوجيا كأحد العناصر المهمة المؤثرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي إطار الانتقال إلى «الاقتصاد المعرفي» بالارتكاز على ثورة الاتصالات والمعلومات، فقد تعاظم الدور البحثي للجامعات في كثير من دول العالم من خلال التنوع غير المسبوق في مؤسسات التعليم العالي وهياكلها الأكاديمية والإدارية، وظهور منتجين جُدد للخدمات التعليمية، وتزايد الحراك الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير أساليب تعليمية أكثر حداثة وتقنية؛ مما أسهم في إنشاء جامعات ذات توجه بحثي تتكون أساسًا من عدد من المراكز البحثية المتميزة مثل جامعتي أولم وبرلين بألمانيا، أو جامعات تركز فقط على مرحلة الدراسات العليا بما تتضمنه

من رسائل علمية وبحوث أساسية ومشروعات بحثية تطبيقية مثل مدارس الدراسات العليا بأمريكا وأوروبا وبعض الدول الآسيوية التي تكون على مستوى الجامعة أو أحد قطاعاتها الأكاديمية، وهو النمط الذي أتبعته جامعة النيل في مصر على سبيل المثال.

وتتركز انعكاسات عصر العلم والمعرفة وثورة المعلومات والاتصالات ويتنامى تأثيرها في مجال العلم والتكنولوجيا بشكل عام، وفي مجال التعليم العالي والبحث العلمي بشكل خاص، من خلال توجيهين عالميين رئيسيين- يُنتظر أن يؤثرا في المسار المستقبلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومستوى رفاهية الإنسان- وهما عولمة التعليم والبحث العلمي وتدويل أنشطتهما.

تدويل التعليم العالي والبحث العلمي

يُعرف تدويل البحث العلمي بالتوجه الذي يسعى إلى إضفاء بُعد دولي أو بُعد متعدد الثقافات على أنشطة التعليم العالي والبحوث والتطوير؛ بهدف الارتقاء بكفاءة البرامج الأكاديمية والبحثية وتعزيز قدرات العلم والتكنولوجيا. وتختلف عملية التدويل عن ظاهرة العولمة في كونها توجهًا استراتيجيًّا يتعين على الجامعات والمؤسسات البحثية تبنيه ورسم السياسات المؤدية إلى تحقيق أهدافه. وحتى يمكن التفرقة بين ظاهرتي العولمة والتدويل، فقد ذهب بعض خبراء التعليم والبحث العلمي بمنظمة اليونسكو إلى تسميته «بالتدويل غير الهادف للربح».

وقد تبنت منظمة اليونسكو إستراتيجية تدويل التعليم العالي والبحث العلمي منذ عام ١٩٩٨، حينما أقرت في نهاية حقبة التسعينيات مبدأ التدويل كوسيلة للارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية، من خلال إضفاء بُعد دولي متعدد الثقافات على جميع جوانبها وأنشطتها. كما حثت الجامعات والمراكز البحثية على إعادة هيكلة أنشطتها لمواكبة التوجه نحو التدويل. وأخيرًا فقد أقرت المنظمة الدولية مبدأ التدويل بوصفه أحد معايير تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

عولمة التعليم العالي والبحث العلمي

هو توجه عالمي يتمثل في حرية انتقال الأفكار والسلع والخدمات والأفراد وتقلص المسافات عبر الحدود وبين القارات. وقد تعاظم تأثير هذا التوجه من خلال اتفاقيات التجارة الدولية (الجات) لتحرير تبادل السلع والخدمات. وبحيث يمكن اعتبار التعليم والبحث العلمي من وجهة النظر الاقتصادية خدمات تقدمها المؤسسات البحثية والجامعات (عرض الخدمة) إلى المجتمع بقطاعاته المختلفة (الطلب على الخدمة)، ولذلك من المتوقع تأثرهما بشكل مباشر بهذا التوجه في ظل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS). أي أن ظاهرة العولمة ستساهم في إلغاء القيود على حركة الأساتذة والعلماء والمؤسسات البحثية والبرامج الأكاديمية ومشروعات التطوير عبر الحدود، بهدف تحقيق تكامل وتشابك أسواق التعليم والبحوث العلمية على الصعيد العالمي.

ومن هنا، فإنه يمكن النظر إلى العولمة بوصفها عملية ترتبط بالتوسع في أسواق الخدمات التعليمية والبحثية وباقتصاديات التعليم والبحث العلمي. والذي على أساسه سوف يُوكل إلى كل دولة وضع القواعد والآليات التي ستسمح لها بحماية إنتاجها الفكري والأكاديمي والبحثي وتعظيم الاستفادة من توسع أسواق التعليم العالي البحثية عند التفاوض مع منظمة التجارة العالمية (WTO) فيما يخص الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، وشقها الخاص بخدمات التعليم والبحث والتطوير.

كما نتج عن التزاوج بين الثقافات البحثية عبر الحدود وبين الدول تعاظم الدور البحثي للجامعات، والارتقاء بالقدرات العلمية والتكنولوجية لأعضاء هيئة التدريس. كما تعاظم هذا الدور أيضا من خلال ارتباط الأطر المؤسسية الحديثة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي؛ حيث اتضح أن العديد من المؤسسات البحثية ومراكز الابتكار التكنولوجي ومعاهد التميز العلمي نشأت وتطورت في رحاب الجامعات. وقد أدى ارتباط هذه المؤسسات العلمية الحديثة بالجامعات إلى تعزيز قدرات البحث والتطوير على كافة المستويات.

وعلى الرغم من حدوث هذه التغيرات في دور الجامعة من جهة ودفعها لقوى البحث العلمي من جهة أخرى، فإن البنى الحالية لنظم التعليم العالي في كثير من البلدان النامية -ومنها مصر- قد غدت غير مناسبة لمواجهة تحديات الألفية الثالثة، ومن ثم فإنها تحتاج إلى إصلاحات واسعة النطاق حتى يمكن أن تحتل موقعًا مركزيًّا في إستراتيجيات تنمية الموارد البشرية من أجل تعزيز قدرات العلم والتكنولوجيا.

التحديات التي تواجه التعليم العالي في مصر

وإذا انتقلنا إلى الوضع في مصر على وجه التحديد، سنجد العديد من التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي من أجل تحقيق الارتقاء بالقدرات وإنجاز عملية التطوير التي تسمح لها القيام بدور فاعل- في ظل العديد من المتغيرات المجتمعية- وخاصة ما يتعلق منها بدور الجامعات البحثي ومدى مساهمتها في تحديث قوى المجتمع، وما هو المتوقع في ظل المناخ الذي يحيط بها.

ومن أبرز هذه التحديات غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة لدور الجامعات كمخطط معرفي للمجتمع، وعدم القيام بدورها في إنتاج العلم والمعرفة لخدمة التنمية، وهو الشيء الذى ينعكس مباشرة في تزايد الفجوة المعرفية بين مصر والدول المتقدمة. كما أن غياب التوجه الإستراتيجي على مستوى كل جامعة يعتبر أيضا من التحديات الهامة؛ حيث تحولت الجامعة إلى مؤسسة تضم أجهزة بيروقراطية، تسيطر عليها سلسلة من القوانين واللوائح والتي تساهم بشكل كبير في تهميش دور الجانب الأكاديمي. أما الجامعات الخاصة، فقد تغلب عليها في كثير من الأحيان الطابع التجاري الذي يسعى لتعظيم الأرباح، وهو ما أدى في النهاية إلى غياب وضعف قوة الدفع التطوري والتنافسي على مستوى منظومة الجامعات عامة وعلى مستوى كل جامعة على حدة؛ حيث غابت الرؤية والرسالة التي تحتاج إليها كل مؤسسة تعليمية، وأسلوب تحققها في ضوء ما هو متاح من تكنولوجيا عالمية، نظراً لوجود فجوة كبيرة بين التطور التعليمي والتطور التكنولوجي.

وكما تشير الدراسات التحليلية التي تعتبر المدخل الأساسي لوضع أية رؤية لتطوير إستراتيجيات عمل أية جامعة، فإن أكبر المشكلات يكمن في عدم توظيف جوانب القوة وتعظيمها، وكذلك عدم استخدام الفرص المتاحة. وبصفة عامة يعتبر الطلب على التعليم الجديد ضعيف نسبيًّا، كما أن تراجع القوى التنافسية في القطاعات الإنتاجية المختلفة قد أدى إلى ضعف الطلب على المنتج المعرفي المتمثل في البحوث، وهو الاتجاه الذي يدعمه تمتع بعض المنتجين بوضع احتكاري وعدم تعرضهم لمنافسة حقيقية، بالإضافة إلى عدم التوازن النوعي بين أعضاء هيئة التدريس في التخصصات المختلفة، وبين الكليات المختلفة، ككليتي الصيدلة والزراعة على سبيل المثال.

وتتمثل مركزية نظم التعليم العالي تحديًا آخر؛ حيث إن مسارات تطوير إصلاح التعليم ومشاريعه تتم أساسًا على المستوى القومي. ورغم أن المنظومة المركزية في كثير من الأحيان تأخذ زمام المبادرة، فإن التحول نحو التميز والجودة لا يتحقق إلا بتوطين عوامل الجودة في المستوى الأقل أي مستوى الجامعة، من خلال رؤية مستقبلية وخطة استراتيجية متكاملة وبالرغم من تزايد الطلب على التعليم العالي فإنه غير موجه لإرساء قواعد العلم والمعرفة لدى الطلاب، بل يتوجه نحو الحصول على الدرجة العلمية، التي تلعب دورًا في تحديد المكانة الاجتماعية للخريج.

هذا ومايزال دور الجامعة يقتصر على كونها مجرد مانح للدرجات العلمية، مع غياب دورها كمؤسسة للتعليم المستمر، والذي يمثل واحدة من أهم نقاط ضعف التعليم الجامعي، فالدرجة الجامعية تعتبر بمثابة اعتراف من الجامعة بأن هذا الشاب بعد أن أنهى فترة دراسته في الجامعة قد اكتسب مهارات معينة بصرف النظر عن مجال هذه المهارات في الطب أو الهندسة أو الزراعة ... إلخ، إلا أن هذا المنهج لم يعد مناسبًا لأي مجتمع متطور. فهل من المنطقي أن يمنح طالب درس لمدة أربع سنوات درجة علمية تشهد بقدرته على ممارسة المهارات على امتداد أربعين سنة هي بقية عمره المهني أو الوظيفي حتى يتقاعد، في الوقت الذي يحدث فيه تطور هائل في المعارف لا يدري عنه شيئًا وليست له به صلة.

هذا المنهج أصبح مرفوضًا في ظل الثورة المعرفية التي نعيشها الآن. وكنتيجة لشيوع هذا التوجه ولعدة سنوات طويلة أصبح كل شيء فى المجتمع يتسم بالثبات وعدم التغير، من نوعية السلع إلى نوعية الخدمات إلى نوعية المهارات والوظائف، في الوقت الذي يتغير فيه كل شيء من حولنا نتيجة الثورة المعرفية الحديثة، التي فرضت تغييرًا ومستديماً وهائلاً في نوعية الوظائف.

هذا، ويعد الفساد الأكاديمي أكبر تهديد لمشروعات الإصلاح القائمة حاليًّا، والذي تتجسد أبرز مظاهره في المتاجرة بالسلطة الأكاديمية للانتفاع الشخصي، فضلا عن ظاهرة توريث المناصب التي بدأت تنتقل إلى بعض الجامعات وتستشري داخل الأقسام العلمية. فكل عضو هيئة تدريس له قريب أو ابن يعمل على ضمه إلى نفس الكلية التي يعمل فيها، ويتيح له الفرصة في تخطي زملائه في التقدير عبر المجاملات بين الأساتذة، ويتم تعيينه في القسم ذاته والمكان نفسه دون النظر إلى تفوق الطلاب الآخرين أو تميزهم.

إن الزيادة غير المسبوقة في الطلب على خدمات التعليم العالي وتنامي الرغبة في الالتحاق بالدراسة الجامعية، أدى إلى حدوث توسع كمي كبير في أعداد الطلاب، في الوقت الذى لم تنمُ فيه قدرات الجامعة ومواردها وإمكانياتها بنفس المعدل. ولقد أدى هذا بدوره إلى مشكلة أخطر تعاني منها معظم الجامعات المصرية، وهي الخلل فى نسبة أعداد الطلاب إلى أعداد أعضاء هيئة التدريس، وهو ما ينعكس سلبًا على جودة التعليم، خاصة في وجود نمط للعلاقة بين الأستاذ والطالب يحول دون حرية الحوار والتفاعل.

وتعد الجامعة في الأصل مؤسسة لبناء المواطن المشارك والفاعل في المجتمع في ظل مناخ جامعي تسوده حرية الرأي وتعدديته، وخاصة أن رسالة الجامعة الأساسية هي البحث عن الحقيقة وإنتاج المعرفة، وهو ما يحتاج إلى ترسيخ قيمة العلم وأهميته. ففي دولة كوريا على سبيل المثال يُعتبر العالم أو الباحث بمثابة بطل قومي.

كذلك تشهد منظومة التعليم في مصر تراجع العديد من القيم مثل تجريم السرقة العلمية، وتقدير الإبداع؛ بحيث تقدم الإضافة العلمية قدرًا محدودًا من الإبداع والتجديد، وهدم الأبنية النظرية القديمة ونقد النظريات التقليدية. فقد قام أينشتين- على سبيل المثال- بهدم

رؤية نيوتن وأظهر رؤية جديدة، وهذا لا يقلل من الإضافة العلمية التي قدمها نيوتن، ولكن لكي يتقدم العلم لابد له من تقييم ونقد ما هو مسلَّم به ويرتبط بهذا إلى حد كبير جوهر العلاقة بين الأستاذ وتلاميذه فمن المفروض ألا تكون علاقة ذات اتجاه واحد؛ إذ من الممكن أن تكون لهذا التلميذ رؤية وإبداع علمي قد يتناقض مع ما قدمه أستاذه. وبذلك تفرض هذه الروح العلمية نمطًا معينًا من العلاقات بين الأستاذ وتلاميذه يقوم على قبول تفاعل الآراء رغم اختلافها وتعددها، بجانب الإقرار بأن المنهج العلمي والتجريبي يتعين أن يكون هو السبيل لحسم الخلافات في الرأي.

إن ممارسة هذه القيم داخل الجامعة تعتبر أمرًا أساسيًّا ولابد أن يعمل به كنهج في البحث عن الحقيقة والمعرفة، ذلك أن رسوخ القيم المرتبطة بالبحث العلمي وتأصيلها يسهمان بشكل مباشر في تنمية الدور الاجتماعي للشباب من طلاب الجامعات والبحث العلمي وتفعيله، حيث يتحول الشاب في إطار الجامعة إلى مواطن حقيقي ومشارك في الأنشطة المجتمعية المتعددة، خاصة إذا أدركنا أن جوهر الممارسة السياسية هو حرية التعبير عن الرأي وقبول التعددية والاختلاف، وهي القيم والممارسات التي يمكن اكتسابها من خلال أخلاقيات البحث العلمي وقيمه والمناخ الذي يحتضنه.

وفي هذا الصدد يتعين التأكيد على أن العملية التعليمية تعتمد على ثلاثة أركان أساسية هي الأستاذ والطالب والإمكانيات المادية والمالية، وتشير المقارنة بين واقع التعليم على المستوى المصري والمستوى العالمي إلى وجود مشكلات حقيقية فيما يتعلق بالطلاب وكيفية إعدادهم، فالطالب يأتي إلى الجامعة في أغلب الأحيان وهو ضعيف التكوين والتأهيل، مفتقد لقيم العمل التطوعي الموجودة في كل أنحاء العالم كأحد معايير تقييم الطالب، خاصة أن هذا النوع من العمل -وإن كان لا يرتبط بالمناهج الدراسية بشكل مباشر- فهو يساعد الطالب على بناء شخصيته ودعم القيم الإيجابية لديه.

أما بالنسبة للخريج الجامعي وهو المنتج النهائي للعملية التعليمية فهو في الغالب والأعم ليس سوى حقيبة مملوءة ببعض المعلومات، وغير قادر على توظيف هذه المعلومات أو تشغيلها، لذلك فهو لا يحقق متطلبات سوق العمل في الألفية الثالثة؛ حيث يمكن النظر إليه كمنتج

غير قابل للتشغيل وغير قادر على التغير والتطور. أضف إلى ذلك غياب الأنشطة الجامعية والتي من المفترض أن تعد الطالب لكي يستطيع أن يعتمد على نفسه وأن يتصرف في مواجهة مشكلات الحياة، والنشاط الوحيد الذي يدرب عليه الطالب خلال حياته الجامعية بمبادرة ذاتية منه هو النشاط الكشفي وهو نشاط يمارس بنفس النمط كل سنة ولا يوجد فيه أدنى تغيير أو استجابة لمشكلات المجتمع أو للتطورات الحادثة فيه.

هذا، وقد انتهت دراسة أكاديمية على أحد المجتمعات- تتبعت بشكل تفصيلي واقع هذا المجتمع منذ عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩٧٠- إلى أن مشاركة المواطنين عبر المجتمع المدني تؤدي إلى مشاركتهم السياسية الفعالة، وأن توجهات المواطنين نحو المشاركة السياسية قد تم اكتسابها أثناء الدراسة فى الجامعة، حيث تمت تنمية إحساس الشباب بدوره الاجتماعي داخل الجامعة من خلال القيم التي تسود بها والقائمة على حرية الرأي وتعدده، وبالتالى فإن الواقع السياسي في المجتمع لا يمكن أن ينفصل عما يحدث داخل الجامعة.

ويعتبر الأستاذ الجامعي العنصر البشري الرئيسي في العملية التعليمية باعتباره مركز النشاط الأكاديمي، ومن ثم فإنه يمثل القاطرة التي يمكن عن طريقها إصلاح حال التعليم الجامعي ولكنه يعاني حاليا من مشكلات عديدة منها معايير الاختيار السائدة للالتحاق بسلك العمل الجامعي، والتي تستند فقط إلى نتائج التفوق الدراسي برغم ضحالة المستوى العلمي. بالإضافة إلى أن المعيد مطالَب بجانب عمله الوظيفي أن ينجز دراسته العليا خلال فترة بين سنتين إلى خمس سنوات وبمرتب ٣٥٠ جنيهًا كحد أقصى والتي يحصل بعدها على درجة مدرس مساعد بعد حصوله على درجة الماجستير، ثم يبدأ رحلة حصوله على الدكتوراة خلال فترة قد تمتد إلى خمس سنوات، بعدها يحصل على درجة مدرس وينضم إلى هيئة التدريس.

هذا، خلال هذه الرحلة والتي قد تمتد إلى اثني عشر عامًا، وبعد كل هذا الجهد لا يحظى هذا الشاب بمقابل مادي ملائم يتناسب مع مستوى المعيشة السائد؛ إذ يجد نفسه وهو المتفوق قد بلغ من العمر حوالي ٣٢ سنة، وهو مازال يدرس ويتلقى ولا يعطي ولا ينتج ، وإلى بجانب ذلك يضطر للقيام بعمل أخر لكي يسدد التكاليف المرتبطة بدراسته. وحتى بعد حصوله على درجة الدكتوراة لا يتجاوز مرتبه في الغالب ألف جنيه ، ولا يُسمح له بالإشراف على

رسائل دكتوراة منفردًا لأنه يعد وفقا للقانون غير مهيًّأ لذلك. فضلا عن ذلك فإن جهد عضو هيئة التدريس يستهلك في عملية الامتحانات وأعمال الكنترول مقابل مائة جنيه شهريًا، بما في ذلك تصحيح الورقة مقابل نصف جنيه لا غير بموجب القانون. وبعد هذا عندما تطحنه السنون ويقترب من سن المعاش لا يتجاوز مرتبه ثلاثة آلاف جنيه، وإذا أضفنا إلى هذا انشغاله الطبيعي بأمور الزواج والأولاد، فلن يجد بعد هذا مجالا للبحث العلمي! والسؤال هوكيف يمكن والحال كذلك أن نطلب منه أن يكون مبتكرًا وله إنتاج علمي يساهم به في تطور العلم؟ هذا، ومن خلال هذه الأوضاع، يضطر الأستاذ الجامعي -وهو القدوة والنموذج- إلى الارتباط بالتدريس في أكثر من كلية، أو إلى أن يرفع ثمن الكتب التي يقوم بتأليفها على عجل، أو إلى أن يعطي دروسًا..إلخ لسد احتياجات أسرته، كما أن هناك كليات تسمح طبيعة تخصصها لأعضاء هيئة التدريس بمزاولة العمل الحر في مجال التخصص، مثل عيادات الأطباء ومكاتب المحامين أوالمهندسين، ولكن في واقع الأمر أن اهتمامات هؤلاء وأولئك بسد احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية تأتي في النهاية على حساب العملية التعليمية الجامعية. هذا ويصبح الأستاذ الجامعي أستاذًا متفرغًا بعد أن يبلغ الستين من عمره، والتي عندها يحرم من أي وظيفة إدارية وكذلك يحرم في كثير من الأحيان من التدريس إلا لطلاب الدراسات العليا ويتقاضى وفقًا لتعديلات القانون الجديد معاش لا يزيد كثيرا عن سبعمائة إلى تسعمائة جنيه مصري، إضافة إلى علاوة تمثل الفرق بين المرتب والمعاش تصرف له حتى سن سبعين سنة.

إن تردي أوضاع أعضاء هيئة التدريس يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه أي جهد حقيقي لتطوير أوضاع التعليم الجامعي. لهذا فإن تحسين جودة التعليم الجامعي يتعين أن يبدأ بإعادة النظر في ظروف الأستاذ الجامعي؛ حيث لا يمكن أن تستمر الأمور على ما هي عليه، ولا يمكن أن ندفن رؤوسنا في الرمال وأن نتغاضى عن الصعاب التي تواجه أستاذ الجامعة.

الجامعات والطلب المجتمعي على البحث العلمي

إن غياب سياسات فعالة للربط بين الإنتاج العلمي بالجامعات والمؤسسات البحثية والطلب المجتمعي على البحوث من خلال الشركات الصناعية والمؤسسات الخدمية يؤثر

على مسيرة التعليم الجامعي. ويعاني قطاع البحث العلمي في مصر من العديد من المشكلات التي تستلزم إعادة هيكلته، فمن الملاحظ أن الجهود البحثية تتركز في الجامعات، وتتراجع في غيرها من المؤسسات الأخرى، إذ تتركز الكوادر البشرية البحثية في قطاع الجامعات بنسبة تُقدر بنحو (٧٣٪)، في حين تتقلص أعداد العاملين بالبحث العلمي على مستوى القطاعات الأخرى في المجتمع. وذلك على خلاف ما هو حادث في الدول المتقدمة التي أصبح الإنتاج البحثي والمعرفي يلعب فيها دور القاطرة لكل القطاعات الاقتصادية.

كما أن عدم وجود رؤية أو سياسة واضحة لتنمية قدرات القائمين على العمل الجامعي والارتقاء بمهاراتهم وقدراتهم العلمية وتغيير أنماط تفكيرهم، بدءًا بالطالب والمعيد وأعضاء هيئة التدريس وانتهاءً برئيس الجامعة ينعكس سلباً على جودة العملية التعليمية والبحثية.

وتكمن البداية في التخلص من البيروقراطية الورقية والاهتمام الإجراءات العملية في التطبيق، فعقل الجامعة لا يمكن أن يتطور إذا ظل يدور في فلك المستندات والأضابير، والنموذج الصارخ على هذا هو شهادة التخرج التي لازالت حتى الآن تكتب باليد وهو شيء غير مقبول ولا معقول. وعندما يذهب أي موظف أو عامل أو عضو هيئة تدريس إلى خزينة الجامعة يضطر إلى الوقوف في طابور طويل لكي يقبض راتبه؛ هذه مجرد مظاهر بسيطة وأولية على مدى تخلف الإدارة. بالإضافة إلى أن هناك ضرورة ماسة لتقديم الدعم الحقيقي النفسي والاجتماعي والمادي لأستاذ الجامعة الذي بدونه لن يتم أي تطوير أو أية تنمية حقيقية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى ضعف الإنفاق على البحث والتطوير بقطاع التعليم العالي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، وهو ما يظهر بوضوح في ضعف الموارد الموجهة لهذا القطاع بميزانية الجامعات الحكومية والذي يختص بوضع السياسات البحثية على مستوى الجامعة وإعداد خططها البحثية، والذي يضم الكثير من الوحدات والقطاعات التي يكشف عنها وجود الكثير من التبعيات والأنظمة المختلفة في طريقة تصنيف وتوزيع البحوث العلمية على مختلف قطاعات الجامعة.

ضمان الجودة والتنافسية

إن ثقافة التطوير بصفة عامة والجودة بصفة خاصة؛ إلى جانب التركيز على الارتقاء بالقدرات التنافسية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الجودة وتمثل الهدف النهائي الذي يجب أن تسعى إليه أي جامعة أو مؤسسة تعليمية. فاليابان على سبيل المثال أخذت بمفهوم الجودة في جميع مجالات الأعمال بما جعلها على ما هي عليه الآن، كما أن الأخذ بنظام تطبيق معايير ضمان الجودة في مجال تطوير التعليم الجامعي بمصر في إطار الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، يعني أن تلك المعايير لن يمكن تطبيقها إلا بعد خمس سنوات من بدء عمل النظام وتطبيق آلياته، وهو ما يتطلب جهودًا متصلة لتطوير العملية التعليمية والإدارية والمحاسبية في نفس الوقت.

يضاف إلى ما سبق، أن المناخ العالمي الجديد بشكل عام وأسواق العمل على وجه الخصوص تتطلب خريجًا على مستوى مهاري مرتفع وقدرات علمية متطورة تسمح له بالمنافسة مع أقرانه على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، في ظل مناخ العولمة بالألفية الثالثة.

لذلك، فإن الحديث عن الحوكمة وإصدار التوصيات اللازمة بشأنها ليس بكافٍ ولا مُجدٍ دون وجود الآليات والإجراءات اللازمة للتنفيذ بما يتناسب مع طبيعة الظروف التي تعمل فيها الجامعات المصرية، فتطبيق التجارب الرائدة والتي ثبت نجاحها في مجتمعات متقدمة عن مجتمعنا وتختلف عنه دون فهم السياق الذي تطبق فيه هذه التجارب والسعي للتكيف مع احتياجاته، يصعب أن تُحدث أي أثر إيجابي حقيقي. ذلك أن فلسفة تطوير التعليم الجامعي ترتبط بالفلسفة التي يعمل في ظلها المجتمع بوجه عام، كما أن إستراتيجية تطوير التعليم الجامعي لا تنفصل عن إستراتيجية الجامعة ودورها في المجتمع.

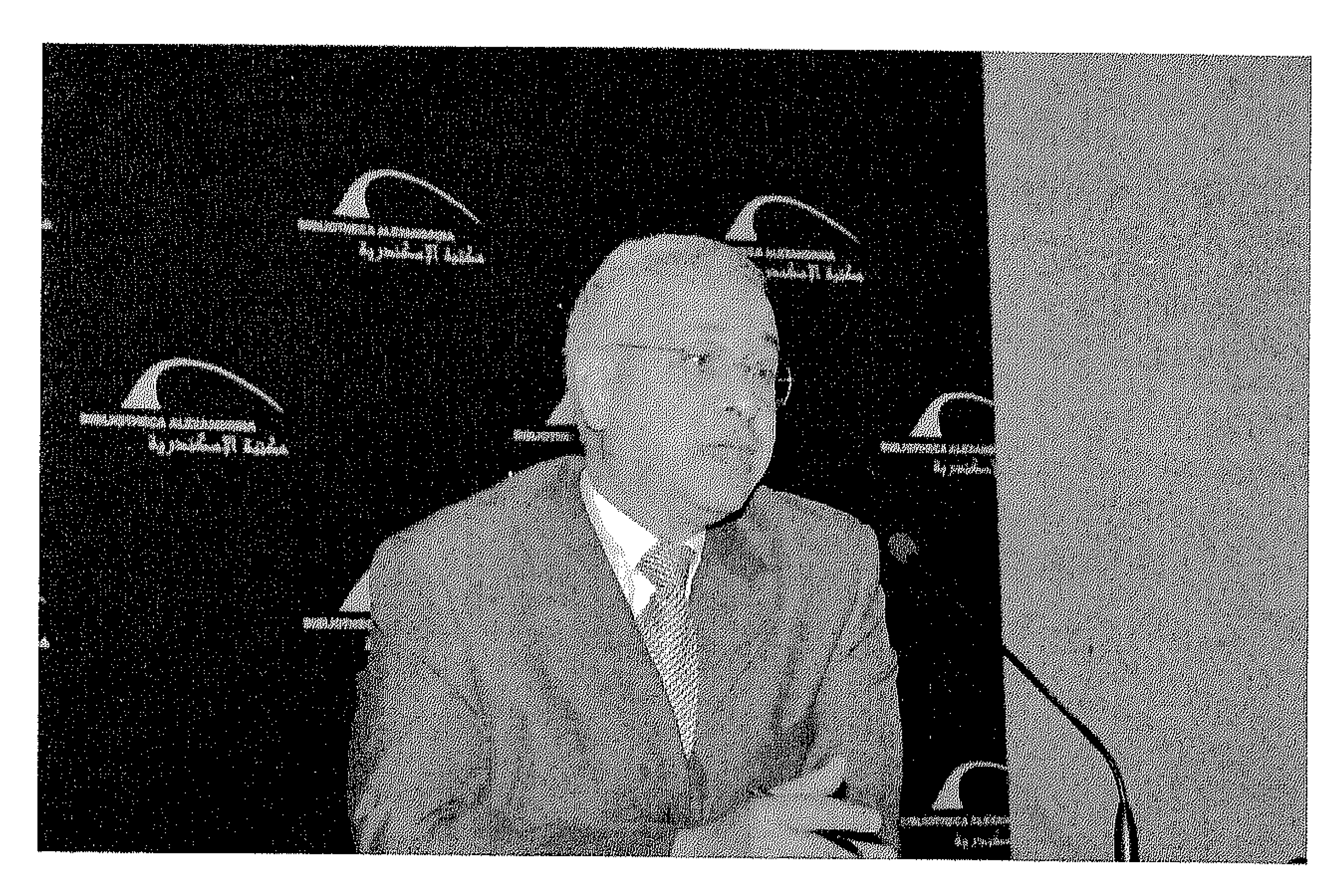
كيف يمكن إذن وضع إستراتيجية للجامعة في ظل غياب إستراتيجية وفلسفة واضحة ومحددة يعمل المجتمع ككل في إطارها أو مشروع قومي يسعى أفراد المجتمع ومؤسساته لتحقيق أهدافه الإنمائية، ويطرح هذا الأمر مجددًا العديد من التساؤلات حول دور الجامعة في تنمية الموارد البشرية، خاصة إذا كانت الجامعة بأوضاعها الحالية غير قادرة على إدارة مواردها البشرية؛ حيث يغيب عن نظام عملها الداخلي تحديد الأهداف ومتابعة التنفيذ، كما تغيب

المعايير الموضوعية لقياس الأداء. فليس من المنطقي عدم وجود استمارة قياس أداء واحدة خلال الفترة التي يعمل فيها عضو هيئة التدريس بالجامعة؟ كما أنه ليس من المقبول ألا يتم قياس أداء عضو هيئة التدريس بمجرد أن يصبح مدرسًا.

هذا، وقد وصل الأمر إلى وجود عدد من الكليات التي تدرس فيها معلومات مر عليها أكثر من ٣٠ سنة، بالإضافة إلى عدم وجود معايير لتحديد المجد والمجتهد والمبدع. وهو الأمر الذي يؤكد أن المنظومة الخاصة بتقييم العنصر البشري منظومة متخلفة للأسف؛ لأنها أدخلت إلى الجامعة هذه النظم وهذه الثقافة المتخلفة الموجودة داخل الجهاز الحكومي، وهو ما جعل الجامعة مؤسسة غارقة في البيروقراطية تدار عبر أساليب لا تدري شيئًا عن المعرفة أو التنمية أو التميز أو الإبداع. وهذا هو جوهر التحدي الذي يقابل مؤسساتنا الجامعية، والذي لا يمكن مواجهته إلا بتطبيق معايير الجودة والتنافسية.

الفصل الثاني

القوانين المنظِّمة للتعليم العالي والجامعات في مصر





مقدمة

تبرز أهمية دور التعليم كمحور أساسي لتحقيق التنمية البشرية والمجتمعية وخاصة في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية الحديثة، كما أنه يعتبر الأداة الفعالة لأعداد الشباب المصري القادر على المنافسة والتعامل مع المجتمع المعرفي. ولذلك فإن الأمر يتطلب مراجعة شاملة لنظم التعليم في مصر وطرق إدارتها من حيث قدرتها على تحقيق المخرجات التعليمية المرجوة. وحتى تستطيع هذه النظم بعد مراجعتها تحقيق أعلى إنتاجية، ومخرجات ذات جودة عالية قادرة على التنمية الداخلية والمنافسة على المستوى العالمي.

وكثيرًا ما يحتدم الجدل الاجتماعي في مصر بين خبراء الحقل الأكاديمي وبين النخب السياسية والمفكرين وصناع القرار حول قضية تطوير إدارة مؤسسات التعليم العالي في مصر سواء الجامعات أو الكليات التكنولوجية أو المعاهد، الحكومية أو الخاصة. ولقد تناولت العديد من البحوث والدراسات قضايا تطوير التعليم العالي في مصر من منظور تحليلي شامل وبرؤية مستقبلية واعية على امتداد الأعوام السابقة.

ومن ضمن التوجهات التي أكدت عليها هذه البحوث والدراسات ضرورة التوجه نحو مجتمع واقتصاد المعرفة من خلال صياغة رؤية ورسالة وأهداف لكل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، تتفق مع ظروف البيئة التي تتفاعل معها المؤسسة وتعمل على تنميتها، وبحيث تعكس هذه الرؤى تفرد المؤسسة وتميزها. وكذلك التوجه نحو اللامركزية والمشاركة المجتمعية في إدارة التعليم العالي، من خلال تمكين المستويات الأقل في هياكل مؤسسات التعليم العالي من المشاركة الفعالة في صنع القرار، وتمثيل المجتمع والطلبة في مجالس الجامعات والكليات والأقسام والمعاهد، بالإضافة إلى إنشاء مراكز لجودة الأداء بكل مؤسسة تعليمية وإنشاء هيئة لضمان الجودة والاعتماد كهيئة مستقلة عن مقدمي الخدمة، مع ضرورة دعم أداء أعضاء هيئة التدريس عبر وضع هياكل وظيفية للإدارة العليا وللأقسام وربطها بالاحتياجات التعليمية والبحثية، والالتزام بالتفرغ الكامل للقيادات الجامعية، وتعديل نظم الترقي لتعكس الأداء

والكفاءة والقدرات العلمية وليس الأقدمية. هذا إلى جانب ضرورة مراجعة الوضع المادي لأعضاء هيئة التدريس والعمل على إنمائه. ودعم الأنشطة الطلابية لتوفير المناخ المحفز لممارسة الحياة الطلابية المتكاملة، وتطوير اللوائح المنظمة لاتحادات الطلاب بما يحقق الرؤية المتكاملة للحياة الطلابية التي تتوافق مع معطيات العصر، وما يستلزمه ذلك من توفير التمويل الذي يتناسب مع أهمية العنصر الطلابي وتأثيره في مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتوقف تحقيق كل ما سبق على ضرورة تنمية مصادر تمويل التعليم الجامعي في مصر، عبر ربط موازنات الجامعات بأدائها واعتماد برامجها، وتوفير قدر أكبر من الاستقلال لمؤسسات التعليم العالي والعمل على زيادة الموارد وتنويع مصادر الدخل فيها، كما يتطلب أيضًا الارتقاء بالتعليم أيضا ضرورة توظيف التكنولوجيا من خلال تطوير وتحديث الإدارة الجامعية من خلال التوسع في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمل على دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

كذلك يجب الاهتمام بتطوير الدراسات العليا من خلال تطوير يتواءم مع النظم العالمية ومتطلبات الجودة ومراعاة الحاجات المجتمعية، وإشراك شخصيات علمية دولية في لجان تقييم الأبحاث العلمية للترقي، وتيسير انتقال أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات، وتطعيم هيئات التدريس بعناصر من أصحاب الخبرات في المهن المختلفة ومن أصحاب الخبرات العالمية، إلى جانب مضاعفة عدد البعثات الخارجية لأعضاء هيئة التدريس. واختيار القيادات الجامعية من خلال معايير تتسم بالشفافية والعدالة مع وجود توصيف وظيفي محدد لطبيعة عملها، وأن تتولى لجنة اختيار لترشيح أفضل العناصر، على أن يتم ذلك خلال فترة زمنية انتقالية يمكن أن توضع فيها القواعد بشفافية وتحظى بثقة المجتمع الأكاديمي، بالإضافة إلى ضرورة مراجعة سياسات تعيين المعيدين وربطها بوجود احتياج فعلي في الأقسام، بالإضافة إلى التوسع في نظام طلاب المنح العلمية غير الملزمة للتعيين. وأخيرًا تحديد العلاقة بين المؤسسة التعليمية وكل من أعضاء هيئة التدريس والعاملين بما يوضح المسئوليات ويسمح بالمساءلة ويتيح تطبيق نظم التقويم الجادة.

الملامح العامة لقانون تنظيم الجامعات

تستلزم كل اتجاهات التطوير سالفة الذكر إحداث تغيير حقيقي في البنية القانونية المنظمة للتعليم العالي والبحث العلمي، وهي بنية لاتزال خاضعة لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ٧٢، الذي يحدد الأطر العامة والقواعد الحاسمة لعمل منظومة التعليم العالي في مصر. وتنص المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات على أن الجامعة «تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريًّا.» وبالتالي فالجامعة هي أساس منظومة التعليم العالي في مصر.

ويختص مجلس الكلية برسم السياسة العامة للتعليم والبحوث بالكلية، ويختص مجلس القسم برسم السياسة العامة للتعليم والبحوث بالقسم. ومع أن هذه المجالس مكلفة قانونًا بإصدار سياسات عامة مما يوحي بوجود تخطيط استراتيجي ورؤية وأهداف لديها، إلا أنه لا توجد وثيقة مدونة تحدد رؤية أو رسالة أيٍّ من مستويات مؤسسات التعليم العالي، سواءً على مستوى الجامعة أو الكلية أو القسم أو المعاهد المرتبطة بالجامعة.

ويختص مجلس القسم وفقًا للقانون بوضع نظام العمل والتنسيق بين مختلف التخصصات في القسم (مادة ٥٥/٢ من القانون)، إلا أن هذا العمل يقتصر في الواقع على توزيع النصاب بين أعضاء هيئة التدريس والتكليف بالإشراف على الدراسات العليا. أما كل المسئوليات الأخرى التي يجب أن يقوم بها القسم، فقد وردت في القانون تحت مسمى «اقتراح». حيث يمكن للقسم «اقتراح» تعيين أعضاء هيئة التدريس، واقتراح توزيع الدروس والمحاضرات والتدريبات العملية، واقتراح توزيع أعمال الامتحان وغيرها. ولكن ليس للقسم مثلا حق «اقتراح» عدد الطلبة المقبولين به، ولكن تبدأ مسئولية تحديد أعداد الطلاب على مستوى الكلية وتتصاعد عبر مجلس الكلية ومجلس الجامعة حتى تحدد من قبل المجلس الأعلى للجامعات. وعادة ما تحدِّد الكلية الأعداد المطلوبة من الطلبة الجدد بناءً على عدد الطلاب في العام السابق بزيادة نسبة مئوية معينة. ويقوم المجلس الأعلى للجامعات برئاسة وزير التعليم العالي بعد الاطلاع على اقتراحات مجالس الجامعات والكليات بالتحديد النهائي لأعداد الطلاب وفقًا للأعداد المتقدمة ورغباتهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النص في القانون على أن دور مجلس القسم يقتصر في معظم المواد على «الاقتراح» وهو أمر يضعف من مشاركة القسم في صنع القرار، مع أن القسم يجب أن يكون المركز الأساسي في العملية التعليمية في الجامعة، وهو أمر يتعين مراجعته في ظل التوجه الراهن نحو لامركزية اتخاذ القرار بالنظم التعليمية على المستوى العالمي.

وتنص المادة (١/١٣) من القانون الحالي على أن الوزير المسئول عن التعليم العالي هو الرئيس الأعلى للجامعات ويشرف عليها بحكم منصبه. وله أن يطلب إلى المجلس أو اللجان الفنية المختصة بحث أو دراسة موضوعات معينة، وله أن يدعو المجالس واللجان للانعقاد تحت رئاسته. كما أن له أن يطلب من رئيس الجامعة التحقيق في الوقائع التي يحيلها إليه، وأن يحيل إلى مجلس الجامعة موضوعات للدراسة والتناول. كما أن الوزير هو الذي يصدر قرار إنشاء أقسام وبرامج جديدة في الكليات ويراعي عدم تكرار الأقسام المتماثلة في كليات الجامعة الواحدة (مادة ٥).

ومن المعروف أن الوزير هو رئيس المجلس الأعلى للجامعات والمجالس المنبثقة عنه وهي المجلس الأعلى لشئون التعليم والطلاب، والمجلس الأعلى للدراسات العليا والبحوث، والمجلس الأعلى لخدمة المجتمع وتنمية البيئة. وتقدم هذه المجالس قراراتها للمجلس الأعلى للجامعات برئاسة الوزير لتقرير ما يراه في شأنها. وتؤكد نصوص المواد المتعلقة بتشكيل المجالس على رئاسة الوزير للمجالس المختلفة مما يعد توجهًا مركزيًّا، خاصة أن الوزير هو رئيس المجلس الأعلى للجامعات وكل المجالس تقدم تقاريرها للمجلس الأعلى لاتخاذ القرار، وهو ما يعني تعارضًا في السلطات.

وقد أعطى القانون الحالي للمجلس الأعلى للجامعات مسئولية وضع اللائحة التنفيذية للجامعات واللوائح الداخلية للكليات والمعاهد والمتابعة الدورية لقراراته في الجامعات، وبذلك أعطى سلطة مطلقة للمجلس على الجامعات.

إن القراءة الأولية لهذه الأوضاع تشير إلى تكرار في توزيع المسئوليات بين مجلس الكلية ومجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات أو إسنادها فيما يخص وضع اللائحة التنفيذية للجامعات واللوائح الداخلية لكليات الجامعة ومعاهدها، وإعداد السياسة العامة للكتب

والمذكرات الجامعية وتنظيمها، والتنسيق بين أعضاء هيئة التدريس وغيرها. وخاصة أن المادة ١٤ من القانون تنص على أن قرارات أي مجلس ملزمة للمجالس الأدنى منه، وبذلك يكون القرار الملزم في كل الأحوال هو قرار المجلس الأعلى للجامعات برئاسة وزير التعليم العالي. وهو ما يعني إفراطًا واضحًا في المركزية، وهو ما تؤكده المادة ١٩ التي تنص على أنه من ضمن مسئوليات المجلس الأعلى للجامعات تحديد تخصصات الأستاذية في الجامعات وإنشاؤها والتنسيق بين أعضاء هيئة التدريس. كما تنص المادة (٦٥) على أن يعين رئيس الجامعة أعضاء هيئة التدريس بناءً على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية ومجلس القسم المختص.

ومن الملاحظات التي يجب الالتفات إليها حول القانون الحالي أنه يطبق على القسم والكلية والجامعة دون النظر إلى درجة خصوصيتها واحتمالات التباين بين توجهاتها العامة ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية. كما أنه يتعامل مع مؤسسات التعليم العالي بنفس النظام الإداري السائد في باقي مؤسسات الدولة، وباستخدام نفس طرق التعيين والترقي والتقويم بغض النظر عن الطبيعة الخاصة لمؤسسات التعليم العالي. النظام الإداري التقليدي مؤسس على مفاهيم تتعلق باستيعاب الكم بغض النظر عن الكيف، وتفضيل الأقدمية على الكفاءة، والتقويم السري المحاسبي بدلا من التقويم التنموي. كما ساهم عدم وجود هياكل تنظيمية متكاملة بالأقسام العلمية إلى تراكم أعضاء هيئة التدريس في بعض الأقسام وندرتهم في البعض الآخر بغض النظر عن الاحتياج الفعلي للقسم؛ حيث يتم تعيين هيئة التدريس بنظام التكليف كما هو متبع بكل الهيئات الحكومية، نظرًا لعدم وجود نظام للتعاقد محدد المدة، ولكن يوجد تعيين بدون عقود، وبإخطار استلام للعمل فقط، وبالتالي يكون التعيين مدى الحياة. والقاعدة الأساسية هي أن تعيين المدرسين والأساتذة المساعدين والأساتذة من ذات الكلية، والاستثناء هو أن يتم قبول متقدمين من جامعات مصرية أخرى بشروط خاصة. وهو ما يحد من فرصة الطلبة للتعرض لأفكار وثقافات مختلفة تثري العملية التعليمية وتكرس ظاهرة توارث الثقافة الداخلية لكل كلية؛ حيث يتم التعيين بغض النظر عن توافر الكفاءة المطلوبة في عضو هيئة التدريس من قدرة على التواصل مع الطلبة وتوصيل المعلومة وتنمية المهارات وغيرها.

ولا تقف الملاحظات السابق الإشارة إليها على القوانين الحالية عند هذا الحد نتيجة تعاملها مع الجامعة مثل سائر المؤسسات الحكومية دون وضع أي اعتبار لخصوصية دورها وطبيعتها، بل إنها أيضًا تخضع العاملين بالجامعة لنفس الهيكل الوظيفي للدولة، من حيث الأجور التي تساوي بين الجميع في الدرجة الوظيفية الواحدة، وتحدد ما يصرف لهم من بدلات أو مكافآت وأجور متغيرة؛ ولا تربط الحوافز والمكافآت بجودة الأداء ولكنها توزع بالتساوي مما يفقدها قيمتها.

وقد أدى ضعف مرتبات أعضاء هيئة التدريس إلى انصراف البعض عن أداء الخدمة التعليمية المطلوبة منهم، أو تقديمها بمستوى جودة متدنٍ وانشغالهم بالبحث عن مصادر أخرى للدخل قد يصل بعضها إلى الدروس الخصوصية التي تتنافى مع أخلاقيات العمل الجامعي. ونتج أيضا عن ضعف المرتبات المحاولات المستمرة لأعضاء هيئة التدريس للخروج في إعارات، ومحاولتهم مد فترة هذه الإعارات لأطول فترة ممكنة. وساعد على ذلك أن النظام الإداري يسمح باحتفاظ عضو هيئة التدريس بمكانه في الجامعة طوال فترة إعارته، ولا يضع أية مسئوليات أو متطلبات فنية على عضو هيئة التدريس وهو بالخارج، كأن يشارك مثلا في تنمية قسمه من خلال أبحاث أو المشاركة في بعض أنشطته عن بعد أو غيرها.

أما بالنسبة لترقية أعضاء هيئة التدريس، نجد أن الترقي مرتبط بالحصول على شهادة الماجستير أوالدكتوراة حتى درجة مدرس، ثم يرقى عضو هيئة التدريس بعد ذلك من خلال اللجان العلمية الدائمة التي تقيم البحوث العلمية لعضو هيئة التدريس؛ ويمكن القول أن الشروط المطبقة حاليًّا للترقي غير تنافسية بالمقارنة بالمعايير الدولية. أما بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس، فقد اقتصر القانون على وصف دقيق للإجراءات التأديبية لهم دون إيضاح وسائل التحفيز أو الترقي أمامهم. ورغم أن القانون يحدد الإجراءات التأديبية لأعضاء هيئة التدريس لمن يثبت إخلاله منهم بواجباته الوظيفية (م ١٠٥-١١٢)، فإنه لا يلتفت إلى التقييم الشامل لعضو هيئة التدريس الذي يجب أن يستند إلى معايير أداء الجودة في إطار عالمي مقارن، ويشارك فيه رؤساءه وطلبته وزملاءه.

كما أن القانون الحالي لا يشترط وجود وظيفة شاغرة للترقي للوظيفة الأعلى؛ حيث يمنح عضو هيئة التدريس اللقب العلمي لوظيفة ما وعلاوة الترقية ومرتبها والبدلات المقررة لها حتى عند عدم وجود وظيفة ليشغلها. وقد أدى ذلك إلى التزايد الكبير في أعضاء هيئة التدريس على مستوى الأستاذ المساعد والأستاذ في بعض الكليات وزيادتهم الواضحة عن الاحتياجات الفعلية للقسم أو الكلية.

وعلى الرغم من أن القانون يوضح آلية تعيين القيادات الجامعية، مثل رئيس الجامعة ونوابه بقرار من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير التعليم العالي، أما العمداء ورؤساء الأقسام فيعينهم رئيس الجامعة، مع عدم وجود الآلية الخاصة بالإعداد المؤسسي لقيادات الصف الثاني. كما أن القانون بنصوصه الحالية يحمل القيادات الجامعية أعباء ومسئوليات ضخمة وخاصة بالنسبة لرئيس الجامعة وعميد الكلية.

وإذا كان القانون الحالي لتنظيم الجامعات يحدد في بابه الخامس ولائحته التنفيذية علاقة مؤسسات التعليم العالي بالطلبة فيما يخص الامتحانات والخدمات الطلابية ونظم تأديب الطلاب والاتحادات الطلابية، سنجد في المقابل أنه لايعكس طبيعة العلاقة التبادلية بين أطراف المؤسسة التعليمية والطلبة، بل يتناول العلاقة كأنها من جهة واحدة – من المؤسسة إلى الطالب – دون توضيح درجة أو مجالات مشاركة الطلبة في إدارة أداء مؤسسات التعليم العالي أو تقييمها.

وتغيب عن القانون الحالي تمامًا أية آلية لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي، وكل ما هو قائم حاليًا هو مجرد جهود فردية للصحافة أو الباحثين أو بعض الملاحظين من الخبراء المحليين أو العالميين، ولكن هناك بعض أوجه التقييم الذي تقوم به بعض الجهات المانحة ولكن في المجالات المرتبطة بالمشروعات التي تمولها فقط. وقد توجهت الجامعات الحكومية مؤخرًا إلى إنشاء مراكز داخلية لضمان الجودة، وقام عدد منها بإعداد دراسات تقييم ذاتي للكليات وتطوير خطط استراتيجية لضمان الجودة والاعتماد على مستوى الجامعة، وذلك في إطار مشروع تطوير التعليم العالي وتعزيز قدراته (Heep)، وهو ما يعد خطوة جادة نحو تحسين مستوى أداء الجامعات المصرية.

يتناول قانون تنظيم الجامعات أيضًا قضية التمويل ويخضعها للقواعد المالية للدولة مع وجود بعض الحرية للجامعة كهيئة عامة وفقاً لقانون الهيئات العامة. وتنص المادة(٧) من

القانون على أن للجامعة أن تقبل ما يوجه إليها من تبرعات لا تتعارض مع الغرض الأصلي الذي أنشئت له الجامعة؛ وتنص المادة (٨) على أن لكل جامعة موازنة خاصة بها.

ولا تقتصر الملاحظات في هذا الجزء فقط على القوانين المنظمة للجامعات الحكومية، بل تمتد أيضا الى القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢، المنظم لعمل الجامعات الخاصة، حيث مازالت هناك عليه العديد من الملاحظات المرتبطة بمدى استقلالية الجامعات الخاصة في إدارة شئونها ومدى ارتباطها بوزارة التعليم العالي وسلطة اتخاذ القرار في الجامعات الخاصة، ومدى اتصال هذه السلطة بالملكية وجهات التمويل، وكذلك الهياكل الإدارية الحاكمة للجامعات الخاصة والأشكال القانونية التي تتخذها وأثرها على حسن سير العملية التعليمية، وتعيين العمداء ورؤساء الأقسام ودورهم في الجامعات الخاصة، وتعيين أعضاء هيئة التدريس ومدى ارتباط ذلك بالأهداف المرجوة وحسن سير العملية التعليمية، ومدى مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الإدارة وتسيير العملية التعليمية في هذه الجامعات، وكذلك العلاقة بين الطالب والجامعة، ومدى اشتراك الطلاب في الإدارة وتقييم الأداء، والتفاعل بين الجامعات الخاصة واحتياجات المجتمع والبيئة، وأخيرًا تقييم الأداء في الجامعات الخاصة وضمان الجودة واعتماد الشهادات.

وتقوم وزارة التعليم العالي- في الوقت الراهن- بتعديل القانون المنظم لعمل الجامعات الخاصة ليتضمن أيضًا الجامعات الأهلية. وتختلف الجامعات الأهلية عن الجامعات الخاصة في كونها غير هادفة للربح وأن لائحتها الداخلية لا تسمح بتوزيع أرباح أو فوائض مالية، بل تؤكد على استخدامها من قبل إدارة الجامعة في تطوير العملية التعليمية والبحثية. ويمثل هذا التوجه نحو إنشاء جامعات أهلية تطورًا مرغوبًا من المنتظر أن يساهم في استكمال الطاقة الاستيعابية لمنظومة التعليم العالي وتوفير مناخ صحي للمنافسة سينعكس على الارتقاء بجودة أداء مؤسسات التعليم العالي..

قانون تنظيم الجامعات واتجاهات تطويره

أوضح الاستعراض السابق أن القوانين المنظمة للتعليم العالي الحكومي أو الخاص أصبحت تشكل قيودًا على عملية تطوير التعليم الجامعي وإصلاح هيكله. وتتمثل هذه القيود

في صعوبة تحقيق اللامركزية واستقلالية الجامعات، والحد من تفاعل الجامعات مع البيئة التي تتواجد فيها في ظل تزايد أعدادها واختلاف مناطق توزيعها جغرافيًّا، وعدم ملاءمة هياكل وظائف الإدارة العليا والأقسام العلمية للاحتياجات العلمية والبحثية، وعدم استجابة نظم إدارة الوظائف الجامعية للمستجدات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلاً عن عدم قدرتها على تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها. فضلا عن عدم مراعاة نظم تعيين المعيدين والمدرسين المساعدين للاحتياجات الفعلية للأقسام وعدم قدرة نظم الترقي على تشجيع البحث العلمي وأداء الدور الجامعي المتعلق بالدرجة. كما ينعكس كل ذلك في الحد من التبادل والتنقل بين الجامعات المصرية وانحسار التفاعل الفكري والثقافي داخل الجامعة الواحدة. والذي يؤكده الانخفاض الواضح في تدعيم عملية التبادل والتفاعل مع الجامعات العربية والأجنبية. وعدم إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس في الاشتراك الفعّال في إدارة الجامعات ومتابعة الأداء، وكذلك عدم وجود أية آلية لتقييم أداء المؤسسات التعليمية وضمان جودة الأداء واعتماد الشهادات والذي يؤثر بالطبع على تقييد علاقة الطلاب بالإدارة، والحد من مشاركتهم في تقييم الجامعات.

تشكّل هذه الملاحظات أهمية كبيرة لأنها تعتبر نقطة البداية عند مناقشة أي تطوير تشريعي، فالحاجة إلى قانون جديد غالبًا ما تنشأ عند ظهور واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي جديد، لأن القانون لا يستمد سبب وجوده من ذاته، بل من الظروف الواقعية للحياة بمختلف جوانبها. وإذا كانت تلك الظروف متغيرة ومتطورة، فإن القانون لابد أن يكون كذلك، بحيث يواكب هذه التغيرات والتطورات ويتوافق مع المصالح المشروعة لمن يعيشون في المجتمع.

يعتبر القانون في مجمله أداة لتنظيم التعليم العالي والبحث العلمي في المجتمع، وإذا كان هذا المجتمع قد شهد تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية، فمن الضروري أن تنعكس هذه التغييرات على القانون الذي يحكمه. وحيث إن قانون تنظيم الجامعات الحالي رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ وضع - كما هو معلوم- منذ ما يزيد على ثلاثة وثلاثين عامًا، وهي فترة طويلة تغيرت فيها مختلف ظروف المجتمع، وطرأت فيها العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية والوطنية، مما جعل أحكام القانون تبدو خارج الزمن الذي نعيشه.

وعندما صدر القانون المشار إليه، ومن قبله القانون رقم (٨٤) لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات، لم يكن يضطلع بأمر التعليم العالي والبحث العلمي سوى الجامعات الحكومية، وبعض المعاهد العليا الخاصة الخاضعة لإشراف وزارة التعليم العالي-حيث بدأت الجامعات الخاصة ممارسة نشاطها في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، بحسبان أن الدولة كانت هي المسئولة أولاً وأخيرًا عن نشر العلم والمعرفة وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف فروع العلوم، وحيث كانت الدولة هي المقدم الوحيد لخدمات التعليم العالي من خلال الجامعات الحكومية.

أما الآن فقد تغير الوضع بفتح المجال لمشاركة المجتمع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي وإدارتها، ولذلك فإن القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ والذي يحكم الجامعات الحكومية، وكذا القانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٠ الذي ينظم المعاهد العليا الخاصة، لا يتناسب لمواجهة العديد من المشكلات والسلبيات التي أفرزتها التجربة والواقع العملي لتطبيق تلك القوانين وعلى الرغم من صدور القانون المنظم للجامعات الخاصة - القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢- والذي يعتبر نسخة معدَّلة من قانون الجامعات الحكومية فإن الأمر يتطلب المراجعة والتعديل. مع العلم أن عملية التعديل التشريعى يجب أن تراعي العديد من الاعتبارات حتى تأتي التشريعات الجديدة مستجيبة بأعلى درجة لاحتياجات الواقع، وبالتالي وكذلك يجب أن نعترف بداية أن مخرجات التعليم العالي المصري في الإطار المتاح الآن لا تتناسب مع تطلعاتنا، ولا تتوافق مع المعايير الدولية، ولا تكسب خريجها قدرة تنافسية تمكنهم من تولي مسئولياتهم التاريخية في التنمية وقيادة عجلة التطور والتقدم في مصر. بالإضافة إلى أن هناك العديد من الأسباب التي تبرز ضرورة طرح منظومة قانونية مختلفة لتنظيم التعليم العالي - والتي تبدأ من وجود رؤية معلنة وواضحة يتفق عليها جميع المعنيين بالتعليم العالي، ويتعاونون في إطارها لتحقيق الأهداف المرجوة مع مراعاة تحقيق التوازن في العلاقة بين المؤسسات التعليمية وأعضاء هيئة التدريس ومشاركة منفذي العملية التعليمية في صنع القرار واستخدام نظم إدارية ومالية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة المؤسسات التعليمية بالشكل المناسب للعصر.

مبادئ وفلسفة التعديل التشريعي المقترح

إن الاعتبارات السابق ذكرها هي التي تحدد فلسفة التشريع المقترح ومبادئه التي يجب أن تستند إلى ضرورة إتاحة فرص التعليم العالي وتنوعها، بما يسمح بتنافس مؤسسات التعليم العالي -من ناحية- وتميزها على المستويين الإقليمي والدولي، من ناحية أخرى. كما يتعين على التعديل أن يفصل -بشكل صريح- بين ملكية المؤسسات التعليمية وإدارتها وآليات تمويلها، والعمل على إدارة المؤسسات التعليمية اقتصاديًّا كوحدات مستقلة، على أن تقدم الخدمة التعليمية مقننة الجودة على أساس التكلفة الفعلية لهذه الخدمة. وهو الأمر الذي يتطلب تعدد مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي طبقًا للأهداف المعلنة، مع المحافظة على المحاسبية والشفافية. وأن يكون لكل مؤسسة تعليمية رؤيتها ورسالتها وخصوصيتها، وأن يسمح لكل مؤسسة باستقلاليتها في صياغة لائحتها التنفيذية التي تعكس تميزها النسبي في المجال الإداري والأكاديمي، والذي يعني ضرورة تجاوز المركزية التي كرَّسها تعديل القانون عام ١٩٩٤بإلقاء المهام التنفيذية على عاتق المجالس العليا للجامعات الحكومية للجامعات الخاصة للمعاهد؛ مما ساهم في خلق مزيد من البيروقراطية، خاصة أن السلطة الفعلية أصبحت في يد وزير التعليم العالي الذي يرأس هذه المجالس؛ مما أنهى استقلالية الجامعات وإمكانية تنافسها وتميزها، في ظل كونها خاضعة لإدارة مركزية شديدة حيث تأتي فيها القرارات من أعلى إلى أسفل.

كما أن القانون لا يسمح بمرونة كافية لمنظومة التعليم العالي ككل ولكل مؤسسة تعليمية على حدة، لتواكب التطور المطلوب في إطار تشريعي يتيح التفاعل السريع مع المتغيرات. لذلك يجب تحقيق مزيد من الاستقلالية لمؤسسات التعليم العالي والكليات والأقسام في إدارة شئونها الداخلية، من خلال مراجعة اختصاصات المجلس الأعلى للجامعات والمجالس العليا المنبثقة، على أن يكون عنصر الكفاءة والتميز العلمي هما أساس التعيين والترقي في مؤسسات التعليم العالي، وأن يتم اختيار القيادات في إطار ضوابط أكاديمية ومستويات كفاءة مقننة، والعمل على إيجاد نظام لتقييم الأداء وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي كأحد عناصر المنظومة، مع مراعاة تغير دور الحكومة من «مقدم الخدمة» إلى المراجع

والمنسق والداعم والمخطط للجودة والمموِّل للطلاب والضامن لتكافؤ الفرص والعدالة. وفي نفس الوقت ضمان التزام الحكومة بمبدأ اللامركزية بكل جوانبها تخطيطًا وإدارة، مع الأخذ في الاعتبار أن ملكية الدولة لبعض الجامعات لا يعني تدخلها في حريتها الأكاديمية ولا في استقلالها الإداري والمالي.

هذا، وينبغي أن يكون معلومًا أن مصر ينتظر أن يكون بها- أسوةً بما يحدث في دول العالم المتقدم- عدد كبير من الجامعات يتعدى المائة جامعة في السنوات العشر القادمة، وهي جامعات تتعدد فيها أنواع الملكية من ملكية خالصة للدولة إلى ملكية القطاع الخاص إلى ملكية القطاع الخاص غير الهادف للربح إلى الملكية المشتركة بين الدولة والقطاع الخاص، على أن يكون اضطلاع القطاع الخاص بأنواعه بتقديم خدمات التعليم العالي، مقترنًا بضبط أدائه على جانبين يتعلق أولهما بضمان الجودة الذي قطعت الدولة فيه شوطًا بإنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، ويتعلق ثانيهما بتوفير مصادر تمويل للطلاب المتميزين علميًّا وأكاديميًّا من غير القادرين على سداد تكلفة التعليم.

كما يجب أن يكون التنافس بين مؤسسات التعليم العالي مبنيًّا على مبادئ ارتفاع الجودة وانخفاض التكلفة، وهو الأمر الذي يجب أن يعكسه القانون المعدَّل، من خلال استقلالية الجامعات المملوكة للدولة إداريًّا وماليًّا ووضعها في إطار المنافسة المحلية مع الجامعات الجديدة، للحصول على التمويل اللازم من موازنة الدولة إلى جانب إضفاء مستويات أعلى من المرونة فيما يخص قدرة هذه الجامعات على تنوع مصادر تمويل أنشطتها الأكاديمية والإدارية. كما يجب مراجعة دور المجلس الأعلى للجامعات والمجالس الأخرى بالجامعات الخاصة والمعاهد العليا في ضوء السياسات الجديدة للتعليم العالي وإنشاء هيئة ضمان الجودة والاعتماد، مع التأكيد على أهمية عدم تدخلها في إدارة الجامعات أو فرض أنماط تقليدية على برامجها أو وسائل تنميتها، وهو الأمر الذي يجب مضاهاته بما يحدث في إدارة الجامعات في الإتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، يجب التأكيد على ضرورة أن تظل الدولة هي الراعي الأساسي للمؤسسات التعليمية المملوكة للدولة وللمواطن، وهو ما يعني ضرورة زيادة موازنة التعليم

العالي بحيث ترتبط موازنة الجامعات المملوكة للدولة بأعداد الطلاب الذين ستتاح لهم فرصة الالتحاق بها، وبالتالي فإن عدد هؤلاء الطلاب ينبغي أن يتحدد بإمكانات الجامعة الأكاديمية على أساس ما تقرره هيئة ضمان الجودة والاعتماد من معايير مرتبطة بالمعايير العالمية.

وبالنسبة لأوضاع هيئة التدريس يجب مراعاة أن يتم تطوير العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وأعضاء هيئات التدريس وإعادة النظر في الهيكل السائد للأجور الجامعية بما يسمح بحصول عضو هيئة التدريس على عائد مادي أكبر، في إطار تعاقدي يتم فيه تقييم الأداء بناء على المعايير التي تضعها كل مؤسسة لنفسها، من خلال ارتكازها على أرضية من الحد الأدنى من المعايير التي تضعها الدولة في إطار ضمان الجودة. وأن يتم ذلك بشكل تدريجي بما لا يؤثر سلبًا على الحقوق المكتسبة في الوضع الحالي. مع ملاحظة أن القانون الحالي المنظم للجامعات الحكومية قد بني على فلسفة قوامها اعتبار الجامعة هيئة عامة، وأن عضو هيئة التدريس فيها مجرد موظف حكومي، وبالتالي فقد أثقل الجامعة بهياكل إدارية وتمويلية وهياكل وظيفية في إطار هذه الفلسفة؛ مما أدى في النهاية إلى إقامة جدار عازل بين الإداريين والطلاب وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وإلى وجود صراع ظاهر لأن الإداري لا يستطيع أن يلاحق المهني الأكاديمي. ولذلك يجب إعادة النظر في إطار الاستقلالية المالية والتنافسية بين مؤسسات التعليم العالي المملوكة للدولة، ومراعاة عدم التعامل مع أعضاء هيئة التدريس بصفتهم موظفين حكوميين، وعدم خضوع جداول مرتباتهم لما هو محدد في التدرج الوظيفي الحكومي كما هو الحال في القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذي لم يعد ملائمًا للأوضاع الاقتصادية الحالية.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى ضرورة إزالة التكرار الواضح في مهام المجالس المختلفة التي تحكم العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في مصر، وضرورة أن تكون قرارات كل مجلس ملزمة في المستوى الذي يخصه، لأن النص على أن قرارات أي مجلس ملزمة للمجالس الأدنى منه يؤثر على استقلالية هذه المجالس في اتخاذ القرار، ويدعم فكر المركزية الذي كان سائدًا في فترة صدور قانون تنظيم الجامعات السابق، ولا يتوافق مع التوجه الرسمي والمجتمعي نحو اللامركزية. ومن المؤكد أن التوسع في عدد الجامعات لزيادة الاستيعاب، جنبًا إلى جنب مع توجه الدولة نحو إنشاء جامعات صغيرة متعددة في مختلف محافظات مصر، سيدعم التوجه نحو اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للمؤسسات التعليمية في التعليم العالي.

هذا، وتشير كل الاعتبارات التي سبقت الإشارة إليها إلى ضرورة تجاوز التنظيم القانوني الحالي للتعليم الجامعي، فالتوجه التشريعي في تلك المنظومة من القوانين مازال محكومًا بمعطيات الواقع في الفترة التاريخية التى صدرت خلالها تلك التشريعات، وبطبيعة الفكر السياسي والاقتصادي السائدين آنذاك وهو الأمر الذي انعكس بالضرورة على دور الجامعة التي تنظم عملها تلك القوانين. وهو الأمر الذي يؤكد وجود مشكلة حقيقية، حيث إن النص القانوني الثابت قد أصبح معرقلاً للنجاح وليس حافزًا للتغيير بما يواكب الواقع المتغير. ولهذا السبب، فإن أي تشريع جديد يتعامل مع قضية إصلاح التعليم العالي يجب أن يستند إلى نظرة شاملة ومستقبلية لواقع تعليمي تتمتع فيه مؤسساته بالمرونة والتنوع، ويحظى أعضاء هيئة التدريس في ظله بالحرية الأكاديمية والتقدير والاحترام، وأن يسمح — في الوقت نفسه - بإعادة هيكلة منظومة العملية التعليمية للجامعات وتوزيع الأدوار بما يتيح وقتًا ملائمًا لتطوير البحوث العلمية وتطبقاتها لحل مشاكل المجتمع، وتحديد مواصفات للخريج أكثر مع معطيات المناخ العالمي الجديد واحتياجات أسواق العمل، ووضع معايير للكفاءة والتفوق. وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة مناقشة تعديل قانون التعليم العالى مع كل أصحاب المصالح والمشاركين في العملية التعليمية في المجتمع، وأن يتم ذلك بكل الشفافية والانفتاح للرأي والرأي الآخر.

الفصل الثالث

الإدارة من أجل الجودة والتنافسية



مقدمة

تواجه الجامعات المصرية بالألفية الثالثة ثلاثة تحديات رئيسية تتعلق باتساع نطاق تأثيرات العولمة والتدفق السريع للمعلومات والانفجار المعرفي وتعاظم حدة المنافسة. وكمثال واضح على التدفق الهائل للمعلومات والذي زادت معدلاته في الفترة الأخيرة بدرجة كبيرة ومتسارعة أن عدد المواد الكيميائية المعروفة الذي كان لا يتجاوز سنة ١٩٧٨، ستمائة وثلاثين ألف مركّب، وصل في سنة ١٩٩٨ إلى مليون وسبعمائة ألف مركّب. وفي ظل هذا التدفق الهائل للمعلومات والتقدم الهائل في وسائل الاتصالات تواجه الجامعات تغيرات غير مسبوقة وتطورات في أسواق العمل، وهو ما خلق مجالات أكثر اتساعًا وتنوعًا وتعاظمًا في مستوى المنافسة. فغدت هناك حاجة لنوعية جديدة من التفاعل مع العلم، وأن هناك ضرورة لأن تكون المواد التي تدرس الآن تختلف عن المواد التي كانت تدرس سابقا، نتيجة للتقدم في المستوى العلمي حتى أن بعض الجامعات تقدم الآن ضمانات للطالب بحقه في العودة للدراسة المجانية إذا قابلته معلومات في المستقبل لم يدرسها أثناء دراسته وقد ساهم ذلك في أتساع الطلب على أنماط تعليمية مغايرة تتسم بالاستمرارية وشيوع نظم التعلم مدى الحياة.

إن هذه التحولات العالمية الكبرى في إنتاج المعرفة واستخدامها على كافة المستويات قد قوبل في جامعاتنا بالتركيز على المهام التعليمية والتدريسية التقليدية وتهميش دورها في حل مشكلات المجتمع وتلبية احتياجاته. وهو جانب برز مرة ثانية على أجندة عمل الجامعة مع بدء الأخذ بمعايير الجودة. ورغم هذا، يجب التأكيد على أن علاقة الجامعة بالمجتمع يجب أن تخضع لسياسات واضحة. فعلى سبيل المثال نجد أن ٧٥٪ من خريجي كليات الطب يعملون في وزارة الصحة وأن الـ ٢٥٪ الباقية يعملون في الجامعات والمراكز البحثية، وبالتالي فإنه يتعين ربط كليات الطب بسياسات وزارة الصحة التي تتحمل مسئولية تعيين الأطباء في مؤسساتها.

ورغم أهمية ارتباط الجامعة بالسياسات والاحتياجات المحلية، فإنه يجب عليها أيضا أن تضع في اعتبارها التطورات العالمية-في ظل معطيات النظام الدولي الجديد- وخلق مستوى

ومعايير دولية جديدة للمنافسة. ويعتبر التزام الجامعة بتلك المعايير هو السبيل الذي يتيح الإمكانية أمام خريج الجامعة للمنافسة الدولية والتوائم مع متطلبات سوق العمل على المستوى العالمي.

الجامعة والمجتمع وسوق العمل

إن التطور في علاقة الجامعة باحتياجات سوق العمل المحلية والدولية من ناحية والنمو المتسارع في مجالات المعرفة من ناحية أخرى، ساهم في ضرورة وجود آليات مبتكرة للتعاون بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني، مثل النقابات المهنية- خاصة في مجال التدريب ورفع المهارات وهو ما يتيح أمام الجامعة مصدرًا مهمًّا من مصادر التمويل. فبرامج التدريب والتأهيل الدائمة والمستمرة والمؤتمرات العلمية هي التي تفتح المجال أمام الجميع للتعرف على أحدث منجزات التقدم العلمي، واكتساب المهارات الجديدة المرتبطة بها.

ويتعين في هذا المجال أن توجه الموارد المحدودة المخصصة للبحث العلمي بالجامعات للتفاعل مع مشكلات المجتمع وتحقيق احتياجاته من خلال رسم سياسات وصياغة خطط بحثية ملائمة. ويتطلب هذا الأمر مستوًى أعلى من التنسيق بين الجامعة والدولة ممثلة في وزارة البحث العلمي، بغرض إيجاد آليات فاعلة لتوظيف نتائج الأبحاث في حل مشكلات المجتمع، خاصة بعد أن أصبح معيار التقدم أو التفوق بين الدول الآن ليس ما تمتلكه من ثروات مالية أو طبيعية، ولكن ما تمتلكه من قدرة على إنتاج المعرفة وتوظيفها لخدمة المجتمع، وهو ما يمثل تحديًّا حقيقيًّا أمام المجتمع المصري. ورغم أن المجتمع المصري يمتلك الإمكانيات البحثية التي تتيح له تجاوز الوضع الحالي مقارنة بباقي الدول العربية، فإنه ينقصنا في مصر تحديدًا توظيف الموارد والإمكانيات المتاحة توظيفًا أفضل، وهي مهمة تجسد أزمة حقيقية ثلاثية الأبعاد تتمثل في:

- أزمة في ثقافة البحث العلمي والميل إلى الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا المستوردة من الخارج.

- أزمة في ثقافة تداول المعلومات ونشرها واستخدامها إنتاج المعرفة.
- أزمة في المؤسسات البحثية الفاعلة والكفيلة بإدارة التقدم العلمي والتكنولوجي.

وهذا يعني أن الأزمة ليست فقط أزمة مالية؛ إذ لو كانت أزمة التقدم التكنولوجي والبحث العلمي هي أزمة مالية فقط لكانت دول الوفرة النفطية استطاعت حلها، بل يمكن القول إن وفرة العوائد من النفط وغيره من الموارد الطبيعية الشبيهة، قد أوجدت ثقافة سياسية ريعية تُغلِّب منطق الشراء والاستهلاك والاستيراد على منطق الإبداع والإنتاج.

هذا، وتوجد العديد من الأمثلة التي تؤكد على ضرورة تنامي الدورين البحثي والابتكاري للجامعة، منها أنه أصبح من أحد المعايير الأساسية لتميز أية جامعة في أية دولة هو عدد الحائزين على جوائز دولية؛ حيث إن تراجع البحث العلمي كأحد المهام الرئيسية للجامعة يجعل الجامعة مجرد مدرسة ثانوية، كما أن تزايد دور البحث العلمي والابتكاري للجامعة هو ما جعل قائمة أفضل جامعات العالم تضم سبع جامعات من إسرائيل واثنين من الهند واثنين من تركيا وثلاثًا من جامعات جنوب إفريقيا والتي تأسست أولى جامعتها عام ١٩١٠ أي بعد جامعة القاهرة التي تأسست عام ١٩٠٨، يضاف إلى هذا أن جنوب إفريقيا تأتي في الترتيب ٢٤ على مستوى العالم ولديها أربع عشرة جامعة مصنفة في المجموعة الأولى من أحسن جامعات العالم.

إن تراجع جامعاتنا والذي تعكسه الأزمة ثلاثية الأبعاد التي سبقت الإشارة إليها لا مخرج منه إلا مع وجود سياسة للتعليم الجامعي تخطط لاحتياجات المجتمع، من حيث أعداد الخريجين وتخصصاتهم المختلفة وتأهيلهم وفقًا للمعايير الدولية، ونسب توزيعهم وفقًا للتصنيف المهني كخبراء، أو موظفين، أو علماء، ونوعية البرامج الأكاديمية والمهنية التي تحتاجها هذه الأعداد، ومناهج البحث التي سوف يتم تدريسها، وهو ما يعني أن تكون جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية تعمل وفق معايير الجودة والتنافسية السائدة على المستوى العالمي.

إن معايير ضمان الجودة والاعتماد تشمل الارتقاء بمستوى أعضاء هيئة التدريس كنقطة بداية وهو ما يعتبر من أصعب الأمور نظرًا لأنه إجراء يشمل تحفيز أساتذة الجامعة على جودة الأداء، نظرًا لما يتطلبه ذلك من ضرورة تحسين جودة الوضع المؤسسي الذي يعملون من

خلاله وإعادة هيكلته، وفي الحالة المصرية عندما جرى إعداد مشروعات لتكوين استراتيجيات للجودة، لم تتم مراعاة وجود إدارة تسمى إدارة التخطيط والسياسات في الجامعات-والتي يقتصر دورها في الوقت الراهن على وضع استراتيجيات توسيع المباني أو إعادة ترميمها- ولم تكن لديها أية رؤية مستقبلية بخصوص تطوير التعليم الجامعي.

وبناءً على ما سبق، يجب أن تعتمد أية خطة لتطبيق معايير الجودة والاعتماد على رؤية مستقبلية للجامعات، تسعى إلى وصولها إلى مستوى التميز والتنافسية، وهو ما يتطلب بناء قدرة الجامعة على اتخاذ القرارات الخاصة بتحديد عدد الطلاب المقبولين، وتحديد ميزانيتها، وتعديل المناهج والمقررات وتطوير أية عملية تعليمية بالإضافة إلى التطوير الإداري والفني، وذلك حتى تكون الجامعة قادرة على إعداد خريج يتمتع بالقدرة على المنافسة محليا وإقليميًّا ودوليًّا ، وبوسعه أن يكتسب ثقة المجتمع، وهو ما يعد المعيار الأساسي للاعتراف بإنجاز الجامعة وقدرتها على تطبيق معايير الجودة.

تحديات تطبيق معايير الجودة في الجامعات المصرية

هناك تحديات حقيقية تواجه تطبيق معايير الجودة في الجامعات المصرية، بعضها داخلي مرتبط بالجامعة وبمقاومة كثير من أعضاء هيئة التدريس للتغيير، وبعضها الآخر يتمثل في تحديات أخرى خارجية، خاصة أن الجودة لها ثمن يجب أن يتم سداده. ومن أبرز التحديات التي تواجه تطبيق معايير الجودة في الجامعات المصرية هي عدم التحديد الدقيق-والحصر الشامل- للمعوقات التي تواجهنا في سبيل التطوير، خاصة ما يتعلق بقضية الاستقلالية. فالقرارات التي تتخذها هيئات أعلى قد تؤثر في القرار الذي يتخذ داخل الجامعة خاصة عند الاختلاف في جهات النظر. بالإضافة إلى وجود عدم تحديد واضح لسمات الخريج الذي نريده في المستقبل، وبماذا يجب أن يتميز فضلاً عن غياب المحاسبية، وعدم وضوح التوجهات الإستراتيجية الحاكمة. وتعتبر الجوانب المتعلقة بالمحاسبية والاستقلالية والتنافسية جوانب مترابطة لابد من التعامل معها كحزمة واحدة، إذا استهدفنا تطبيقًا حقيقيًّا وفاعلا لمعايير الجودة والاعتماد باعتبارها مخرجًا وحيدًا لتطوير التعليم الجامعي.

ولقد طرحت هذه التحديات إشكاليات محورية تتمثل في سؤال هام يتعلق بموضوع من يحكم الجامعة؟ هل هي الدولة أم المجتمع أم القطاع الخاص؟ ويرتبط هذا الأمر بقضية تمويل الجامعة. وهناك نوعان من التمويل: فالدولة هي الممول الرئيسي في الجامعات الحكومية، ولذلك طبقت سياسة التوسع في معدلات الاستيعاب والإتاحة، وهي كما اتضح من التطبيق سياسة لا تؤدي إلى نتائج ناجحة في غياب سياسات مكتملة ترتكز على تحقيق جودة الأداء، من ناحية الكم على حساب الكيف. أما في الجامعات الخاصة-التي تمول من القطاع الخاص - الذي يسعى إلى تحقيق الربح - فقد أصبحت المعرفة سلعة تباع من أجل الربح. وإذا كان كلٌّ من النموذجين السابقين غير ناجح، فهل يوجد نموذج آخر يقدم نتائج ناجحة؟ هل يوجد نموذج يقدم المعرفة وينشرها بين أفراد المجتمع، ويحقق معدلات إتاحة عالية مع الاهتمام بنوعية الخريج؟ في الحقيقة يوجد أكثر من نموذج يمكن أن يحقق هذه الأهداف لعل أكثرها فاعلية هو ذلك النموذج الذي يقوم على أن المعرفة لابد أن تخدم المجتمع وترتبط بنظام اجتماعي وأن يركز أيضًا على أن اكتساب المعرفة لا يمكن فصله عن تنوير العقول، وأن المعرفة لم تعد غاية في ذاتها بل هي أداة لحياة أفضل للفرد والمجتمع أي النموذج الذي يسعى إلى إنتاج واستخدام المعرفة، هو النموذج القادر على الجمع بين وجهي إتاحة التعليم وضمان جودته.

نحن نحتاج إلى المعرفة، والجامعة تنتج المعرفة التي تخدم المجتمع، وعائدها يجب أن تستخدمه الجامعة للصرف على احتياجاتها ومتطلبات تطويرها لكي تستمر في عملها المنتج للمعرفة. هذا النموذج لا يمكن أن يقدمه القطاع الخاص وحده أو الحكومة وحدها، ولكن الأكاديميين هم وحدهم القادرون على القيام بهذه المهمة وعلى إدارة شئون الجامعة- في ظل تمتعهم باستقلالية اتخاذ القرار- لتحقيق هذه الغاية، مع الاعتماد على قدر من التمويل تقدمه الدولة للمراكز البحثية التابعة للجامعة، وكذلك على قدر محدود يقدمه الطالب كمصاريف لتعليمه لكي يشعر بقيمة المعرفة التي يكتسبها، بالإضافة إلى قدر من التمويل يقدمه المجتمع المدنى، جنبًا إلى جنب مع عائد الإنتاج المعرفي والبحثي الذي تنتجه الجامعة.

إن إدارة الجامعة بواسطة الأكاديميين الذين يتمتعون باستقلالية الإدارة هو الحل للنهوض بالتعليم الجامعي في مصر. وخاصة فيما يتعلق بوضع الأستاذ الجامعي ودوره. ومن الأمور التي

يجب مواجهتها في هذا الصدد هي مدى تقبل أساتذة الجامعة فكرة تقييمهم على غرار تقييم الطلبة؟ وهل يقبلون بالدخول في سلسلة من الاختبارات العملية والعلمية لتقييم كفاءتهم الحقيقية؟ وهل يمكن تقييمهم من خلال الطلبة عبر رصد ما تم بذله من قدرات ومهارات ومعارف؟ هل يمكن تحقيق مستوى أعلى من الانضباط بالجامعة؟ ويجب الاعتراف بوجود العديد من مظاهر الخلل في الجامعات مثل عدم انتظام بعض أعضاء هيئة التدريس في حضور المحاضرات وعدم تناسب أعداد الطلاب مع أعداد أعضاء هيئة التدريس. والسؤال هو هل يمكن أن يلتزم الأستاذ بالذهاب كل يوم إلى الجامعة وأن يحترم الجدول الخاص به؟ بالتأكيد يمكن تحقيق ذلك عندما تسود ثقافة مغايرة يشعر في ظلها الأستاذ بأن جزءًا من مرتبه يأتي من الطالب الذي ينبغي أن تقدم له خدمة تعليمية متميزة، وبالتأكيد أيضًا فإن هذا يرتبط بزيادة موارد الجامعة، وبالتالى تحسُّن دخل الأساتذة وتفرغهم للعملية التعليمية. إن واقع مشاركة الطلبة في تسيير إدارة الجامعة وعلاقتهم بهيئة التدريس يعتبر من أهم الأمور لنجاح العملية التعليمية إلا أنه من الواضح أنه لا يتم الأخذ بآراء الطلبة في الحكم على الأساتذة أو تقييمهم، كما أن العلاقة الإنسانية بين الطالب والأستاذ سواءً في الأمور الأكاديمية أو غيرها قد انعدمت.

إن الطالب في جامعاتنا ليس له دور مشارك فى إدارة الجامعة ولذلك نتساءل كيف نشجع الطلاب على المشاركة في الانتخابات الجامعية؟ وكيف ننمي علاقتهم بإدارة الجامعة؟ إن الدافع الوحيد لمشاركة الطلاب هو معرفتهم بأن رأيهم سوف يؤخذ به أو سوف يوضع في الاعتبار. وتعتبر السلطات الممنوحة للأستاذ الجامعي خاصة في عملية تقييم الطلاب غير محدودة، فالأستاذ له سلطة مطلقة على نتائج الطلاب، خاصة في امتحانات المراحل الأولى، ولذلك يجب تحديث نظم الامتحانات لتقليل مساحة التدخل بغرض تحقيق العدالة والمساواة. وفيما يتعلق باستقلالية الجامعة وعلاقتها بالدولة يجب أن يحدث تحول في دور الدولة يتمثل في إيجاد صيغة لا تكون فيها الدولة هي القائمة بالإشراف على تقديم خدمة التعليم العالي وإدارته، بل يترك الحال للجامعات في التنافس على أساس الجودة، خاصة في ظل وجود الجامعات الخاصة. ولا يعني هذا تخلي الدولة عن تمويل الجامعات، فالمطلوب هو التركيز على دور وزارة التعليم العالي كمنسق ييسر تقديم الخدمة، وهو ما يتطلب قانونا جديدًا وموحدًا للتعليم العالي، يشمل التعليم الفني والتعليم الخاص والأكاديمي، كما يجب أن يكون القانون

مرنًا وقادرًا على استيعاب المستجدات والمعطيات الجديدة، بجانب تضمينه معايير واضحة لقياس أداء المؤسسات الجامعية ومدى جودة ما تقدمه من خدمة تعليمية، مع التأكيد على ضرورة أن تكون لكل مؤسسة تعليمية رؤيتها التي تميزها والمرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها.

الجامعة والبحث العلمي

هذا ويعتبر دور الجامعة كمؤسسة للبحث العلمي من الأمور التي يجب التركيز عليها. فالجامعة بحكم تكوينها كيان يجمع بين التدريس والبحث العلمي، خاصة بحوث الرسائل العلمية والأبحاث التطبيقية المرتبطة بشكل مباشر باحتياجات المجتمع ومشكلاته، ولذلك يجب الفصل بين هذه المهام بحيث لا تصبح كلها ملقاة على عاتق المؤسسة ذاتها، فضلاً عن أنه يستلزم أيضا عدم مركزية التعيين وترك هذا الأمر للاحتياجات الفعلية لكل كلية. والأهم من ذلك أن هناك ضرورة أن يتغير نظام التعليم ذاته وفلسفته بحيث تتجاوز هذه الفلسفة النظام الحالي الذي لا يشجع على الإبداع، ولا يمكن الطالب من استيعاب أحدث النظريات والمنجزات العلمية في مجال تخصصه، وأن يُتاح للطالب مرونة الاختيار لدراسة بعض المواد من خلال مرشد أكاديمي، كما يجب تجاوز الرؤية الراهنة للعملية التعليمية وتبني رؤية مختلفة تستهدف تزويد الطالب بالمعارف المتعلقة بالطبيعة والفكر والمجتمع، بما يضمن استمرارية التراكم المعرفي بين الأجيال المتعاقبة، وبما يحقق تزكية فضل المعرفة على الأفراد والمجتمع، والترويج للمنهج العلمي كمنهج حياة لا ينفصم عن نشاط الإنسان في المجتمع، والتأكيد على الدور التنويري للثقافة.

وتعد العلاقة بين الجامعة وسوق العمل من أهم العلاقات التي تتطلب تبني سياسات تحسين جودة التعليم الجامعي في مصر وفقًا لمستويات الجودة كما تطرح نفسها في السوق الدولية. ويشير الوضع الراهن إلى أن المتاح واقعيًا فى ظل الإمكانيات المحدودة المتوفرة حاليًا هو تخريج أعداد كبيرة ذات إمكانيات متدنية ومستوى متواضع، بجانب أقلية ذات مستوى مرتفع وأن هذه الأعداد الكبيرة ذات المستوى المحدود لا توجد ضمانات لاستيعابها في سوق العمل في ظل محدودية الأنفاق الاستثماري وفرص العمل، وهو ما يترتب عليه انضمام

نسبة كبيرة من الخريجين إلى صفوف البطالة، أو التحاقهم بعمل غير الذي أهلوا من أجله، أو اضطرارهم إلى الهجرة غير الشرعية. أما الأقلية التي ارتقت إلى مستوى مرتفع نسبيًّا وليس على مستوى المواصفات المطلوبة للخريج كما تطلبه السوق الدولية، فيتم اجتذابها بانتقائية شديدة إلى الاقتصاديات المتقدمة؛ ففي العقود الثلاثة الماضية سادت ثلاث اقتصاديات متقدمة هي: الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، والتي استطاعت أن تجذب من الاقتصاد المصري ٤٥٠٠ خريجًا من الحاصلين على شهادتي الماجستير والدكتوراة. ويعني ذلك أن المجتمع المصري يخصص موارده لتأهيل أشخاص لا يعملون به، وإنما يعملون في الخارج، وهذا معناه أيضا أن ثمة خطأً جسيم نتيجة هذا الارتباط المباشر بين سوق العمل والنظام التعليمي. والبديل هو إستراتيجية تنموية للمجتمع المصري بأكمله يتم في إطارها إعداد الخطط التنموية والبرامج الاستثمارية والإنتاجية، وتحديد مواصفات الخريجين من حيث الكم والكيف، بحيث نبدأ من احتياجاتنا الداخلية في تحديد سمات الخريجين في الشرائح الوظيفية، وهو ما يتطلب إعادة النظر في نظام أولويات الإنفاق العام في مصر؛ فلا يعقل أن ما ينفق على التعليم بأكمله في مصر ٤،٢٪ من الناتج الإجمالي، أي أقل من كلٍ من الأردن والمغرب.

تشير هذه التحديات ورؤى مواجهتها إلى أن الإطار العام لتطوير التعليم الجامعي يدور حول ضرورة وضع قانون جديد وموحد للتعليم العالي، والتطبيق الفعلي لسياسات لا مركزية الإدارة، مع تحقيق استقلالية الجامعات بمستوياتها المتعددة، وتغيير فلسفة التعليم الجامعي بأكمله وهو ما يتطلب عدم انفراد الدولة بتقديم خدمة التعليم العالي، بل أن يتشارك معها في تقديم هذه الخدمة مؤسسات أخرى، وأن تكون الفلسفة التي يقوم عليها التعليم العالي هي ضمان كفاءة المؤسسة باعتبارها الوعاء الذي تقدم الخدمة من خلاله، وأن تتيح تلك الخدمة مجالا للإبداع، وألا يكون التخصص حائلاً دون ذلك. حيث إن نجاح عملية تطوير التعليم الجامعي يجب أن يتحقق بوصفه جزءًا من عملية شاملة لإعادة النظر في مجمل المنظومة التعليمية. فالعملية التعليمية تعتبر عملية اجتماعية تتم بترتيب مؤسسي يمثل جزءًا لا يتجزأ من الإطار التنظيمي للمجتمع، وبناءً عليه لا يمكن التعامل مع هذه القضية بنظرة جزئية، بل يجب التعامل معها بنظرة شمولية ترى أن التعليم العالي والنظام التعليمي ككل في مصر هو جزء من النظام العام للمجتمع.

نماذج تطوير نظم التعليم العالي في بعض دول العالم

التجربة الرومانية

ترجع نماذج التعليم العالي من حيث البناء المؤسسي وإعادة بناء الجامعات في رومانيا إلى أن الجامعات نشأت فيها وفقًا لقرارات سياسية، وكانت تدار من قبل الدولة دون الالتفات للمؤسسات غير الرسمية؛ حيث كان النظامٍ الشيوعي الشمولي يلغي أية ملامح للحرية الأكاديمية والحوكمة الذاتية للجامعات، جاعلاً الجامعة الرومانية معتمدة لأقصى درجة على الدولة؛ مما أدى إلى ضعف واهتراء المؤسسات التعليمية، والذي أفرز في الأخير تراجعًا في جودة التعليم الجامعي من جراء سيطرة القوى السياسية، وسيادة وزارة التعليم والبحث العلمي على مقدرات التعليم الجامعي.

ولكي يحقق التعليم العالي في رومانيا الأهداف المرجوة منه كان لابد من وضع تخطيط مركزي بعيدًا عن حكم الدولة يستهدف زيادة درجة المنافسة بين الجامعات، وتحسين معايير الجودة والارتقاء بها، ومنح الجامعات حقوق الملكية، وفرض رسوم تعليم عامة مع ترك تحديد معدلاتها للجامعات، وخلق سوق للتعليم العالي والعمل على نشره، والتأكيد على التمويل الذاتي للطلبة، ولامركزية الشئون المالية للجامعة، مع إزالة سيطرة المركزية البيروقراطية على الجامعات هذا بالإضافة إلى حصول الجامعات على استقلالها الذاتي في كافة شئونها، كاختيار البرامج الدراسية، وترقية أعضاء هيئة التدريس، وتطور الأنشطة الاقتصادية للحصول على التمويل اللازم للعملية التعليمية وكل ما يخص الشئون الداخلية لكل جامعة.

وتشير المعلومات التي تصف نظام التعليم في رومانيا عام ١٩٨٩ إلى أن عدد طلاب التعليم العالي يمثل ما نسبته ٣,٦ ٪ من إجمالي عدد الدارسين، وفي نفس الوقت كان هناك اتساع في نظام التعليم الفني حيث بلغت نسبة الدارسين الذين يرغبون في دراسة الهندسة ٧٠٪ من إجمالي عدد الدارسين ولكن بعد ثلاث سنوات - أي في عام ١٩٩٢/١٩٩٣- حدث أن قلّ عدد الطلاب الذين تدعمهم الدولة وزاد عدد الجامعات الخاصة إلى ٥٥ جامعة وفي نفس الوقت زاد عدد جامعات الدولة إلى ٦٢ جامعة (ولكنه عاد وتقلص إلى ٥٥ جامعة عام ٢٠٠٦)

وكذلك تضاعف عدد دارسي الاقتصاد، وزاد عدد دارسي القانون أربع مرات، إلا أن أعداد الأساتذة قد زادت؛ ولكن فقط على الورق، ففي الحقيقة حدث فيه تقلص حيث تقاعد معظمهم، بالإضافة إلى من قامت الثورة بفصلهم من الجامعة، فضلاً عن الذين انتقلوا للعمل بالجامعات الخاصة، حتى أن بعض الأساتذة كان يقوم أحيانًا بالتدريس في عشر جامعات خاصة في نفس الوقت.

وبسبب هذه الأوضاع، نشأت حاجة ملحة إلى إصلاح التعليم العالي في رومانيا. ولقد أخذ البرلمان الروماني المبادرة كأول برلمان في الدول الاشتراكية السابقة؛ حيث أنشأ "المجلس القومي للتقويم الأكاديمي والاعتماد NCAEA"، وكان من أهداف هذا المجلس تحقيق توظيف أمثل لمؤسسات التعليم العالي بالإضافة إلى اعتماد برامج ومؤسسات التعليم العالي، وكان من آثار ذلك وقف الزيادة المطردة في عدد الجامعات الخاصة، وإغلاق بعضها، والسماح لجامعات الدولة بتحصيل رسوم دراسية من أجل الحصول على موارد أكثر جودة.

وفي الحقيقة، فإن الإصلاح كان يهدف إلى منع الأساتذة المعينين في جامعات الدولة من التدريس في الجامعات الخاصة. ولكن هؤلاء الأساتذة كانوا يعتبرون ذلك مصدرًا لزيادة دخولهم، بل كانوا في بعض الأحيان يبيعون أسماءهم للجامعات الخاصة مقابل مبالغ مالية؛ حيث كان المشترط أن تصل نسبة الأساتذة في الجامعات الخاصة إلى ٧٠٪ أي أن الأساتذة كانوا يخدعون جامعتهم الحكومية. ولقد كانت جامعة كوزا(Cuza) في إياس (Iasi) هي الجامعة الوحيدة التي أجبرت أساتذتها على الاختيار بين التدريس في جامعات حكومية أو التدريس في جامعات خاصة رغم عدم وجود قانون يمنع هذا في ذلك الوقت.

هذا، وقد انضمت بعض الجامعات مثل جامعة (كوزا) إلى اتحاد الجامعات الأوروبية، والاتحاد الدولي للجامعات وغيرها. كما تم بناء شراكة مع العديد من المؤسسات بغرض تبادل الخبرات والدارسين والأساتذة، وإجراء البحوث العلمية المشتركة. ولعل أهم خطوات الإصلاح في التعليم العالي في رومانيا قبل عام ٢٠٠٠ قد تمثل في ضغط الإنفاق الحكومي على التعليم العالي، حيث إن الطلاب الذين تدعمهم الدولة كانوا يتحولون إلى طلاب بمصاريف ذاتية إذا أخفقوا في الحصول على تقديرات جيدة. ولقد حدث ذلك في جامعة (كوزا) وجامعة (أليكساندو) وجامعة (إيوات).

ويمكن تلخيص التجربة الرومانية في أنها وقبل التسعينيات من القرن العشرين كان التعليم في رومانيا يتصف بنظام عقيم للتعليم الجامعي يتركز فيه النظام حول الأستاذ مع إغفال دور الطالب، وكانت المناهج بالية وأساليب التدريس والتقييم قديمة مع قلة المرونة الأكاديمية فيما يخص الدراسة خارج رومانيا، وفي نفس الوقت الإصرار على مجالات قد اندثرت مع الاهتمام الزائد عن الحد بفروع من المعرفة دون الأخرى مثل الهندسة والكيمياء وغيرها مع وجود جامعات ضعيفة ترجع مناهجها إلى الخمسينيات، كما أن الجامعات الخاصة التي تم إنشاؤها منذ ١٩٩٠ والتي اعتمدت على موارد الجامعات العامة كانت تواجه تحديات كبيرة مع نقص مستمر في أعداد خريجي المدارس العليا المؤهلين للالتحاق بالجامعات.

ولقد تم تفعيل عملية الإصلاح التعليمي الأوروبي والتي عرفت بعملية "بولونيا" والتي كانت تهدف إلى وضع إطار عام للمؤهلات الدراسية في أوروبا مع منح دبلومات يمكن فهمها ومقارنتها عبر كل أوروبا وإحداث تطوير في نظام التعليم الثلاثي (البكالوريوس- الماجستير- الدكتوراة) على النحو الزمني: ٣سنوات – سنتين – ٨ سنوات (أو ٣-٥-٨)، كما تم الاعتراف بنظام الفصل الدراسي (term) في مؤسسات التعليم العالي الأخرى. وأزيلت الحواجز أمام التحرك الأكاديمي للطلاب والأساتذة وأصبح النظام التعليمي متمركزًا حول الطلاب، مع التأكيد على تكامل التعليم والبحث العلمي ليس فقط على مستوى الدكتوراة بل أيضًا على مستوى الماجستير بالإضافة إلى التشديد على تحقيق ضمان للجودة.

وقد تبنت جامعة كوزا (UAIC) إستراتيجية شاملة لتفعيل عملية بولونيا بطريقة تؤدي إلى حل المشكلات الرئيسية في نظام التعليم العالي في رومانيا. واعتبر المحرك الرئيسي في السوق التعليمية الأوروبية عن طريق الالتزام بالشراكة الأوروبية الجديدة، والمشاركة الفعالة في البرامج التعليمية الرئيسية الأوروبية، وإزالة العقبات التعليمية فيما يخص التبادل الأكاديمي الحر من خلال تحديث أساليب التدريس والتقييم، والتحرك نحو تقديم مقررات ودرجات علمية تدرس بلغة دولية.

ومن أهم النقاط التي اعتمد عليها تفعيل عملية بولونيا في جامعة (كوزا) هي معاملة الطلاب على أنهم شركاء يقومون باختيار مجالات دراستهم بحرية، وتوسيع عملية الاختيار

لتشمل المقررات الدراسية والمشرفين الأكاديميين. هذا فضلاً عن إدخال برامج تعليمية جديدة مثل التعليم المفتوح والتعليم عن بعد. ولقد تم استخدام النظام الأوروبي للاعتماد والتحويل ECTS والذي يتيح للطالب تحويل المقررات الدراسية التي درسها والتي قد تختلف من حيث المنهج الدراسي، وعدد المقررات الدراسية في الفصل الدراسي، وخطة الدراسة، وطرق التدريس والتقييم، وكذلك نظام التقييم. ولقد تم استخدام نظام نقل الاعتماد الأوروبي أيضًا في العديد من المجالات مثل تصميم المناهج، وتصميم المقررات الدراسية، وتصميم الخطط الدراسية الفردية للطلاب، وكذلك التعليم المستمر مدى الحياة.

أما بالنسبة لضمان الجودة، فعلى الرغم من أن التقييم الخارجي للجامعات الرومانية لم يتم بعد، فإن جامعة (كوزا) طلبت تطوعًا الاستعانة بمقيمين للأنشطة الجامعية. كذلك اعتماد التقييم الداخلي عند نهاية كل فصل دراسي، مع نشر قواعد الدراسة الجامعية في مراحلها الثلاث (البكالوريوس – الماجستير – الدكتوراة).

التجربة الفرنسية

تشير تجربة التعليم العالي في فرنسا وكذلك الوضع الراهن لنظام التعليم العالي والبحوث الفرنسية في عصر عملية بولونيا الأوروبية، إلى أن نظام التعليم العالي والبحث العلمي في فرنسا يتمحور حول أربع مؤسسات:

- الجامعات العامة وهي بقايا موروثات الجامعات الإقطاعية التي تأسست في العصور الوسطى منذ القرن الثالث عشر الميلادي؛ والتي اختفت في عهد الثورة الفرنسية؛ ولكنها ظهرت مرة ثانية بقرار إمبراطوري عام ١٨٠٨، بالإضافة إلى حوالي ٨٠٪ من البحث العلمي في فرنسا في الجامعات العامة من الجامعات التي ظهرت في بداية السبعينيات من القرن العشرين.

- مدرسة التعليم العالي الهندسي والتي ظهرت في القرن الثامن عشر (في عصر التنوير) وبداية القرن التاسع عشر.

- المدارس التجارية (مدارس الأعمال): ومن أشهرها مدرسة (HEC) في باريس، وغالبية هذه المدارس كانت مدارس خاصة، وقليل منها كان يبحث في مجال الاقتصاد والإدارة.
- مدارس التعليم العالي في المجالات الخاصة مثل الزراعة والعمارة والفنون وغيرها.

وبالنسبة للالتحاق بالجامعات العامة في فرنسا، فإنه يتاح لأي شخص بعد اجتياز اختبارات التقدم، والتي تتضمن فحصًا دقيقًا على مستويات عدة. ومنذ عام ٢٠٠٣ تمنح الجامعات العامة الفرنسية الدرجات العلمية والدبلومات الأكاديمية القومية على ثلاثة مستويات تشمل درجة الليسانس (خلال ثلاث سنوات) بعد البكالوريا (الثانوية العامة)، ودرجة الماجستير (خلال سنتين)، ودرجة الدكتوراة (ثلاث سنوات).

وتمنح مدرسة التعليم العالي الهندسي لقب مهندس (مهندس مدني، ومهندس تعدين، ومهندس إلكترونيات)، وذلك بمستوى الماجستير. ولكي تمنح اللقب يجب على كل مدرسة من مدارس التعليم العام الهندسي أن تكون معتمدة قوميًا من "مجلس لقب مهندس". ويوجد نظام مماثل للاعتماد تطبقه أفضل مدارس الأعمال الفرنسية.

التجربة السويسرية

يضم نظام التعليم السويسري عشر جامعات إقليمية واثنين من المعاهد الفيدرالية للتكنولوجيا، وتتركز أبحاثها في العلوم الأساسية، كما أن هناك سبع جامعات عامة للعلوم التطبيقية، ويعتمد التدريس فيها على البحث التطبيقي ويوجد في التعليم العالي المهني العديد من الشهادات العلمية وامتحانات الدبلومات وذلك في كليات التعليم المهني العالي والتدريب ويجرى حاليًا عملية إصلاح كبرى للتعليم العالي في سويسرا، ويعتبر إنشاء جامعات للعلوم التطبيقية UAS أحد أهم هذه الإصلاحات والتي تهدف خلق نظام دولي مزدوج للتعليم العالي والبحث العلمي مما أدخل سويسرا مجال التنافس الدولي المتزايد حتى أصبحت جزءًا من منظومة شبكة المعرفة العالمية.

الفصل الرابع

البحث العلمي بالجامعات

والنظام العالمي الجديد



مقدمة

المعرفة كالضوء، بلا وزن وبلا ملمس، سهلة التنقل عبر المحيطات والأوطان، لتنير حياة الشعوب في كل مكان. من هذا المنظور أصبح الآن من المسلمات أن تفاوت النمو بين دول العالم لا يرجع فقط إلى الاختلاف في الثروات، بل يعود أيضا - وهو الأهم - إلى التفاوت في المخزون المعرفي، فضلاً عن القدرة على تعظيم الاستفادة من المخزون المتيسر منها.

إن المشكلة في مصر، والدول العربية والدول النامية الأخرى لا تنتج فقط من نقص المعلومات وخاصة المعلومات العلمية والتكنولوجية، لكنها ترتبط أيضا بالنقص في المؤسسات القادرة على نقل المعرفة واستيعابها ونشرها. ومن ثم فإن أزمة البحث العلمي ومراكز الأبحاث تعكس في الحقيقة أزمة ثقافة ثلاثية الأبعاد تشمل ثقافة البحث وثقافة المعلومات وثقافة المؤسسات. ومن المهم التأكيد أن هذه الأزمة ليست أزمة موارد مالية بالأساس، وإلا كانت مجتمعات الوفرة النفطية قد تغلبت عليها، بل المشكلة في هذه المجتمعات أن «عقلية الشراء» السائدة فيها قد تكون جزءًا من «الأزمة» لا من «الحل»، ولتوضيح ذلك نشير إلى واقعتين:

الواقعة الأولى خاصة بالتقرير الذي نشر عام ٢٠٠٦ عن قائمة أهم ٥٠٠ جامعة في العالم، والذي سبقت الإشارة إليه، ويضم سبع جامعات إسرائيلية إلى جانب جامعات في الهند وجنوب إفريقيا وتركيا، ولم تكن بينها أية جامعة عربية. ولقد فجر هذا التقرير عاصفة من الاهتمام والنقد معًا؛ وكان «النقد» منصبًّا بالذات على المعايير التي اعتمدت في التصنيف. فقد كان أحد هذه المعايير عدد الحائزين على «جائزة نوبل»! كما أن التصنيف ينصب على شق واحد من مهام الجامعات وهو البحث العلمي. وللعلم فإن إسرائيل تأتي في المرتبة الثانية في التطور التكنولوجي بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

والواقعة الثانية هي السؤال الذي طرحه أحد «الزعماء الثوار» العرب من أهل الوفرة النفطية على «جمال عبد الناصر» بعد هزيمة ١٩٦٧ متسائلا عن ثمن القنبلة النووية ؟! وكان يطرح هذا السؤال باعتباره سعيًا إلى تقديم «الحل النهائي» للصراع العربي -

الإسرائيلي مرة واحدة وإلى الأبد! إلا أن جوهر السؤال والعقلية التي تختفي وراءه يعبر تعبيرًا دقيقًا عن «الأزمة» وخطورة «عقلية الشراء».

وإذا عدنا إلى المجتمع المصري عند تناول «أزمة البحث العلمي ومراكز الأبحاث بشكل أكثر تفصيلا، سنجد أنها تتجسد في ثلاثة أبعاد أساسية متكاملة ومترابطة هي: أولاً: فلسفة التعليم العالي التي على أساسها يتحدد هدف العملية التعليمية في دولة ما وهل هو تخريج متعلمين، أم مثقفين، أم باحثين ومشروع علماء، وبأية نسب؟ وما يتبعه من كيفية تحديد التخصصات – النظرية والعلمية والتطبيقية- واختيار مناهج التدريس؟ ثم ثانيًا: المنظومة التعليمية كعملية متكاملة، والتي ينبغي أن تشمل التعليم بكافة مراحله وأنماطه عام وخاص وعالٍ ومهني وفني، إلى جانب البحث العلمي والتطوير بكافة أبعادها والتكنولوجيا؛ وبصفة خاصة ما يمكن أن يطلق عليه المنظومة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا وثالثا: المنظومة المجتمعية الشاملة بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تحدد معطياتها وخصائصها كلاً من فلسفة التعليم العالي، والمنظومة التعليمية والعلمية والتكنولوجية المتكاملة. ومن خلال هذه الأبعاد الثلاثة يمكن تناول قضية تطوير التعليم الجامعي في ارتباطه الوثيق بقضية البحث العلمي في المجتمع، وهي القضية التي سوف نتناولها ببعض التفصيل في الأجزاء التالية.

واقع البحث العلمى وإشكالية تطويره

تتسم الألفية الثالثة بتنام غير مسبوق في دور العلم والمعرفة، وحدوث طفرة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ إذ يتسارع في عالمنا المعاصر تراكم المعرفة العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية بمعدلات هائلة، نتيجة للزيادة الكبيرة في الحاسبات ونظم المعلومات ووسائل الاتصالات، مما يُنتظر معه أن يسفر هذا التسارع عن تغيرات عميقة في المفاهيم والأسس التي ترتكز عليها النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي سلوك الأفراد والمجتمعات. وعلى جانب آخر أدى هذا التنامى المتسارع للثورة التكنولوجية إلى تزايد الهوة بين الدول المتقدمة وغيرها من الدول النامية ؛ ولذلك أصبح نشاط البحث العلمي من أهم الأنشطة المؤثرة في

عملية التنمية. ويتميز هذا النشاط حاليًّا بعدد من الخصائص التي يجب مراعاتها في تخطيط البحث العلمي وبناء مؤسساته.

إن الدور الرئيسي للعلوم الأساسية في تطوير البحث العلمي يستوجب الاهتمام بهذه العلوم عند صياغة خطط التعليم، وخاصة في التعليم العالي. كذلك يجب أن يكون للدولة دور رئيسي، حيث إن الجهود الرائدة في البحث العلمي الحديث تتم أساسًا في مجالات تتولاها الدولة، أيًّا كانت طبيعة نظامها السياسي، ومن أمثلة هذه المجالات أبحاث الفضاء، وتطوير التسليح، والطاقة البديلة، وغيرها من المجالات التي تعتبر ذات أهمية إستراتيجية.

كذلك من الملاحظ أن الدول المعنية بتطوير البحث العلمي تعمل على تخصيص نسبة مرتفعة من الدخل القومي لتشجيع أنشطة البحث العلمي، وعلى تقديم دعم كبير لمؤسساته. كما أن الشركات الكبرى -وخاصة متعددة الجنسيات- غالبًا ما تتولى أمر تطبيق نتائج البحث العلمي في المجالات المدنية، من خلال وحدات البحث والتطوير بها. وقد مكنها ذلك من احتكار التكنولوجيا المتطورة في فروع عديدة؛ مما وضع الدول الساعية إلى الحصول على هذه التكنولوجيات المتطورة في موضع تبعية لها، خاصة أن الدول والشركات الكبرى في سعيها للسيطرة على تقنيات البحث العلمي، تقوم باجتذاب العناصر البشرية المتميزة، وتجنيدها لإجراء الأبحاث بما يترتب على ذلك من ظاهرة «نزيف العقول» التي تسلب الدول النامية العدد المحدود من العناصر البشرية التي يتم تأهيلها في العلوم الحديثة.

إن هذه التطبيقات تتميز بتداخل العلوم، وسرعة نقلها من مجال إلى آخر؛ مما أفسح الفرصة لتطوير مجالات بحثية كانت قد استقرت لفترة طويلة. ومن أهم هذه المجالات الكتلة الحيوية والهندسة الحيوية وثورة الجينات التي تبشر بتطورات غير مسبوقة في مجال الزراعة والغذاء، وهو ما تحتاجه مجتمعاتنا بشدة. بالإضافة إلى ذلك فقد ارتبط التطوير العلمي بالابتكار والتحديث مع تنامي التوجه البحثي نحو التخصصات البينية والعلوم متعددة التطبيقات، مثل التكنولوجيا الحيوية والمعلوماتية الحيوية وعلوم الليزر. ويعني هذا التطور الواسع ذو المجالات المتعددة أن الفرص لا زالت متاحة للدخول في مجالات جديدة، تمكن من يسيطر عليها أن يقايض بها للحصول على تكنولوجيا متاحة لدى آخرين في مجال آخر.

كما أن التطوير لا يقتصر على ابتداع أساليب وطرق إنتاجية جديدة ، وابتكار ما يلزم لها من معدات رأسمالية، بل إن العنصر الرئيسي الذي يميز الاختراعات الحديثة هو قدرتها على تركيب مواد أولية تخليقية تحل محل الخامات في العملية الإنتاجية. ولعل الاهتمام بتطوير بدائل الطاقة والألياف الصناعية والمواد عالية الصلابة والقدرة على توصيل الكهرباء بكفاءة عالية من أبرزالمجالات التي تؤثر في المزايا النسبية التي يمكن أن تتمتع بها الكثير من الدول العربية.

إن دور البحث العلمي لا يقتصر فقط على خلق ابتكارات جديدة؛ بل إن جانبًا مهمًّا منه يخصص لحل مشكلات تتعلق بالعمليات الإنتاجية الجارية بقطاع الصناعة. كما أن جانبًا آخر منه يركز على تطوير المنتجات ذاتها، وخاصة المنتجات الاستهلاكية التي تعتبر في حاجة إلى تطوير مستمر بحكم التقلب في أذواق المستهلكين، وقد اتسمت الألفية الثالثة بتنامي دور العلم والمعرفة والبحث والتطوير كأحد عوامل الإنتاج الرئيسية؛ مما ساهم في ارتباط نجاح جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتحقيق مستويات عالية من التقدم العلمي والتنمية التكنولوجية، إلا أن الاعتماد على مصادر خارجية في الحصول على معدات رأسمالية من أجل إنشاء الوحدات الإنتاجية غالبًا ما يؤدي إلى استمرار الاعتماد على هذه المصادر من أجل حل المشكلات المتعلقة باستخدامها، خاصة مع التأثير المتزايد لظاهرة العولمة بما تمثله من تقلص للمسافات، وحرية انتقال الأفكار والسلع والخدمات والأفراد والثقافات عبر الحدود وبين الدول، وحدوث توسع غير مسبوق في الأخذ باقتصاديات السوق الحرة وزيادة تشابك الأسواق على الصعيد العالمي. ورغم بدء شيوع هذه الظاهرة على المستوى الاقتصادي من خلال اتفاقيات التجارة الدولية، فإنها شهدت توسعًا كبيرًا في نطاقها لتشمل معظم الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والبحثية والتكنولوجية، وهو ما يمكن أن يؤثر بشكل رئيسي في إعداد خطط وطنية للبحث والتطوير.

هذه هي الخصائص التي أصبح من الضروري مراعاتها في تخطيط البحث العلمي وبناء مؤسساته، كما أن أثرها المباشر في الجامعة بوصفها مؤسسة للبحث العلمي لا يمكن تجاهله، أضف إلى ذلك التطورات غير المسبوقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعاظم تطبيقاتها في طرق التدريس والتعليم والتدريب والبحث العلمي، فضلاً عن التوجه نحو تدويل التعليم العالي والبحث العلمي كسياسة معتمدة من قِبل منظمة التربية والعلوم والثقافة

(اليونسكو)، وما يتطلبه ذلك من إعادة هيكلة الجامعات لإضفاء بُعد دولي متعدد الثقافات على أنشطتها البحثية والأكاديمية، بالإضافة إلى وجود نظام عالمي للحوكمة تتكامل جوانبه ويتنامى تأثيره من خلال شبكة متسقة من المؤسسات الدولية تتمثل في البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونسكو، واللجان الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الإقليمي؛ حيث تقوم هذه المؤسسات الدولية - وعلى وجه الخصوص منظمة اليونسكو- بوضع الاستراتيجيات وصياغة السياسات الدولية في مجال العلم والتكنولوجيا.

إن توجه الدول والحكومات إلى تبني نظم سياسية أكثر شفافية وديمقراطية، وتنامي دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الإعلام والجمعيات الأهلية في تشكيل المناخ السياسي والاجتماعي يمثل أحد العوامل التي تساعد على إطلاق حرية الإبداع والابتكار لطرح أفكار بحثية أكثر تطوراً وحداثة. كما أن تحول النظم الاقتصادية إلى نظم تعتمد على المعرفة (اقتصاد المعرفة)، وما يمثله ذلك من تنام لدور البحث والتطوير وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأحد عناصر الإنتاج الرئيسة، وزيادة الاعتماد على موارد بشرية أكثر كفاءة وقدرة علمية؛ ساهم في ظهور صناعات معرفية ذات قيمة مضافة عالية.

وتأسيسًا على ما سبق، فقد تعاظمت أهمية البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في عصر المعرفة، وتنامى دورهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، الأمر الذي يتطلب تعزيز قدرات العلم والتكنولوجيا بالجامعات ومؤسسات البحث العلمي، وتوظيفها لخدمة متطلبات تنمية المجتمع والبحث عن مستقبل أفضل للإنسان. وهو ما ساهم في خلق مناخ مغاير للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية يتعين أخذه في الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات وصياغة الخطط البحثية، وضروة توفير مناخ يؤكد على أهمية رعاية البحث العلمي ومؤسساته، واتباع قواعد مناسبة لتخطيطه. من هذا المنظور، يمكن الإشارة إلى أهمية العوامل التالية وضرورتها لتنمية وتنشيط البحث العلمي:

- تخصيص نسب متزايدة من الدخل القومي لأغراض البحث العلمي، إذ إن ما تخصصه الدول العربية حاليًا لهذه الأغراض يمثل نسبة متواضعة من دخل

محدود أصلا، وهو ما لا يكفي لإقامة نشاط متميز في مجال البحث العلمي المثمر في أيٍّ من الدول العربية منفردة.

- نظرًا لتوسع تطبيقات البحث العلمي وانتشاره لكي يشمل كل جوانب الحياة، فإنه يصعب على أية دولة بمفردها أن تغطي كل جوانب وتطبيقات البحث في آن واحد. لذلك لا بد من وضع أولويات لما يتم التركيز عليه، أخذًا في الاعتبار إمكانية التوسع في مجالات أخرى مستقبلاً. وهنا يتعين الموازنة بين مجالات رائدة تتوافر مقوماتها مباشرة، وتتيح فرصة للتوسع في مجالات أخرى تتصل بها، ومجالات ذات أولوية ملحة لأغراض الإنتاج القائم.

- رغم أهمية الزيادة التدريجية في مخصصات البحث العلمي، فإن الأمر يتطلب أيضًا تقسيم العمل بين الدول العربية، قوامه التخصص فيما بينها وتبادل نتائج البحث، وهو ما يتطلب تنسيقًا أشمل للتنمية في المدى الطويل، والاتفاق على أسس التبادل وضمان الالتزام بها، كما أنه يتطلب تنسيقًا لسياسات دعم البحث العلمي وتشجيعه، وللسياسات التعليمية، وتوفير المناخ الملائم لإعداد الخبرات العلمية العربية وتشجيعها وتسهيل انتقالها، واسترداد العقول العربية المهاجرة.

- ضرورة شيوع الإيمان بقيمة البحث العلمي وثقافته وتقبل النظم الاجتماعية لضرورة اعتماده كقاعدة للتطوير والتنمية. وذلك لأن فشل محاولات استرداد العقول المهاجرة إنما يرجع إلى عدم إدراك أن هذه العقول لا تعمل في فراغ، وأن نجاحها في الخارج يرجع إلى أنها قد وجدت النظم التي تتيح الإبداع، والتي تتلقف ناتج عملها لتدخله مباشرة إلى حيز التطبيق.

- يعتبر الربط بين خطتي البحث العلمي والتعليم من ناحية، وبين خطتي البحث العلمي والتنمية من ناحية أخرى من الأمور الضرورية، وذلك نظرًا لأن ناتج البحث العلمي يتعين أن يخصص لدعم جهود تطوير الموارد البشرية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- ضرورة تنظيم إجراءات براءات الاختراع، وحفظ حقوق الباحثين فيما يتوصلون إليه من مبتكرات، حفاظًا على حقوقهم، وصيانة للجهود التي تبذلها الدولة من أجلهم.
- إن تنمية نشاط البحث العلمي يفرض مسئولية خاصة على الدولة، بسبب الحاجة إلى تخصيص موارد تفوق في حجمها ما يمكن لأية وحدة إنتاجية منفردة أن توفره. لهذا، فإن نشاط البحث العلمى لا يمكن تركه لقوى العرض والطلب بالسوق، لأن نتاجه لا يعطي- في غالب الأحيان- عائدًا مباشرًا يغطي تكلفته، كما أن عنصر الربح المباشر ليس هو المعيار الذي يوجه البحث إلى أولويات المجتمع، ومن هنا فإنه يتعين التفاعل مع البحث العلمي كخدمة مجتمعية ذات طابع خاص تتم في إطار استراتيجية قومية.

إن مستوى الالتزام بأي نشاط يتولاه مجتمع ما يقاس بدرجة الأولوية التي يوليها لذلك النشاط. وإن الأموال المحدودة والمخصصة للبحث والتطوير تعني ضمنًا أن الدول العربية تعتبر هذه الأنشطة ذات فائدة محدودة من حيث تأثيرها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بمستويات رفاهية المواطنين. وهو توجه تنموي مغاير للدول المتقدمة بوجه عام؛ ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال يتم تخصيص ما يعادل نحو ٣٠٠ مثل ما تخصصه الدول العربية مجتمعة للإنفاق على عمليات البحث العلمي والتطوير. وهناك نموذج آخر هو شركة "مايكروسوفت"، وهي شركة صغيرة نسبيًّا، تنفق على البحث والتطوير في ميدان البرمجيات ثلاثة أمثال ما تخصصه الدول العربية مجتمعة. هذا التباين في الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لا يعطي مقياسًا فقط لحجم الفجوة التكنولوجية اليوم، بل مقياسًا أيضًا لمعدل اتساع الفجوة التكنولوجية في المستقبل.

ولعل من أهم المظاهر الدالة على ضعف الاهتمام بالبحث و التطوير في مجتمعاتنا هو عدم وجود معلومات موثّقة عنهما؛ حيث لم يتم مسح علمي لنوعية النشاط البحثي والتكنولوجي الجاري في الدول العربية أو المنظمات العربية، سواءً على المستوى الوطني أو الإقليمي ويشير عدم وجود مسوحات موثوق بها إلى فقدان الاهتمام بالبحث والتطوير

لأن مثل هذه المسوحات تعتبر على مستوى عالٍ من الأهمية في الدول المتقدمة؛ ولذلك فهي تجري بشكل دوري على مستويات عدة، وتقوم أرقى الجامعات ومراكز البحث بتقييم أدائها سنويًّا، باستخدام علماء محايدين ومستقلين. كذلك تقوم الجمعيات المهنية بإجراء مسوحات للمهن الخاصة بها؛ كما تجري مسوحات وطنية للدولة كلها بهدف تقدير مصادر القوة وأسباب الضعف في جهود البحث والتطوير في الدولة.

الثورة العلمية التكنولوجية ونتائجها

يقول سقراط «إن المعرفة فضيلة» وهي كذلك بالتأكيد، لكنها أيضًا قوة ومنعة، ففي العالم المعاصر تمثّل المعرفة عنصرًا حاسمًا في تحديد نوعية الحياة التي يعيشها كل مجتمع في وقت السلم، وفي احتمالات النصر والهزيمة في حال الحرب. ومن استقراء التاريخ يتضح أن القاعدة العلمية التكنولوجية لكل عصر قد شكّلت عاملاً هامًّا في تحديد معالمه ومسار تطوره، وأن العلاقات بين الدول يحكمها –إلى حدّ كبير– موقع كل منها من الإنجاز التكنولوجي السائد في العالم. وإذا أضفنا إلى ذلك قاعدة الموارد المتاحة للمجتمع، فإننا نستطيع أن نفهم تغير علاقات القوى داخل القارة الأوروبية بين البرتغال وإسبانيا من ناحية، وبين إنجلترا وفرنسا في القرن التاسع عشر من ناحية أخرى. كما نفهم تغير علاقات القوى بين دول غرب أوروبا ككل وبين الولايات المتحدة إبان القرن العشرين.

لقد أدى ظهور شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) إلى حدوث ثورة في مفهوم الزمان والمكان، بحيث أصبح من الممكن نقل كميات هائلة من البيانات وتقديم العديد من الخدمات الإلكترونية عبر الحدود بين الدول والقارات. وقد أسهمت هذه الثورة المعلوماتية في تسارع وتيرة تكامل الاقتصاد العالمي من خلال تعاظم معدلات التبادل التجاري والزيادة في تدفقات رؤوس الأموال، وسرعة تحقيق الصفقات والاتفاقيات التجارية، وبذلك أصبحت النظم الاقتصادية في عالمنا المعاصر ترتكز بشكل كبير على المعرفة. وقد نجم عن هذا التوجه العالمي نحو «اقتصاد المعرفة»– وما يمثله من تنامٍ لدور العلم والتكنولوجيا وزيادة الاعتماد على موارد بشرية أكثر كفاءة وقدرة علمية– ظهورٌ صناعات معرفية تتسم بالتطور التكنولوجي

السريع، والقدرة على تحقيق معدلات ربحية مرتفعة؛ مما أدى إلى سعي النظم الوطنية إلى الإحلال التدريجي للاستثمار المادي بالمعرفة والتنمية التكنولوجية. خاصة أن هذه الثورة المعرفية واكبها تطور كبير في العلوم الحيوية وما تشعب عنها من علوم بينية، مثل: التكنولوجيا الحيوية (Bio-technology)، والمعلوماتية الحيوية (Bio-informatics) وتكنولوجيا النانو (Nano-technology)، بحيث انتقلت البحوث العلمية من التركيز على حل شيفرة الحمض النووي إلى ترتيب الجينات ورصد الكائنات الحية الدقيقة؛ مما سمح بتحوير مكونات الأشياء الحية من أجل تحسين صحة الإنسان وابتكار منتجات جديدة وزيادة معدلات الإنتاج.

إن العالم القديم الذي تعودنا على الحياة فيه، يتغير بسرعة تحت تأثير طوفان من الحقائق الجديدة التي تنتجها وتطورها الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة التي تقوم على محاور المعلوماتية، والتقنيات الحيوية، وإحلال المواد، ثم تأتي تطبيقات حصيلة المعرفة والتكنولوجية الجديدة في مجالات الفضاء، والتسليح، والإلكترونيات الدقيقة، والهندسة الوراثية والطاقات المتجدِّدة، وتخليق مواد جديدة، والاتصال البشري، والتحكّم في الإنتاج المادي، والإدارة العلمية. وإذا أخذنا في الاعتبار الفجوة الزمنية بين حدوث الاكتشاف العلمي واستخداماته في مجالات المجتمع المختلفة، فإن ذلك يعني أننا لم نشهد بعد سوى جزء من ثمار الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة، ومع ذلك، فإن النتائج التي تمت بالفعل في مجالي الإلكترونيات الدقيقة والكيمياء الحيوية تعتبر أكثر من مبهرة.

إن التطور العلمي على المستوى العالمي يتسم بعدة سمات من أهمها أنه يحدث بسرعة وبمعدلات متسارعة في خلال حقبة زمنية، وإذا أخذنا الروبوت على سبيل المثال، فإننا نجد أن الولايات المتحدة سبقت إلى اكتشاف المعرفة الفنّية اللازمة لصناعته، وأنشأت أول شركة لصناعته باسم (Animation) عام ١٩٥٩، وقامت بتصنيع أول روبوت عام ١٩٦٦، وعرض لأول مرة في اليابان عام ١٩٦٧، ثم تمّ توقيع اتفاق لنقل الخبرة التكنولوجية المتعلقة به، عام ١٩٦٨. كذلك تم تصنيع أول روبوت في اليابان عام ١٩٧٠، لكن سرعان ما حقّقت اليابان قفزات نوعية في هذه الصناعة في السنوات العشر التالية بما جعلها الدولة الرائدة في هذا المجال. ويعني ذلك أن سرعة التطوّر العلمي/التكنولوجي تؤدي إلى وضع الأساس لإعادة ترتيب عناصر قوة الدول وعلاقتها ببعضها البعض.

هذا، ويتضح تزايد معدلات سرعة التطور العلمي أيضًا في قصر الفترة الزمنية لتطبيق الأفكار والاكتشافات العلمية؛ فبينما استغرقت هذه الفترة ١١٢ عامًا بالنسبة للصورة الفوتوغرافية و٥٦ عامًا بالنسبة للهاتف، و٥٣ عامًا للراديو، و١٢ عامًا للتليفزيون، فإنه تطلب لأجهزة الترانزستور٥ سنوات، وللدوائر الكاملة ٣ سنوات، ولأشعة الليزر سنة واحدة. وقد أدّت هذه السرعة، أو ما أسماه «ألفين توفلر» الوصول المبكر إلى المستقبل، إلى بروز مشكلة تكيف بين الإنسان والعالم المتغير من حوله، والذي يفرض في تغيره أسئلة جديدة، ويثير تحدّيات مستحدثة لم يكن للإنسان سابق عهد بها.

لقد أدى التطور العلمي إلى مزيد من ترابط العالم والتداخل بين إقليمية ودولية، وإلى إدراك أن ما يحدث في جزء من العالم يطرح تأثيراته في بقية دول العالم. فالعلاقات التجارية مثلاً بين الولايات المتحدة وروسيا تؤثّر على سعر القمح في العالم، والأوضاع السياسية في منطقة الخليج تؤثّر في أسعار النفط في العالم، وهكذا. ومن هنا تراجع مفهوم الدولة القومية أمام ظاهرة العولمة والارتباط المتبادل بين الدول والأسواق، فمع أن الإنسان يعيش على الأرض منذ عدة ملايين من السنين، إلا أنه في السنوات الأخيرة فقط يمكن القول إننا نعيش في مجتمع عالمي بحقّ. ويتمثّل ذلك في السهولة التي يتمّ بها انتقال البشر والسلع والأفكار والمعلومات عبر الحدود الدولية، كما يتمثّل في الدور المتزايد للشركات متعددة الجنسيات، وفي عولمة الاقتصاد، وفي الانتشار العالمي للأفكار المستحدثة، وفي طرح عدد من القضايا على مستوى عالمي مثل: انتشار السلاح النووي، والفقر، وقانون البحار، والاتصالات، والتلوّث وغيرها.

إن التطور العلمي غالبًا ما يؤدّي إلى ازدياد المخاطر على الجنس البشري. ولعله من المثير للتعجب أن التقدّم العلمي والتكنولوجي الذي حقّق الكثير من المنجزات هو الذي أوجد عالمًا مخيفًا يواجه أزمات الحروب النووية وقلة الموارد أو نضوبها، فضلا عن أنه هو الذي أوجد التلوّث البيئي وتدهور البيئة وقد تعود هذه الخطورة من سرعة انتشار الأزمات الاقتصادية والسياسية بفعل العولمة وتراجع حرية اتخاذ القرار على مستوى الدولة وتزايد تأثيره على المستوى العالمي. ففي سياق هذا التطور العلمي حدث تقدّم هائل؛ كمي وكيفي، في صناعة السلاح، فضلاً عن الأخطار المترتّبة على تسليح الفضاء. وكان من شأن تزايد الإنفاق

العسكري إثارة قضية العلاقة بين التسلح والتنمية على مستوى الدول المتقدمة ذاتها. ومن ناحية أخرى فإن سباق التسلح على المستوى العالمي عادة ما يُفرز عددًا من سباقات التسلح على المستوى الإقليمي، الأمر الذي ينهك القدرات الاقتصادية للدول النامية.

في هذا السياق، ازدادت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتراجعت أسعار المواد الأولية، واتبعت الدول الصناعية المتقدمة سياسات حماية، وتحوّلت قضية مديونات الدول النامية والدول الفقيرة إلى مشكلة مزمنة. كما أدّى التطور العلمي إلى تقسيم دولي جديد للعلم تحتل فيه الولايات المتحدة واليابان مكانًا متميزًا، وتتّسع الفجوة بين الذين يمتلكون قدرات التعامل مع الثورة العلمية التكنولوجية والذين لا يستطيعون، ولقد أعطى هذا الوضع للدول المتقدمة قدرات إضافية تمكنها من فرض هيمنتها على الدول الأقل استيعاباً للتكنولوجيات الحديثة. كما أن هذا التطوّر قد أدّى إلى قفزة نوعية في درجة تعقد النظم الصناعية وتقدمها ونوع المهارات اللازمة لإدارتها، في الوقت الذي كان فيه البناء التحتي للعلم والتكنولوجيا لا يسمح بالتعامل مع هذه الصناعة، بل إن بعض هذه الدول لم تستوعب بعد ثمار الثورة الصناعية الأولى.

وقد أدى التطور العلمى إلى تعاظم دور المعرفة؛ فالسمة الرئيسة للثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة هي اعتمادها على المعلومات، وأنها تقوم على مصدر متجدد ولا نهائي قوامه العقل الإنساني. فعلى خلاف الثورة الصناعية الأولى التي اعتمدت على مصادر غير متُجدّدة كالحديد والفحم والنفط، فإن الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة تعتمد على مصدر متجدّد وهو التدفّق اللامتناهي واللامحدود للمعرفة. وقد أدّى ذلك أيضًا إلى إعادة النظر في مفهوم «المعلومات» وفي كيفية استخدامها وفي الآثار المترتّبة على ذلك، بحيث أصبح ينظر لها كأحد الموارد الاقتصادية المتجددة، شأنها في ذلك شأن عناصر الإنتاج الأخرى. ويتّسم هذا المورد المعرفي بأربع خصائص هامة: أولها أن مصدره الأساسي هو العقل الإنساني؛ وثانيها أنه مصدر متجدد ومستمر وغير ناضب؛ وثالثها أنه يمكن تداوله بين الناس دون أن تتراجع أو تنخفض قيمته؛ ورابعها أنه يمكن نقله من مكان إلى آخر بسرعة فائقة. وهكذا يعتبر انتقال المعلومات أحد مظاهر انتقال السلع أو عناصر الإنتاج.

إن المعرفة العلمية والتكنولوجية تتحسن بالاستخدام كما يمكن استخدامها مرات عدة دون أن تفقد شيئًا من أهميتها؛ لذلك فإن التجارة في التكنولوجيا تولد الدخل والوظائف، وتسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

في هذا السياق نشأت تكنولوجيا المعلومات التي تتعلّق بعمليات جمع المعلومات وتوصيلها وتخزينها واستعادتها ومعالجتها وتخليقها. ونشأت حول هذه العمليات مجموعة من الوظائف تسمّى «صناعة المعلومات»، كما ظهر مفهوم «التيليماتيك» والذي يقصد به معالجة المعلومات عن بُعد، والذي يتم نتيجة التعاون بين مراكز ضخمة لمعالجة البيانات وشبكات الاتصال الجماهيري.

الفجوة العلمية والتكنولوجية: الأسباب والنتائج

في إطار السعي نحو تحقيق مستقبل أفضل للإنسان والارتقاء بمستويات رفاهيته وتوفير متطلبات تنمية قدراتة البشرية والعلمية، عقدت منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة العديد من المؤتمرات الدولية وطرحت العديد من المبادرات، يُذكر منها على سبيل المثال: الأهداف الإنمائية الألفية للأمم المتحدة (عام ٢٠٠٠) ومبادرة الألفية للعلوم (عام ٢٠٠١) والقمة العالمية حول التنمية المستدامة (عام ٢٠٠٢) وقمة الأمم المتحدة للمعلوماتية (عامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٥) ومؤتمرات الأمم المتحدة للسكان والبيئة والمرأة والغذاء .. إلخ. وقد واكبت هذه المؤتمرات العالمية - وما تمخضت عنه من توصيات وتوجهات وتغيرات استراتيجية تغيرات هائلة في العلم والتكنولوجيا، وثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطور غير مسبوق في علوم الحياة.

ورغم أنه كان من المتوقع أن تؤدي الجهود الدولية المكثفة خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة وما صاحبها من طفرة هائلة في العلم والتكنولوجيا، إلى حدوث نقلة نوعية مماثلة في معدلات رفاهية الإنسان، ومعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية على المستوى الدولي، فقد أفادت الدراسات والبحوث الدولية في هذا المجال، وعلى وجه الخصوص التقرير المهم الذي صدر عن المجلس المشترك لأكاديميات البحث العلمي، حول كيفية بناء قدرات البحث والتكنولوجيا في العالم، الذي جاء فيه أن

«الواقع العلمي يكشف عن فشل وصول كثير من ابتكارات العلم والتكنولوجيا إلى من يحتاجونها بشدة، كما تتفاوت معدلات استفادة الدول من الفوائد المتحققة منها عبر مختلف بقاع كوكبنا». وبالطبع، فإنه من المتوقع أن يزداد تأثير هذا الاختلال، نتيجة لوجود قضايا عالمية مثيرة للقلق في مجالات مثل: السكان، وسوق العمل، والفقر، والبيئة، والصحة العامة. وهي اتجاهات من المتوقع أن تستمر بشكل أساسي على مستوى الدول النامية، مما يؤدي إلى تزايد فجوات الدخل ومستوى المعيشة والعلم والتكنولوجيا بين الدول المتقدمة والدول النامية.

أصبحت مظاهر مستجدات العلم والتكنولوجيا على الإطار العالمي تتسارع بشكل مذهل تصعب معه المتابعة الدؤوب، حتى على المتخصصين والمتفرغين، والذي يؤكد على استمرار تزايد الفجوة التكنولوجية. ولقد أصبح الترابط العضوي بين التقدم في المعرفة العلمية والخبرة التكنولوجية من جهة، وبين التطور في البنى الاجتماعية وقيمها السائدة من جهة أخرى واحدًا من القوانين التي تحظى بالقبول العام؛ كما كان تطور الحضارة الإنسانية باستمرار نتيجة للتفاعل بين هذين العاملين. فالتقدم التكنولوجي يوسع آفاق الإنسان ويزيد من قدرته على السيطرة على قوى الطبيعة ومواردها، ويغيّر بذلك نمط حياة الإنسان، ويؤثر جذريًّا في تنظيمه الاجتماعي؛ وبالمقابل فإن التنظيم الاجتماعي للإنسان يساهم في تراكم المعرفة العلمية والخبرة التكنولوجية، وفي انتقالهما بين الأجيال والمجتمعات؛ مما يؤدي إلى استمرارهما، وبالتالي إلى تقدم الحضارة الإنسانية.

وتمر الحضارة الإنسانية اليوم بمرحلة حاسمة في تاريخ «التقدم التكنولوجي»، من المتوقع أن تؤدي إلى حدوث تغييرات جذرية في بنى المجتمعات البشرية وقيمها السائدة، وقد تكون هذه التغيرات أكثر عمقًا وتأثيرًا من التغييرات التي أحدثتها الثورة الصناعية الأولى في أوروبا خلال القرن الماضي. فالتقدم التكنولوجي اليوم يجرى بأسرع من قدرة الإنسان على استيعاب آثاره حتى في المجتمعات المتقدمة، وكذلك بصورة تفوق اتخاذ التدابير المناسبة لتغليب أبعاده الإيجابية وتجنب احتمالاته السلبية.

إن تسارع التقدم التكنولوجي، وتأثيراته الجذرية في البنى الاجتماعية والاقتصادية، يهدد بازدياد متسارع الوتيرة في حجم الهوة القائمة حاليًّا بين الدول المتقدمة والدول النامية؛ مما

قد يجعل احتمال تقليص أو إغلاق هذه الفجوة حلمًا لا يمكن تحقيقه في المستقبل المنظور، إذا لم يتم اتخاذ الخطوات الضرورية والمكثفة لاستيعاب هذا التقدم التكنولوجي، وإدماجه في خطط التنمية القومية، وغرسه في القيم والتصرفات السائدة في المجتمع. إن مستوى الفجوة القائمة بين الدول أمر تفرضه أنشطتها الاقتصادية والصناعية من ناحية؛ ومستوى البحث والتطويرمن ناحية أخرى. فمستوى البحث والتطوير في المجتمع هو الذي يقرر أساسًا قدرة المجتمع على انتقاء التكنولوجيا، والإبداع فيها، وتطويعها، ونقلها، وتراكمها، وتطبيقها بفاعلية، كما أنه يقرر في النهاية مدى القدرة على استيعابها واكتسابها.

ورغم أهمية العوامل السابقة في استمرار الفجوة التكنولوجية والعلمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، توجد عوامل أخرى محلية لا تقل عنها أهمية مثل تناقص المخزون التراكمي من المعرفة العلمية والخبرة التكنولوجية، فضلاً عن ضعف البنية التحتية خاصة في مجال التعليم والبحث العلمي. يضاف إلى ذلك غياب كثير من التقاليد التي ساهمت في تقدم المجتمعات الصناعية والتكنولوجية، مثل التنظيم، والدقة، والالتزام، والإنتاجية، وتقدير الوقت، والإدارة، والعمل الجماعي ... إلخ، وهذه التقاليد تحتاج إلى أجيال متتالية قبل أن تصبح تراثًا مكتسبًا في المجتمع.

ومما يساعد أيضًا في ازدياد الفجوة التكنولوجيا العلمية اعتماد تطوير المؤسسات والبنى التربوية على صيغ غربية منقولة، وعدم بذل الجهد لتطويرها باستمرار وعدم تشجيع حرية الإبداع والابتكار، وافتقاد روح البحث العلمي كقيمة اجتماعية أساسية وكذلك عدم دراسة القوى والعوامل المؤثرة في الواقع العربي، وقوانينها، وعدم السعي إلى ضبط هذه العوامل وتوظيفها لمصلحة التقدم والتنمية. فضلاً عن افتقاد حرية البحث والتفكير والتعبير في معظم الدول العربية، وضعف التربية الاجتماعية والقومية، وغلبة الروح الأنانية والنـزعة القطرية. وكل هذه تعتبر عوامل مهمة لابد من النظر إليها والتعامل معها حتى يمكن سد الفجوة الموجودة بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة في مجال المعرفة العلمية والخبرة التكنولوجية.

وتشير آخر نشرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، بشأن هذه الفجوة التكنولوجية والعلمية، إلى وجود العديد من المظاهر التي تساعد على اتساع هذه الفجوة ومنها ما يلي:

- استمرار إهمال معظم الدول العربية إعداد الإحصاءات الدقيقة والسليمة والآنية حول مختلف مؤشرات العلم والتكنولوجيا. وللأسف فإن معظم الإحصاءات المتوافرة غالبًا ما تكون متأخرة عدة سنوات، وغالبًا ما تكون غير جديرة بالثقة حيث تختلف أرقامها من وثيقة إلى أخرى ومن عام إلى آخر بالنسبة لنفس المؤشر وفقًا للإحصائيات الصادرة من نفس الدولة وأحيانًا نفس المؤسسة.

- لاتزال جهود البحث والتطوير في معظم الدول العربية ضئيلة مقارنة بالدول المماثلة لها في الدخل وعدد السكان؛ ومازالت هذه الجهود محصورة إلى درجة كبيرة في مراكز الأبحاث الحكومية، باستثناء عدد قليل من البحوث في بعض الجامعات. وهنالك انعدام شبه كامل لجهود البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية التي استمرت في اعتماد مشاريع "تسليم المفتاح"، دون جهود تذكر لتطويع هذه التكنولوجيا المستوردة أو لتحديثها، الأمر الذي أدى إلى ظهور دول "تسليم المفتاح"، أي التي لا تعرف إلا استلام مشروعات جاهزة، بل إن هذا النمط قد امتد ليصل إلى ميدان المعرفة بالذات.

هذا، وتزداد الفجوة بيننا وبين دول العالم المتقدم والتي تسهم في تخلف مجتمعاتنا؛ حيث يتجلى مظاهر هذا التخلف في نقص المخزون التراكمي للمعرفة والنقص في الخبرة التكنولوجية؛ مضاف إليه القصور الشديد في البنية التحتية في مجالات التعليم والبحث العلمي مع افتقاد التقاليد الذي ساهمت في تقدم المجتمعات الصناعية وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الموجودة التي تساهم في استمرار التخلف مع النقص الشديد أوالندرة في براءات الاختراع المسجلة بالإضافة إلى الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة الجاهزة.

وبسبب ما سبقت الإشارة إليه، فإن الأمر يتطلب مراجعة السياسات القومية للتعليم العالي والوعي بأهمية البحث العلمي والتطور المستمر في شبكات الاتصالات والمعلومات والزيادة المطردة في عدد الجامعات التي تمنح درجات في علوم الحاسب وتطبيقاتها وتضييق الفجوة في القضايا المعلوماتية وزيادة وسائل نشر المعرفة.

ومن المعروف أنه لازالت براءات الاختراع المسجلة في مختلف الدول العربية نادرة أو شبه معدومة، وأنها استمرت على هذا المنوال على امتداد العقود الماضية، كما لا تزال معظم عقود استيراد التكنولوجيا تتركز على صناعات استخراج النفط والغاز ونقله. وبالرغم من أن هذه الصناعات يبلغ عمرها أكثر من مائة وثلاثين عامًا، فإن الدول العربية المعنية لا تزال تستورد مدخلاتها الفنية كلها تقريبًا.

هذا بالإضافة إلى أن معظم الدول العربية لا تزال تعاني ليس فقط من اعتمادها على استيراد التكنولوجيا بطريقة "تسليم المفتاح"، بل أيضًا -وبعد مرور سنوات طويلة وصرف مبالغ طائلة- ماتزال هذه الدول غير قادرة على امتلاك مقدرة حقيقية لاستيعاب التكنولوجيا المستوردة، ونشر فوائدها على مختلف قطاعات الإنتاج داخل الدولة الواحدة، بل ما تزال عاجزة عمليًّا عن توطين التكنولوجيا المستوردة، ولا تزال تعتمد في ذلك على عقود مع الشركات الموردة .

ومن الملفت للنظر أن مؤسسات التعليم العالي الحكومية كانت بطيئة في التكيف مع المتغيرات العالمية، ومع التطورات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، واستمرت في تقديم الاختصاصات الجامعية نفسها، بالأساليب التقليدية؛ مما أفسح المجال أمام قيام مؤسسات خاصة لتلبية الطلب المتزايد في سوق العمل لاختصاصات جامعية أكثر استجابة للمستجدات التكنولوجية والاقتصادية، وخاصة التوسع الهائل في تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها.

وتشير كافة الإحصاءات إلى أن التعليم الجامعي والعالي عمومًا في معظم الدول العربية، لا يزال تقليديًّا وغير قادر على اللحاق بمستجدات العصر، سواءً من حيث مستوى الجودة والنوعية، أو من حيث التخصصات الأكاديمية الحديثة التي يتطلبها سوق العمل. بل لايزال الاهتمام مركزًا على زيادة أعداد الطلبة المسجلين، دون الاهتمام بضمان الجودة أو المستوى العلمي؛ مما أدى إلى تراجع نسبة ما يصرف على كل طالب جامعي من تجهيزات ومختبرات وكتب ومراجع، إلى جانب بقاء الأغلبية الساحقة من الجامعات في عزلة عملية عن المجتمع حولها، فقلما تشارك هذه الجامعات في تقديم الخدمات وتلبية احتياجات المجتمع رغم وجود بعض المبادرات المحدودة، كما لاتزال هناك شبه قطيعة بين مراكز البحث والتطوير من جهة والجامعات من جهة أخرى.

لا شك أنه مما يثير اهتمام المرء عدم وجود "حركة خاصة" واحدة، في صفوف مؤسسات المجتمع المدني، تتبنى دعم التغيير في السياسات العامة بشأن العلم والتكنولوجيا، رغم إمكانية أن تنشأ مثل هذه "الحركات الخاصة" في الجمعيات المهنية، وفي الجامعات، وفي الصحافة. لقد كانت البيانات الرسمية عن "سياسة العلم والتكنولوجيا" تقرر أن مصر تسعى إلى إصلاح "سياسة سابقة"، وتدعو إلى تطبيق "صحيح" للعلم والتكنولوجيا. ولكن رغم البيانات المتكررة عن "إصلاح ممارسات سابقة"، لم ينشر أبدًا أي تحليل شامل عما كان يمثل خطأ في السياسات السابقة، أو كيف ستحل السياسات الجديدة المشكلات السابقة.

ورغم أنه من المتوقع أن حدوث تغيرات ملموسة سوف يستغرق بعض الوقت، وذلك لأن أي تحسن في قطاع من قطاعات المجتمع يستلزم تحسنًا مترابطًا في النهوض العام بالمجتمع ككل، فإنه توجد بعض المؤشرات التي توضح أن هناك بعض العوامل الايجابية ومنها ما يلي:

- مبادرة بعض الدول العربية إلى مراجعة سياسات التعليم العالي الوطنية، بهدف رفع كفاءة هذا القطاع وزيادة فاعليته في نهضة الاقتصاد الوطني. فضلاً عن زيادة مشاركة القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التعليم العالي وإدارتها.
- توجه بعض الجامعات العربية بمبادرة ذاتية إلى إعداد برامج عملية للارتقاء بدور الجامعة في تقديم "المعرفة"، وفي تلبية الاحتياجات العامة في المجتمع، إلا أن هذه المبادرات لا تزال في بدايتها، وتحتاج إلى جهد ملموس، وإلى إمكانات مادية وبشرية قبل أن تعطي ثمارها، وقبل أن تنجح في التأثير في المجتمع من حولها.
- الزيادة المطردة نسبيًا في انتشار الحاسب الآلي في مختلف الدول العربية، على كل المستويات وفي كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب وجود زيادة ملحوظة في الوعي لأهمية الحواسيب واستخداماتها. كذلك التطور الملحوظ في شبكات الاتصالات الحديثة، الثابتة والمحمولة في معظم الدول العربية، بما في ذلك انتشار متصاعد في شبكات المعلومات المحلية والإقليمية والدولية. هذا بالإضافة إلى الزيادة المطردة في انتشار الحواسيب في قطاع التعليم في مختلف

المستويات، وفي تعليم البرمجيات وتطبيقاتها وفي استخداماتها، خاصة في المستويات الجامعية. ومن المفيد الإشارة هنا إلى الزيادة المطردة في عدد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التي بدأت تعطي اختصاصاتٍ في علوم الحاسبات وتطبيقاتها، كما بدأت تستخدم تطبيقات الحواسيب في تحسين الأداء التعليمي.

- وجود جهود جادة في عدد من الدول العربية لإقامة شبكات وطنية للمعلومات، تربط بين الجامعات ومعاهد البحوث وبعض المؤسسات المعنية الأخرى، إلى جانب إقامة شبكات معلومات عربية، تربط عددًا كبيرًا من الدول العربية بعضها البعض، وترتبط بمؤسسات غير تعليمية، ومن أهمها شبكة التجارة العربية، وشبكة معلومات الصناعة العربية.
- الزيادة المطردة في الاشتراك في شبكة الإنترنت الدولية؛ حيث انتشرت الشركات التي توفر خدمات الربط بهذه الشبكة في مصر، والأردن، ولبنان، والسعودية، وتونس، والمغرب؛ وهناك مشاريع لإقامة مثل هذه الخدمات في دول أخرى، كما أن عدد المشتركين في الشبكة في زيادة مطردة في كل قطر تتوافر فيه خدمة الربط بهذه الشبكة.

واقع مؤسسات البحث العلمي فى العالم العربى

تعاني المؤسسات في الوطن العربي بشكل عام، ومؤسسات البحث العلمي بشكل خاص، من أعراض أزمة حادة؛ ومن أبرز ملامحها ضعف تلك المؤسسات وهشاشتها وانشغالها بمشكلاتها الإدارية، وكذلك افتقادها الطرح التنظيري على مستوى علمي أو بحثي راقٍ؛ مع وجود فجوة أو خلل في الاتصال بين بعضها البعض، وتحديدًا بين المؤسسات العلمية من جانب، ومؤسسات صنع القرار من جانب آخر، ثم غياب ثقافة المعلومات وثقافة المؤسسات معًا.

لقد سبقت الإشارة إلى أن الدول النامية تعاني ليس فقط من نقص المعلومات بل تعاني أيضًا نقصًا في المؤسسات القادرة على نقل المعرفة واستيعابها ونشرها. لذلك فمن الضروري

الاهتمام بشكل مباشر بالمؤسسات التي يطلق عليها اسم «المنظومات الوطنية للعلوم والتكنولوجيا». ومن هذا المنظور لا بد من الإشارة إلى مجالين متداخلين يجب الفصل بينهما، يتعلق الأول بالمعرفة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا (Knowledge about Science and Technology)، ويؤدي التخلف في هذه المعرفة إلى ما يسمى: «الفجوة العلمية والتكنولوجية». ويتعلق الثاني بالمعرفة حول مستلزمات نشر المعرفة العلمية والتكنولوجية، وهي معرفة وخبرة غير تكنولوجية، ويؤدي التخلف فيها إلى ما يسمى: «الفجوة في قضايا المعلومات»، ومن هذه القضايا مستوى إنتاجية اليد العاملة وقيمة الاقتصاد العيني وأدوات نشر المعرفة .. إلخ.

وهناك كذلك ارتباط بين قضايا "الفجوة العلمية والتكنولوجية" وإشكاليات "قضايا المعلومات"، خاصة ما يتعلق منها بالتنمية الشاملة للمجتمع. ومن المهم معالجة الإشكاليات في الجانبين، إذا كانت هناك رغبة في إنجاح التنمية ورأب الفجوة العلمية. ومن الأمور التي يجب الاهتمام بها تعميم التعليم النظامي على أوسع نطاق، والاهتمام بمضمونه وجودته والاهتمام بالتدريب العملي والتكنولوجي، وبالتدريب المستمر خلال العمل والاهتمام بالبحث والتطوير، خاصة البحث والتطوير التطبيقي والصناعي، وتنمية المؤسسات، وبناء المنظومة الوطنية للعلم والتكنولوجيا، والاهتمام بمختلف جوانب الثقافة والعمل على تنميتها باستمرار.

ويعد تحديد حجم "الفجوة العلمية والتكنولوجية" من الأمور بالغة الصعوبة، بسبب التقدم المتسارع في عملية توليد المعرفة، حيث تسعى الدول المتقدمة باستمرار إلى تنمية قدراتها على توليد المزيد من المعرفة. ولذلك فقد أصبح من المسلمات أن القدرة على توليد المعرفة، وكذلك على استيعاب المنقول من المعرفة وتوطينه، تعد أهم بكثير من الفارق في الدخل، وفي الموارد الطبيعية بين الدول. ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن أساليب "نقل المعرفة العلمية والتكنولوجية" قد تيسرت كثيرًا في السنوات الأخيرة؛ مع التقدم الملحوظ في وسائط الاتصالات وشبكاتها وانخفاض تكلفتها وأسعارها. ومن المؤشرات الهامة على قدرة الأمم على توليد المعرفة ما تصرفه على البحث والتطوير مقاسًا بقيمته المقدرة لكل فرد من سكانها، أو بنسبته المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يتعلق بالوضع المؤسسي للبحث العلمي، فتجدر الإشارة إلى أمرين: الأول أن البحث العلمي والدراسات المستقبلية لا تصلح ولا تمارس بطبيعتها داخل أطر مؤسسية جامدة، فالمؤسسات قد تعني قيودًا ومعوقات للتفكير الحر. وحول هذا المعنى يمكن استحضار مقولة "شوبنهاور" التي تذهب إلى أن هناك "ثلاثة وحوش" تعوق التفكير والبحث العلمي، هي: الحكومة والمؤسسة الدينية والجامعة. أما الأمر الثاني فهو أن ظاهرة عدم قدرة المؤسسات على ممارسة تخطيط البحث العلمي والدراسات المستقبلية كما يجب تعتبر أوسع من أن تقتصر على الدول النامية، وذلك بحكم الاستغراق في مواجهة الأعباء اليومية وتفصيلاتها. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى نماذج لدول ديمقراطية ومتقدمة كرّرت أخطاء الماضي، سواءً كانت أخطاؤها الذاتية أم كانت أخطاء غيرها ثم دفعت بسببها ثمنًا غاليًا فيما بعد.

إن ظاهرة القصور عن ممارسة التفكير المستقبلي هي ظاهرة أشمل من واقعنا العربي، وإن كانت في واقعنا العربي أشد جسامة وضخامة؛ لأن غياب بعض التقاليد قد يؤدي إلى ذهاب بعض المناصب التي تلعب دورًا فاعلاً في عملية صنع القرار إلى غير الأكفاء، كما أن عملية توزيع الأدوار المؤسسية بين المسئولين لا تعكس بالضرورة تراكم خبراتهم أو الاستفادة منها؛ بمعنى أن تشتّت عمل المسؤول الواحد في أكثر من موقع وظيفي أو جغرافي على مدى سنوات خدمته، يحرمه من فرصة تكوين الخبرة ومن إمكانية نقل هذه الخبرة إلى الصف الثاني من ورائه.

والخلاصة، أن مشكلة المؤسسية لها شقان: أحدهما عام والآخر مرتبط بحال الدول النامية، وفي الواقع يوجد العديد من تجارب بعض الدول النامية والتي تؤكد على إمكانية النجاح في تجاوز هذه المشكلة، أمثال ذلك نموذج كوريا الجنوبية التي توقعت أن يحدث توحيد الكوريتين بعد توحيد الألمانيتين، وشروعها عبر معهد دراسات الوحدة الكورية في وضع حلول لما تصورته المجموعة الأكاديمية فيها من مشكلات محتملة بعد إنجاز الوحدة. ويعد هذا النموذج يعد بمثابة ترجمة لإدراك دولة تعاني من التخلف الاقتصادي، ولا فكاك من تخلفها إلا بتوظيف العلم.

من ناحية أخرى ترتبط "مسألة المؤسسات" بنوعين من الدراسات من منظور البحث العلمي هما: الدراسات المستقبلية، والدراسات الإستراتيجية. فقد أصبحت دراسة المستقبل

علمًا قائم بذاته، في حين لاتزال أغلبية الدراسات العربية في هذا المجال بعيدة عن استخدام مناهج هذا العلم وأدواته. فهي غالبًا ما تتحدث عن "السيناريوهات"، ولذلك فهي أقرب ما تكون إلى التصورات والاحتمالات النظرية التي يمكن أن تنتمي إلى "الدراسات المستقبلية"، لكنها لا تدخل في ثوابت علم المستقبل من حيث المناهج والأدوات، بل إنها تتأثر أحيانًا بمفعول "نزعة التمني" (Wishful Thinking)، فتخلط بين الأمنيات والوقائع. لذلك فإن تطوير البحث العلمي والارتقاء بقدراته يقتضي التحرك في اتجاهين: يسعى الاتجاه الأول إلى إشاعة فكر ومناهج وأدوات علم المستقبل في المحيط العلمي والفكري العربي، والذي يمكن أن يساعد على تكوين مدرسة عربية في علم المستقبل، ويتمثل الاتجاه الثاني في إجراء بحوث ودراسات تطبيقية تستند إلى علم المستقبل بمعناه الصحيح، في مجالات وميادين متعددة ترتبط باستشراف وصياغة المستقبل العربي.

أما الدراسات الإستراتيجية فتستمد أهميتها الحيوية من الأهمية الفائقة لمسألة الأمن القومي في حياة الأمم. ومع ذلك فإنها لا تلقى العناية الكافية من مراكز البحوث العربية. ورغم تسليم الدراسات العربية بأن موضوع "الأمن القومي" قد خرج نهائيًا من المجال العسكري إلى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، على أساس أن "الأمن يمثل ضرورة حتمية لنجاح جهود التنمية"، فإن معظم هذه الدراسات تغلب عليها "التحليلات" لا "المعلومات"؛ فهي ربما تسرد الأهداف والمبادئ، لكنها لا تركز بما فيه الكفاية على الوقائع والحقائق، وتكفي الإشارة هنا إلى عدم وجود أية دورية عربية متخصصة في دراسات الأمن القومي بمعناه الشامل.

وينبع القصور في الدراسات الإستراتيجية من قصور آخر أكثر عمومية، والذي يتعلق بتواضع حال هذا النوع من الدراسات في الوطن العربي. بل يمكن القول إنه لا توجد مراكز أو مؤسسات متخصصة في الدراسات الإستراتيجية بالمعنى الحقيقي للكلمة، بغض النظر عن المسميات الدارجة في هذا المجال. فمن الملاحظ أن الفكر السائد في أنشطة عدد كبير من هذه المراكز والمؤسسات وإصداراتها. يقدم الكثير من "التحليلات" و"الحيثيات" والقليل من "المعلومات" و"الكيفيات"، بينما تغلب على الفكر الاستراتيجي الشائع في الدراسات

المتقدمة في هذا المجال أربع سمات أساسية هي: أنه فكر حركة، وأنه فكر مؤسسات، وأنه فكر آليات، وأنه فكر كيفيات. كما أنه يعتمد على حساب الإمكانات والقدرات في ضوء الأهداف والغايات.

دور المتغيّرات الخارجية وتأثيرها على أوضاع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

تنتشر انعكاسات عصر العلم والمعرفة وثورة المعلومات والاتصالات، كما يتنامى تأثيرها في مجال العلم والتكنولوجيا، من خلال توجهين عالميين رئيسيين، يُنتظر أن يؤثرا في المسار المستقبلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومستوى رفاهية الإنسان وهما: عولمة البحث العلمي وتدويل أنشطته. وفيما يختص بعولمة البحث العلمي فإنه توجه عالمي يتمثل في حرية انتقال الأفكار والسلع والخدمات والأفراد وتقلص المسافات عبر الحدود وبين القارات. وقد تعاظم تأثير هذا التوجه من خلال اتفاقيات التجارة الدولية (الجات) وتحرير تبادل السلع والخدمات، حيث يمكن اعتبار البحث العلمي - من وجهة النظر الاقتصادية — إحدى النواتج التي تقدمها المؤسسات البحثية (جانب العرض) للمجتمع بقطاعاته المختلفة (جانب الطلب)، ومن المتوقع تأثر البحث العلمي بشكل مباشر بمثل هذا التوجه في ظل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS). أي أن ظاهرة العولمة ستساهم في إلغاء القيود على حركة العلماء والمؤسسات البحثية والبرامج التكنولوجية ومشروعات التطوير عبر الحدود، بهدف تحقيق تكامل وتشابك في سوق البحوث العلمية على الصعيد العالمي.

ومن هنا، يمكن النظر إلى العولمة بوصفها عملية ترتبط بالتوسع في أسواق الخدمات البحثية وفي اقتصاديات البحث العلمي. الأمر الذي سيؤدي إلى قيام كل دولة بوضع القواعد والآليات التي تسمح لها بحماية إنتاجها الفكري والبحثي وتعظيم الاستفادة من توسع الأسواق البحثية- عند التفاوض مع منظمة التجارة العالمية (WTO)- فيما يخص الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، وخاصة الجانب الخاص منها بخدمات البحث والتطوير.

أما تدويل أنشطة البحث العلمي فيقصد به التوجه إلى «إضفاء بُعد دولي — أو بُعد متعدد الثقافات — على كافة أنشطة البحوث والتطوير بهدف الارتقاء بكفاءة البرامج البحثية وتعزيز

قدرات العلم والتكنولوجيا». وتختلف عملية التدويل عن ظاهرة العولمة في كونها توجهًا استراتيجيًّا يتعين على الجامعات والمؤسسات البحثية تبنيه ورسم السياسات المؤدية إلى تحقيق أهدافه. وحتى يمكن التفرقة بين ظاهرتي العولمة والتدويل، فقد ذهب بعض خبراء التعليم والبحث العلمي بمنظمة اليونسكو إلى تسميته «بالتدويل غير الهادف للربح».

وقد تبنت منظمة اليونسكو استراتيجية تدويل التعليم العالي والبحث العلمي منذ عام ١٩٩٨، حينما أقرت في نهاية حقبة التسعينيات مبدأ التدويل كوسيلة للارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية، من خلال إضفاء بُعد دولي متعدد الثقافات على كافة جوانبها وأنشطتها. كما حثت الجامعات والمراكز البحثية على إعادة هيكلة أنشطتها لمواكبة التوجه نحو التدويل. وأخيرًا فقد أقرت المنظمة الدولية مبدأ التدويل بوصفه أحد معايير تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وكذلك نظمها.

ويتعين التنويه في هذا المجال إلى أن الدراسات المسحية التي قام بها الاتحاد الدولي للجامعات (International Association of Universities IAU) في السنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٥) باستخدام عينة مُمثلة للجامعات على المستويين الإقليمي والعالمي، أوضحت وجود توسع غير مسبوق في تبني جامعات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لاستراتيجية تدويل التعليم العالي والبحث العلمي منذ بداية الألفية الثالثة، مع وجود تنوع في أشكال التدويل بالجامعات وأساليبه، فضلا عن وجود تباين في الأهمية النسبية لهذه الأشكال البديلة للتدويل. ويعتبر دعم التعاون البحثي على المستوى الدولي من أهم وسائل التدويل التي ترغب الجامعات في تطبيقها.

هذا، وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية المتعددة لظاهرتي العولمة والتدويل على أنشطة البحث العلمي ومستقبله، فإنه يوجد أيضا تحديات ترتبط بالجوانب السلبية التي يمكن ان تمارس تأثيرها على العديد من الدول النامية. فمن المتعارف عليه أن ظاهرة العولمة وما تتضمنه من اتفاقيات الجات تفرض عددًا من القيود على هذه الدول، ويتوقع أن يصاحب تبني ظاهرة العولمة- على سبيل المثال-تراجع واضح في حرية الدول في اتخاذ القرارات ورسم السياسات الوطنية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل ذهب البعض إلى أن هذه الظاهرة

من الممكن أن تؤدي إلى فقدان الدول لخصائصها المميزة وسماتها الخاصة وهويتها الثقافية. كما ينتظر أن ينجم عن التوسع في ظاهرة العولمة والتدويل زيادة نزيف العقول والكفاءات العلمية من الدول النامية لصالح الدول المتقدمة وأخيرًا فإنه نظرًا لوجود فجوة في القدرات العلمية والتكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية فإنه من المتوقع سيطرة الدول المتقدمة على مسار العملية التعليمية والبحثية بالدول النامية وتراجع قدرات تلك الدول على رسم سياساتها التعليمية ووضع خططها الوطنية في مجال تعزيز البحث العلمي.

ونخلص مما سبق إلى أن التدويل والعولمة يتعين أخذهما في الاعتبار -كظواهر وتأثيرات كونية-عند صياغة خطط تطوير البحث العلمي والتكنولوجيا في الدول النامية، مع التركيز على تعظيم جوانبها الإيجابية والتقليل من الآثار السلبية لتبني السياسات المتضمنة بها.

إلا أنه يتعين التنويه – في هذا المجال- على ان ما يؤدي إلى تراجع البحث العلمي والدراسات المستقبلية العربية ينبع بالدرجة الأولى من ضحالة مستوى العلوم في المنطقة، وليس من التهديدات الخارجية. ذلك أن هذه العلوم تقتصر على الاستعارة أو الاقتباس من الدراسات والأبحاث الغربية، ولا تميّزها رؤية ناقدة مستقلة للنظريات العلمية التي تبنى عليها هذه الدراسات والأبحاث، ولا شكّ في أن الباحثين الأكاديميين تقع عليهم مسؤولية مباشرة في إصلاح هذا القصور.

إن قضية التمويل الأجنبي للدراسات والبحوث تطرح كبعد آخر من أبعاد تأثير الخارج على الداخل، ذلك أن دوائر صنع القرار خارج الوطن العربي صارت تلعب دورًا في توجيه التفكير في مجالات البحث العلمي والدراسات المستقبلية من خلال آليات تحويل البحث العلمي. فقد أصبحت ترعى مشروعات بحثية بأولويات معينة، تحصل من خلالها على ما تريد أن تعرفه. معنى ذلك أن التأثير في البحث العلمي والدراسات المستقبلية لا يتم فقط من خلال طبيعة المشروعات البحثية، لكنه يتم كذلك من خلال مؤسسات التمويل الدولية- التي تزايدت في عصر العولمة- ولا شك أن هذه القضية ينبغي أن تبحث وحتى يكون لنا تفكيرنا المستقل.

كذلك لابد أن تولي الدول العربية مزيدًا من الاهتمام بالباحثين من الشباب ورعايتهم كمدخل لا غنى عنه لتنمية البحث العلمي، وكذلك الاهتمام بالدراسات المستقبلية التي يقوم بها هؤلاء الباحثون، ومما لاشك فيه أن مصر (بصفة خاصة)، وأغلبية الدول العربية (بصفة عامة)، تمتلك الإمكانات والوسائل المطلوبة لبناء مستقبل أفضل في ظل تفعيل التكامل فيما بينها. كما أن القوى البشرية العلمية والهندسية والعملية، اللازمة لبدء هذا الجهد، وكذلك الإمكانيات اللازمة لتطوير القدرات الصناعية التي تتطلبها الأسواق المحلية وأسواق التصدير تعتبر متوافرة ولكن ما تزال هناك حاجة ماسة إلى بناء «منظومة العلم والتكنولوجيا الوطنية على مستوى الوطن العربي»، التي يمكن بواسطتها التأثير في الحشد الوطني والقومي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضا الاستجابة لتحدي التطوير التكنولوجي كما حدث في بلاد مثل إسرائيل، وباكستان، والهند التي استطاعت أن تستفيد من الخارج في بناء قدرتها الذاتية. فنحن نمتلك الإمكانيات والوسائل المطلوبة لبناء المستقبل حيث توجد لدينا إستراتيجيات كاملة للعلوم والتربية والثقافة موقّع عليها من مؤتمرات القمة العربية، كما توجد لدينا القوى البشرية التي تطلبها أسواق التصدير. وفى سياق بناء منظومة العلم والتكنولوجيا الوطنية يمكن البدء بالسعي لتحويل الجامعة إلى «بيت للخبرة»، فمثلاً الصعوبات التي يمكن أن يقابلها شخص ما يحاول تسجيل براءة اختراع في مجتمعنا، يمكن أن تهتم بها كلية الحقوق التي تعتبر بمثابة بيت خبرة في الدراسات الخاصة بتسجيل الملكية الفكرية والاختراعات، ويمكن أن تقدم الكثير في هذا المجال.

ويتعين- في هذا الصدد- تقييم أوضاع الجامعات وتطوير أنشطتها حتى تتحول إلى مراكز أو بيوت للخبرة، بحيث تستطيع أن تقوم بالمهام الأساسية المطلوبة منها في مجالات: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. كما يجب معرفة جوانب القوة وجوانب الضعف لدى كل جامعة فيما يختص بقدرتها على القيام بأيٍّ من هذه المهام الثلاث. ففي لبنان على سبيل المثال لعبت الجامعات اللبنانية بعد الحرب الأهلية دورًا فائق الأهمية في إعادة الإعمار؛ حيث يوجد في لبنان نوعان من المياه: مياه للاستعمال الخارجي، ومياه للشرب. وبعد الحرب الأهلية أصبحت مياه الشرب غير موجودة وكذلك الكهرباء وأيضا ظهرت مشكلة تتعلق بمن الذي يحدد صلاحية المياه للشرب. وهنا بادرت الجامعات اللبنانية بالاهتمام بهذه المشكلات

من خلال المهام الثلاث المنوطة بها، حتى أصبحت محل ثقة الجهات الحكومية الأخرى، خصوصًا في مجال تسجيل براءة الاختراع، تلك الثقة التي دعمها استقلال الجامعة وهو ما خلق حافزًا لدى الطلاب على الابتكار والإبداع، خاصة أنه أصبح مطلوبًا من كل طالب أن يقدم فكرة جديدة وتطبيقها تكنولوجيًّا كجزء من برنامجه الدراسي.

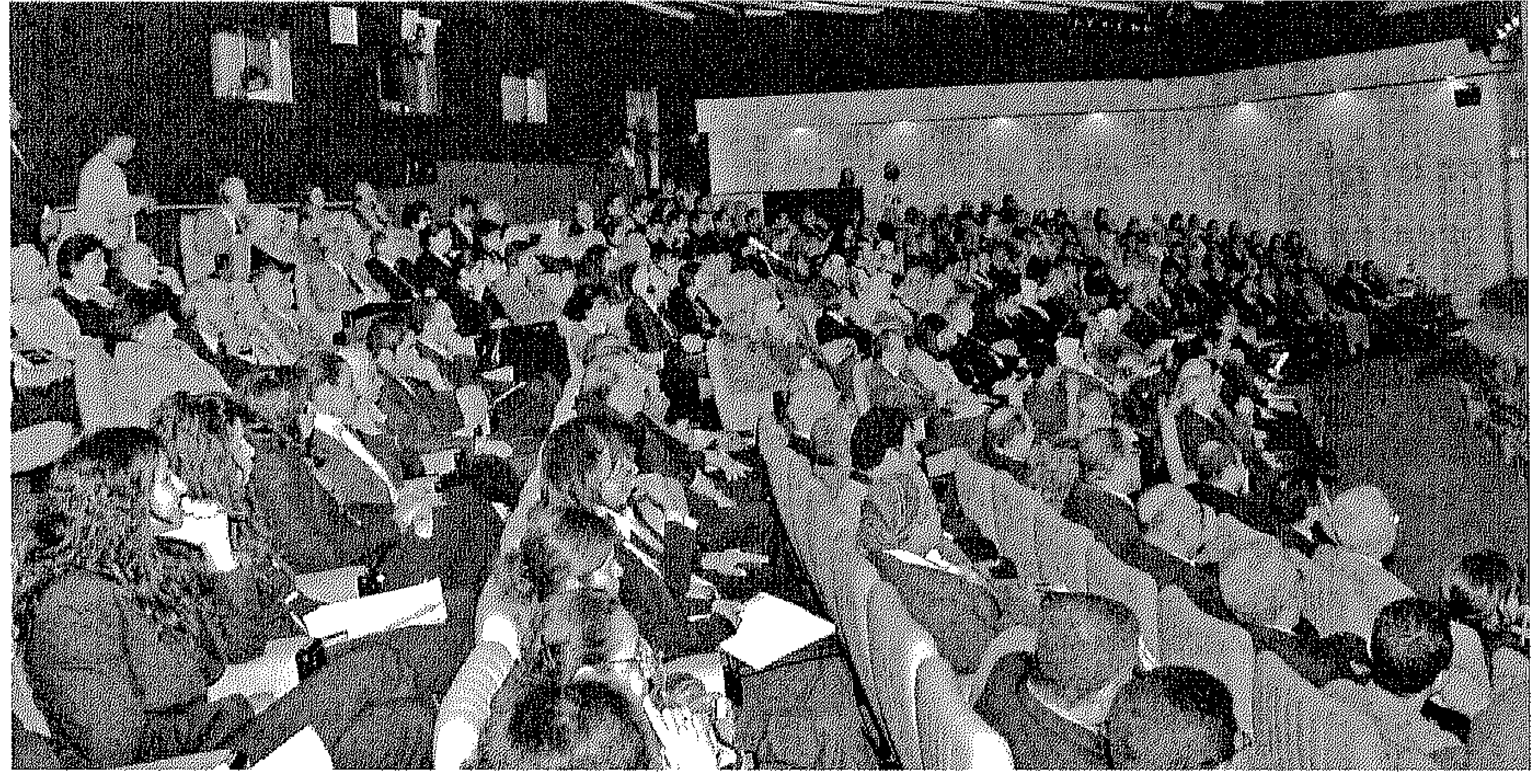
وفي نفس السياق، وفى إطار بناء منظومة العلم والتكنولوجيا الوطنية، يجب تطوير كل أجهزة البحث العلمي ومؤسساته في مصر بداية من وزارة البحث العلمي وأكاديمية البحث العلمي، مع وضع رؤى وسياسيات واضحة تجيب على بعض التساؤلات والتي تتعلق بمن الذي يشرف على البحث العلمي في مصر وضرورة استقلال الجامعات، هل تصبح كل جامعة بشكل مستقل هي المسئولة عن البحث العلمي في إطارها كمؤسسة وعند النظر إلى كل هذه الموضوعات يجب أن يؤخذ في الاعتبار ضرورة ألا يرتبط البحث العلمي بزمن، ويجب أن تكون له ميزانية مفتوحة من غير توقيت، لأن بحثًا واحدًا قد يستمر عشر سنوات أو أكثر؛ كما أن ميزانية البحث العلمي في الجامعات يجب أن تكون مستقلة عن باقي بنود الإنفاق على الجامعة، أي ليس لها علاقة بالرواتب أو البدلات.

كذلك عند وضع خطة قومية أو منظومة وطنية للعلوم والتكنولوجيا يجب مراعاة تقدير الباحثين وعدم التعامل معهم بوصفهم موظفين. كما يجب الاهتمام بتأهيلهم ورفع مستواهم من خلال التوسع في البعثات الخارجية، ودعم علاقات التعاون العلمي مع الجامعات المتقدمة عن طريق استضافة الخبراء والأساتذة لإلقاء المحاضرات والقيام بالتدريب في الجامعات والكليات المصرية، خاصة في التخصصات أو المجالات المرتبطة بمشكلات مجتمعية، والاهتمام بالنشر العلمي خاصة الدراسات والأبحاث المحكمة، وإعادة النظر في القانون المعمول به حاليًّا، وتعزيز التعاون مع الجامعات المتقدمة في تمويل اللجان العلمية والأبحاث المشتركة وفي استقدام أساتذة وخبراء للتدريس والتدريب، وأخيرًا إقامة علاقات تعاون وشراكة مع الشركات الكبرى سواءً في الداخل أو الخارج، والتي يمكن أن يكون لديها مشكلات تكنولوجية بحيث يمكن توظيف الإمكانيات البحثية المتاحة مثل المعامل والباحثين بالجامعة للتعامل معها وحلها.

الفصل الخامس

نظم الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي[1]





(١) يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر بعنوان «نظم الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي»، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور، وبصفة أساسية الورقة التي قدمها إبراهيم أبو العينين بعنوان «التمويل الجامعي».

مقدمة

أوصت معظم نتائج الدراسات المقارنة التي قام بها كلٌّ من البنك الدولي، ومنظمة اليونسكو، وسلطات التعليم الوطنية لتقييم تجارب الدول النامية في مجال التعليم العالي في عصر العلم والمعرفة إبان الألفية الثالثة، بضرورة الأخذ بعدد من التوجهات والسياسات الإصلاحية لتحقيق أهداف تطوير الأداء في ظل تراجع التمويل الحكومي وتنامي الطلب المجتمعي على التعليم العالي.

وتتلخص هذه السياسات في ضرورة تشجيع التنوع في نظم التعليم العالي وبرامجه، بما في ذلك التوجه نحو التوسع في إنشاء مؤسسات تعليم خاصة تتكامل مع منظومة التعليم العام. ووضع نظم متطورة لتحفيز مؤسسات التعليم الحكومية على تنويع مصادر تمويلها من خلال مساهمة الطلاب في بعض الرسوم الدراسية، وإنشاء برامج أكاديمية مشتركة مع القطاع الخاص المحلي والجامعات الأجنبية، والبحث في إنشاء وحدات خدمية لتوفير دخل إضافي، وربط تخصيص التمويل الحكومي بمعدلات الأداء، وفي نفس الوقت إعادة صياغة الدور الحكومي في دعم نظم التعليم العالي وبرامجه، في ظل معطيات الوضع الراهن والتغيرات المتوقعة في مناخ التعليم العالي، مع ضرورة تطوير الأطر المؤسسية والأكاديمية بالجامعات للتفاعل مع آليات تدويل التعليم العالي وعولمة أنشطته بالاضافة إلى وضع حزمة متكاملة من السياسات تُوجَّه أساسًا لإعطاء أولوية لمعياري جودة خدمات التعليم العالي وعدالة توزيعها على شرائح المجتمع.

وقد اتفقت الدراسات التحليلية لأوضاع التعليم العالي على أن تنويع النظم والمؤسسات التعليمية أصبح واحدًا من الضرورات التي ستسمح للدول النامية بالخروج من مأزق تزايد الطلب الاجتماعي على خدمات التعليم العالي في ظل محدودية الموارد المالية والبشرية، والرغبة في إيجاد صيغة ملائمة تتناسب مع المتغيرات الحديثة في أسواق العمل من حيث مستويات المهارة والكفاءة المهنية والتنوع في القدرات. ومن هنا يتعين على سلطات التعليم

الوطنية تشجيع التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم غير الجامعية من ناحية، ودعم الجامعات الخاصة والأهلية من ناحية أخرى. بيد أن اختيار التوليفة المُثلى للجامعات العامة والخاصة ومؤسسات التعليم غير الجامعي هو أمر يعتمد بشكل أساسي على الخصائص المميزة لنظم التعليم العالي بالدولة المعنية، وعلى معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية السائدة بها، فضلاً عن حجم الموارد المالية العامة المتاحة.

كما أكدت معظم الدراسات السابقة أيضا على ضرورة ارتباط استراتيجية تنويع نظم التعليم العالي بسياسات مكملة، تهدف إلى إحداث تنوع في مصادر تمويل البرامج الدراسية والأنشطة الأكاديمية بمؤسسات التعليم الحكومي، بُغية الارتقاء بمعدلات الأداء الجامعي. إلا أن الأخذ بهذا التوجه في الحالة المصرية يجب أن يسبقه تقييم للتجارب العالمية في مجال تنويع النظم والبرامج الأكاديمية بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية.

تنويع النظم التعليمية تقييم للخبرة الدولية

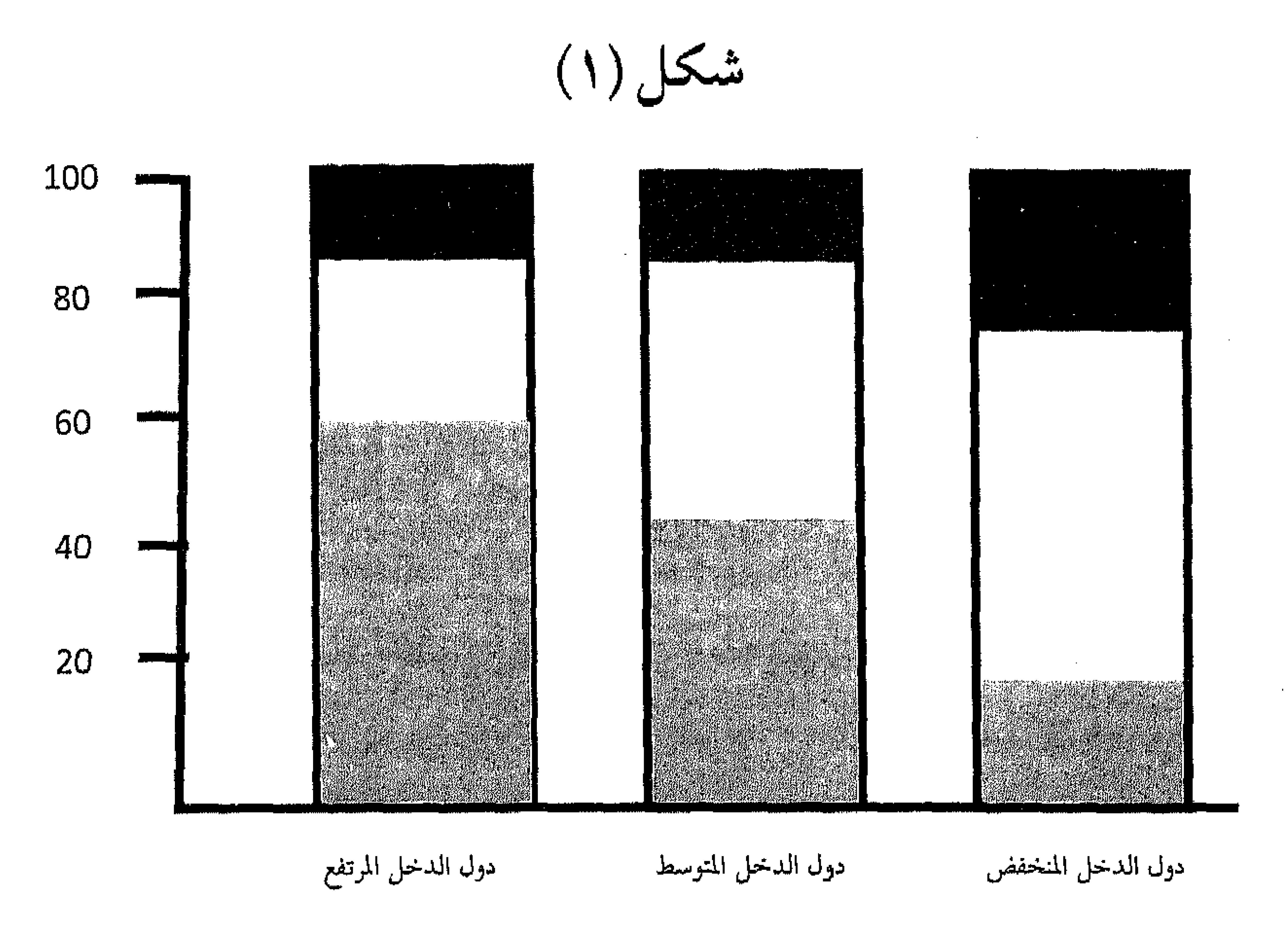
تفيد مؤشرات التعليم العالي- بالنسبة للدول التي نجحت في تحقيق أهدافها التعليمية - إلى وجود مجموعة متكاملة من المؤسسات التعليمية تغطي عدداً من الأهداف والمهام المتباينة مثل البرامج المهنية قصيرة الأجل، ومراكز التعليم المفتوح، والتعليم عن بُعد، بالإضافة إلى الجامعات الحكومية العامة والخاصة. ولعل التجربة الآسيوية تمثل إحدى التجارب المهمة في مجال تطوير التعليم العالي. فرغم أن الإنفاق الحكومي فيها على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يعتبر منخفض نسبيًّا، مقارنةً بباقي دول العالم، إلا أن هذه الدول نجحت في تبني السياسات الملائمة في مجال تنويع الخدمات التعليمية، بما يسمح باستيعاب الطلب الاجتماعي المتزايد على خدمات التعليم وتحقيق متطلبات أسواق العمل في هذا المجال. وتؤكد هذه التجربة بما لا يدع مجالاً للشك أن تطوير برامج التعليم العالي لا يعتمد. فقط على حجم الإنفاق العام على التعليم، بل يتطلب أيضًا تبني سياسات تعليمية ملائمة. ويمكن تصنيف نظم التعليم العالي بالدول النامية بوجه عام إلى ثلاثة أنواع:

- النظم العامة المعتمدة على الجامعات Public University-based Systems.
- النظم العامة المتمايزة Differentiated Public System التي تشتمل إلى جانب الجامعات الحكومية على عدد من المؤسسات الحكومية غير الجامعية.
- النظم المتمايزة التي تعتمد على كلٍّ من القطاعين العام والخاص Differentiated Public plus Private Systems في تقديم الخدمات ا لتعليمية .

وتوضح مؤشرات البنك الدولي التعليمية حقيقة مهمة تتلخص في أن مستويات التنوع في مؤسسات التعليم العالي وبرامجه تتجه إلى التزايد مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية للمواطنين.

وتوضح نتائج دراسة حصرية قام بها كلٌّ من البنك الدولي ومنظمة اليونسكو أن هناك نسبه تبلغ قرابة (٦٠٪) من الدول منخفضة الدخل تعتمد على نظم تعليمية قوامها الجامعات الحكومية فقط، في حين أن النسبة المئوية للدول التي تطبق نظمًا تعليمية مشتركة تتضمن القطاعين الخاص والعام لا تتعدى (١٣٪) فقط من إجمالي دول العينة. وعلى العكس من ذلك، فإن الدول النامية ذات الدخل المرتفع التي تعتمد على نظم التعليم تتوزع بين القطاعين الخاص والعام ترتفع نسبتها إلى نحو (٣١٪) من دول العينة، على حين تتناقص النسبة في حالة الدول التي لا تزال تعتمد في نظمها على الجامعات الحكومية فقط إلى (١٥٪) من حجم العينة، انظر الشكل التالي:

شكل (١)



مستويات تنوع نظم التعليم العالي مرتبطة بمستوى الدخل

- نظم التعليم العامة المعتمدة على الجامعات الحكومية
- نظم التعليم العامة المعتمدة على الجامعات الحكومية ومؤسسات غير جامعية
- نظم التعليم المعتمدة على كلٍّ من القطاعين العام والخاص

وكما تشير التقارير، فإن دول قارة آسيا تعتبر الأفضل من حيث تنويع نظم التعليم العالي، فقد توجهت تايلاند على سبيل المثال إلى إنشاء جامعتين مفتوحتين ترتبط كلٌّ منهما بعدد من الجامعات الإقليمية لاستكمال الجهود التعليمية التي تقوم بها الجامعات الحكومية الأربع الرئيسة بمدينة بانكوك. ومن ناحية أخرى، أقامت الصين شبكة متكاملة من الجامعات الإقليمية وتبنت في نفس الوقت منهجيات تعليمية تعتمد على النقل التليفزيوني والتعليم عن بُعد. أما الهند فتقوم بتعليم ما يزيد عن ثلاثة ملايين طالب لجزء من الوقت من خلال اختيار مجموعة موجهة من المقررات الدراسية، بالإضافة إلى الأربعة ملايين طالب المنتظمين بنظم التعليم العالي. وتعتمد كلٌّ من أندونيسيا، وكوريا الجنوبية، والفلبين بشكل أساسي على المؤسسات الجامعية الخاصة لمقابلة الطلب المتزايد على خدمات تعليم المرحلة الثالثة أي المرحلة الجامعية وما بعدها.

أما دول أمريكا اللاتينية، فقد اعتمدت على التوسع في المؤسسات الخاصة لتحقيق مستويات التنوع المطلوبة؛ حيث اتجهت دولة شيلي – على سبيل المثال- إلى تبني سياسات إصلاحية في مجال التعليم العالي عن طريق إنشاء (٨٢) معهدًا مهنيًّا متخصصًا، ونحو (١٦٨) مركزًا فنيًّا تستمر فيها الدراسة لمدة عامين دراسيين بعد الثانوية العامة، كما تم تقسيم الجامعتين الحكوميتين إلى (١٢) جامعة صغيرة متعددة التخصصات. وقد ساهمت هذه السياسات الإصلاحية التي اعتمدت أساسًا على مؤسسات تعليمية غير جامعية في مضاعفة أعداد المسجلين بنظم التعليم العالي، على الرغم من تناقص الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن إنشاء مؤسسات تعليمية غير حكومية يتطلب وضع سياسات ملائمة، وتضافر جهود القائمين على التعليم العالي لتحقيق هذا التغير الهيكلي في منظومة التعليم.

وتُعتبر المملكة الأردنية الهاشمية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكثر الدول توجهًا نحو التنويع في مؤسسات التعليم العالي، حيث ينتظم نحو (٥٢٪) من إجمالي طلاب التعليم العالي في كليات الخدمة المجتمعية الخاصة والعامة أو معاهد تدريب المدرسين. وفي قارة أفريقيا؛ حيث تسيطر الجامعات الحكومية على نظم التعليم العالي، حيث تُعد نيجيريا وكينيا أكثر الدول تنوعًا في برامج التعليم. وإلى جانب (٢١) جامعة فيدرالية، أنشأت نيجيريا (٨) جامعات إقليمية، وجامعة عسكرية، و(٣١) كلية فنية هندسية، ونحو (٤٥) كلية للتربية، بالإضافة إلى (٣٣) مؤسسة تعليمية متخصصة. وفي كينيا تم إنشاء (٣) كليات في التقنيات الهندسية وحوالي (١١) كلية خاصة إلى جانب الجامعات الحكومية.

وتبين مؤشرات المجلس الأعلى للجامعات بمصر توجه الحكومة -من خلال وزارة التعليم العالي- إلى تشجيع إنشاء أشكال مغايرة لمؤسسات التعليم العالي إلى جانب الجامعات الحكومية. إذ سمح القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بإنشاء جامعات خاصة وفق ضوابط محددة يعتمدها مجلس للجامعات الخاصة. وكان القانون رقم ٤٩ لعام ١٩٦٢ قد صدر لينظم عملية إنشاء معاهد متخصصة في مجالات التعليم الصناعي والتكنولوجيا والطاقة والحاسبات. كذلك أظهرت السنوات الأخيرة زيادة في أعداد المعاهد العليا الخاصة التي تُنظم من خلال القانون (٥٢) لسنة ١٩٧٠.

كما تشير مؤشرات التعليم العالي المصرية إلى تنامي التوجه إلى إنشاء جامعات خاصة تعتمد على نظم تعليمية أجنبية، مثل الجامعة الفرنسية والجامعة الألمانية والجامعات البريطانية والكندية. بَيْد أن هذا التوجه نحو تنويع مصادر تمويل الجامعات وتباين أشكالها - برغم أهميته - لا يتضمن سياسة واضحة للتوسع في إنشاء مؤسسات تعليم عالٍ غير جامعية تقدم أنماطاً ومناهج مغايرة لما يتم في الجامعات الحكومية، وبما يخدم أغراض سوق العمل في عصر التنامي المعرفي. ومن هنا فإنه يتعين على الحكومة المصرية أن تدعم الأنماط التعليمية الحديثة مثل التعليم الإلكتروني، والتعليم عن بُعد، ومراكز التعليم المفتوح بُغية التغلب على الزيادة العددية في الطلب على التعليم العالي من ناحية، وتحقيق التوجه العالمي نحو التعليم المستمر أو التعلم مدى الحياة، من ناحية أخرى. وعلى الرغم من وجود نحو(١٦) معهدًا متخصصًا في الدراسات العليا في رحاب الجامعات الحكومية المصرية، إلا أن الأمر يتطلب وضع إستراتيجية أكثر تكاملاً لدعم نظم الدراسات العليا وارتباطها بتطوير البحث العلمي والتوجه نحو الابتكار والتحديث.

تنويع الموارد المالية وحسن استغلالها كأساس للحوكمة

تمثل الموارد المالية وما يرتبط بها من إفصاح وشفافية وتعظيم منافع ذوي المصالح أساسًا لحوكمة التعليم الجامعي، وهنا يجب الإشارة إلى أن الحديث سوف ينصب على مصادر الموارد واستخداماتها من خلال مناقشة قضيتين لا يمكن الفصل بينهما. وتتناول القضية الأولى ضرورة تنويع مصادر التمويل لأنشطة الجامعة، فقد ولّى عصر الاعتماد الكامل على الدولة وما تخصصه من اعتمادات لمواجهة نفقات الجامعة، وأصبحت إدارة الجامعة مسئولة عن تنويع تلك المصادر وتنميتها. وتتعلق القضية الثانية بضرورة حسن استغلال الموارد وتوظيفها التوظيف السليم، الأمر الذي يعني تنفيذ كل الأنشطة الجامعية بأقل تكلفة ممكنة مع تقديم خدمات تحقق المعايير الموضوعة.

ومن المناسب - بهدف الاستفادة والاسترشاد — أن نستعرض نتائج دراسة أجريت عن تغير أنماط تمويل الجامعات في كندا خلال الفترة من العام الجامعي ١٩٨٦/١٩٨٧ إلى العام الجامعي ٢٠٠١/٢٠٠٢. ركزت الدراسة على (٥٥) جامعة كانت بياناتها متاحة بشكل منتظم على مدى (١٥) سنة. مثل إجمالي إيرادات الجامعات موضع الدراسة ٨٩٪ في حين مثلت نفقاتها ٩٢٪، من

إجمالي إيرادات ونفقات كل الجامعات الكندية لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢[٢]. وقد خلصت الدراسة إلى أن الإيرادات ومصادرها خلال فترة الدراسة، قد زادت، كما أن إيرادات التشغيل في الجامعات التي شملتها الدراسة قد وصلت إلى نسبة ٢٨٪، وفي الوقت نفسه انخفض الدعم الحكومي لها بنسبة ٤،٥٪، وارتفعت الإيرادات من المصادر الأخرى الخاصة بنسبة ١٦٧٪، وهي الإيرادات التي تتمثل في الرسوم الدراسية Student Fees، والمنح والوقف والتبرعات Bequests and Grants.

ويوضح الجدول التالي مصادر الإيرادات وتوزيعها النسبي (في المتوسط) لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ على مستوى الجامعات محل الدراسة:

جدول (١)

مصادر إيرادات الجامعات محل الدراسة

الدعم الحكومي	الرسوم الدراسية المحصلة من الطلاب	المنح والإعانات من الجهات غير الحكومية	مبيعات منتجات وخدمات جامعية	إيراد استثمارات	إيرادات متنوعة
٥٥,١٪	١٩,٧٪	١٠,٢٪	٩,٢٪	٢,١٪	٣,٧٪

ومن الملاحظ أن التوزيع النسبي لمصادر الإيرادات يختلف خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ من منطقة لأخرى؛ وذلك بسبب الدعم الحكومي وتتراوح نسبته بين ٤١,٩٪ (Nova Scotia)، ٦٦٪ (Quebec) من إجمالي الإيرادات. وكذلك الرسوم الدراسية المحصلة من الطلاب وتتراوح نسبتها بين ١٠,٩٪ (Quebec)، ٢٨,٣٪ (Nova Scotia) من إجمالي الإيرادات. والمنح والإعانات من الجهات غير الحكومية وتتراوح نسبتها بين ٤,٧٪ (Newfoundland and Labrador)، ١١,٥٪ (Ontario and Quebec) من إجمالي الإيرادات. وكذلك مبيعات منتجات وخدمات جامعية

(2) Changing patterns of university finance، Education Quarterly Review، 2003، Vol. 9، no. 2، pp. 2-9.

وتتراوح نسبتها بين ٤,٦٪ (Newfoundland and Labrador)، ١٥,٩٪ (Nova Scotia) من إجمالي الإيرادات. بالإضافة إلى إيراد استثمارات وتتراوح نسبتها بين ٠,٥٪ (Newfoundland and Labrador)، ٣,٩٪ (New Brunswick) من إجمالي الإيرادات. وإيرادات متنوعة وتتراوح نسبتها بين ٠,٨٪ (Manitoba)، ٨,٧٪ (Newfoundlandand Labrador) من إجمالي الإيرادات.

ومن جهة أخرى، فإن النفقات الخاصة بالمنح الدراسية زادت إلى أربعة أمثال، بينما زادت المرتبات وما في حكمها بنسبة ١٨٪. ويوضح الجدول التالي بنود الإنفاق وتوزيعها النسبي في المتوسط لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ على مستوى الجامعات محل الدراسة:

جدول (٢)

توزيع بنود الاتفاق على الجامعات محل الدراسة

المرتبات وما في حكمها	المنح الدراسية	أراض ومبان	نفقات تشغيل	أخرى
٥٥,٩٪	٣,٩٪	٥,٣٪	١٥,٥٪	١٩,٤٪

ويوضح الجدول أن المرتبات وما في حكمها تتراوح نسبتها بين ٥٣,٤٪ (Ontario)، ٦٥,٢٪ (Newfoundland and Labrador) من إجمالي النفقات. وأن المنح الدراسية تتراوح نسبتها بين ١,٨٪ (Manitoba)، ٥,١٪ (Ontario) من إجمالي النفقات. والنفقات على الأرض والمباني تتراوح نسبتها بين ١,٨٪(Quebec)، ١٥,٨٪ (Saskatchewan) من إجمالي النفقات. كما أن نفقات التشغيل تتراوح نسبتها بين ١٠,٢٪(Saskatchewan)، ١٨,٩٪ (Manitoba) من إجمالي النفقات. بالإضافة إلى أن هناك نفقات أخرى تتراوح نسبتها بين ١١,٩٪ (Newfoundland and Labrador)، ٢٢,٥٪ (Quebec) من إجمالي النفقات.

ومن مقارنة النفقات والإيرادات يمكن أن نلاحظ أن نسبة زيادة الإيرادات تعادل تقريبًا نسبة زيادة النفقات خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يعني نجاح تلك الجامعات (في المتوسط) في تدبير احتياجاتها من التمويل. كما يلاحظ أيضا أن نسبة الدعم الحكومي للجامعات تعادل في المتوسط نسبة الإنفاق على المرتبات وما في حكمها خلال الفترة موضع الدراسة.

هيكل الإنفاق بالجامعات المصرية

يُفضل قبل مناقشة بدائل تنويع مصادر التمويل بالمنظومة التعليمية المصرية، أن نتعرف – كخطوة تحليلية أولى– على الهياكل المالية (أو ميزانيات) الجامعات الحكومية بمصر ودور كلٍّ من الدعم الحكومي والتمويل الذاتي في تمويلها.

ويوضح الجدول التحليلي رقم (٣) الحساب الختامي لجامعة القاهرة (قسم التعليم) للعام المالي (٢٠٠٤/٢٠٠٥) وتقسيم بنود الإنفاق وِفق أبواب الموازنة من ناحية، ومشاركة الصناديق الخاصة بالجامعة في التمويل الذاتي للموازنة، من ناحية أخرى. هذا، ويلخص الجدول مجموعة من الخصائص الهيكلية لميزانيات الجامعات المصرية الحكومية على النحو التالي:

- يمثل الباب الأول – الأجور والمرتبات– ما يزيد عن (٧٠٪) من حجم الإنفاق الكلي للجامعة. ويتم تمويل هذا الباب أساسًا من الدعم الحكومي بواقع (٩٥٪) في حين لا يتعدى دعم الصناديق الخاصة نسبة (٥٪). وتعكس هذه النسب المالية، تعاظم دور المرتبات والأجور – الباب الأول– في جملة الإنفاق على التعليم العالي بمصر. إذ لا تتعدى جملة الإنفاق على الأبواب من الثاني إلى الرابع نسبة (٢٩٪) من جملة الإنفاق، وهو الأمر الذي يتعين مراجعته في ظل التغيرات الحديثة في منظومة التعليم العالي بالألفية الثالثة.

- مراجعة معدلات تمويل الموازنة العامة للدولة لجامعة القاهرة، يوضح أنها تتركز في باب المرتبات والأجور بواقع (٩٥٪) من جملة مُخصصات الأجور والمرتبات، ونحو (٧٨٪) من مجموع الدعم الحكومي المُوجه للجامعة.

- رغم عدم تضمن الحساب الختامي للجامعة لميزانية مركز التعليم المفتوح– الذي يمثل أحد روافد التمويل الهامة للجامعة– فإن المؤشرات المالية تعكس بوضوح التوجه نحو زيادة الاعتماد على التمويل الذاتي لاستكمال متطلبات الجامعة الجارية والرأسمالية. إذ يوضح الحساب الختامي لعام (٢٠٠٤/٢٠٠٥) أن التمويل الذاتي من الصناديق الخاصة للجامعة قد مثَّل نحو (١٤٪) من جملة الإنفاق، في حين يمثل التمويل الحكومي نسبة (٨٦٪) من جملة النفقات.

يتزايد دور التمويل الذاتي عند الانتقال من باب الأجور والمرتبات إلى باقي الأبواب. إذ يوضح الجدول (رقم٣) أن نسبة التمويل الذاتي - لبابي النفقات والتحويلات الجارية والاستخدامات الاستثمارية- تقدر بنحو (٣٥٪) ، (٢٣٪) على التوالي. وحيث إن معظم الإنفاق على التطوير والتحديث وضمان جـودة التعليم والبحث العلمي يتركز في البابين الثاني والثالث، فإن تنويع مصادر تمويل الجامعات الحكومية – من خلال الموارد الذاتية- يعتبر مطلبًا أساسيًا في الوقت الراهن. فضلاً عن زيادة الحاجة إليه في ظل التراجع المتوقع للدور الحكومي في توفير الدعم المالي للجامعات.

جدول (٣)

الحساب الختامي لجامعة القاهرة (قسم التعليم)

بالألف جنيه

البيان	عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥	النسب المالية
الباب الأول: الأجور		
الموازنة العامة	٥٢٩,٨٦٩	٩٥,٥٪[٣]
الصناديق الخاصة	٢٥,٠٣٠	٤,٥٪
جملة الباب الأول	٥٥٤٨٩٩	٧٠،٦٪[٤]
الباب الثاني: النفقات الجارية والتحويلات الجارية		
الموازنة العامة	١١٢,٤٧٠	٦٤,٦٪
الصناديق الخاصة	٦٤,٥٣٣	٣٥،٤٪
جملة الباب الثاني	١٧٤٠٠٣	٢٢,٢٪
الباب الثالث: الاستخدامات الاستثمارية		

(٣) النسبة المئوية إلى جملة الإنفاق بالباب الأول.

(٤) النسبة المئوية إلى جملة الإنفاق بالحساب الختامي.

الموازنة العامة الصناديق الخاصة	٣٤,٩٧٨ ١٠,٦٣٩	٪٧٦,٧ ٪٢٣,٣
جملة الباب الثالث	٤٥٦١٧	٪٥,٨
الباب الرابع: التحويلات الرأسمالية		
سداد قروض طويلة الأجل مديونيات أخرى	٣,١٩١ ٧,٧٨٥	٪٢٩,١ ٪٧٠,٩
جملة الباب الرابع	١٠,٩٧٦	٪١,٤
إجمالي الإنفاق	٧٨٥,٤٩٥	٪١٠٠
دعم الموازنة العامة	٦٧٧,٣١٧	٪٨٦
الصناديق الخاصة (التمويل الذاتي)	١٠٨,١٧٨	٪١٤

- نظرًا للتوجه الحكومي نحو زيادة الطاقة الاستيعابية لمنظومة التعليم العالي من خلال التوسع في الجامعات القائمة وإنشاء كيانات جامعية حديثة، فإن دور التمويل الذاتي في دعم مخصصات الاستثمار (التي مثلت نحو ٢٣٪ في جامعة القاهرة) يعتبر أمرًا ضروريًا.

- تعكس البيانات التفصيلية للحساب الختامي لجامعة القاهرة، النسبة المتدنية للإنفاق الجاري على البحث العلمي والتكنولوجيا (بند ٣: خدمات أبحاث وتجارب، بند ٥: نفقات طباعة ودوريات وحقوق تأليف). حيث قُدرت هذه النسبة إلى إجمالي النفقات والتحويلات الجارية بنحو (٠,٦٪) فقط.

يتضح مما سبق؛ أن ميزانية الجامعات المصرية تتطلب الإصلاح أو التطوير في ثلاثة اتجاهات رئيسية تتعلق بضرورة إعادة هيكلة الأبواب ومعدلات الإنفاق عليها لمواكبة متطلبات عصر العلم والمعرفة بالألفية الثالثة وكذلك تنويع مصادر تمويل الجامعة (من خلال بدائل التمويل

الذاتي)، مع ضرورة استمرار الدعم الحكومي في هذا المجال، لضمان جودة العملية التعليمية بها. بالإضافة إلى ضرورة البحث عن وسائل متطورة لتمويل التوجه الحالي والمستقبلي لتعظيم دور الجامعات البحثي وللمساهمة في جهود تطوير الأداء وضمان جودته.

مقترحات التطوير

واسترشادًا بما سبق، فإن مصادر التمويل في الحالة المصرية يمكن أن تتضمن كلاً من الدعم الحكومي الذي يجب أن تنخفض نسبته من سنة إلى أخرى حتى تصل إلى حد معين يتفق عليه في ضوء ظروف كل جامعة ومستوى المعيشة في البيئة المحيطة بها. وفي نفس الوقت ضرورة زيادة الرسوم الدراسية المحصلة من الطلاب، مع مراعاة البعد الاجتماعي لغير القادرين. وضرورة النظر في إلغاء مجانية التعليم بالدراسات العليا، وكذلك مراعاة البعد الاجتماعي لغير القادرين من المتفوقين وكذلك المعيدين والمدرسين المساعدين. كما يجب إعادة النظر في قيمة الرسوم الدراسية المحصلة من الطلاب الأجانب، مع تشجيع الجامعات على زيادة عدد المقبولين بها من خلال عدم وضع قيود غير علمية على الأعداد المقبولة في مرحلتي البكالوريوس أو الليسانس أو الدراسات العليا. مع تقديم برامج دراسية متميزة وخدمات تعليمية غير تقليدية بمصروفات مع مراعاة البعد الاجتماعي لغير القادرين من المتفوقين. والعمل على قبول المنح والإعانات والتبرعات، من الجهات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني. وكذلك ضرورة زيادة المبيعات من المنتجات والخدمات الجامعية، مثل مبيعات منتجات ورش كلية الهندسة وكليات الزراعة والطب البيطري، وكذلك العمل على تشجيع أعمال الاستشارات والتدريب الإداري والفني بما في ذلك التدريب التحويلي. وفي نفس الوقت التوسع في إيراد الاستثمارات، مع تفعيل دور الصناديق ذات الطابع الخاص وزيادة الاستثمار فيها، بما يمكنها من المنافسة في مجال خدمة المجتمع والبيئة. والعمل على التوسع في الحصول على إيرادات متنوعة، مثل إيرادات الأصول التي يتم وقفها لصالح الجامعة أو لأغراض معينة أخرى بالجامعة مثل فرض رسوم إضافية على خدمات عامة تخصص لتمويل التعليم الجامعي والبحث العلمي.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن الجامعات الحكومية بمصر قد بدأت بالفعل في فرض رسوم تكميلية على مستوى الدراسات العليا في شكل دعم للمكتبات والمعامل البحثية وبحوث الرسائل العلمية في حدود من (١٠٠٠) إلى (٢٠٠٠) جنيه للطالب وفق التخصص الاكاديمي. كما أنشأت برامج جديدة برسوم دراسية تتراوح من (١٠-١٢) ألف جنيه مصري على التوازي مع البرامج الدراسية الأخرى المتاحة بالمجان.

وتجدر الإشارة إلى أن تحصيل تلك الإيرادات وتوزيعها، يجب أن يتم طبقًا لآلية تتأسس على معايير يتفق عليها؛ حيث يمكن أن ينظر إلى الجامعة باعتبارها وحدة واحدة، وبالتالي يتم تجميع الإيرادات في صندوق مركزي، ثم توزع على الكليات حسب عدد من المعايير المتفق عليها مثل عدد أعضاء هيئة التدريس بالنسبة إلى عدد الطلاب بصفة ترجيحية أو أي معيار آخر يتفق عليه. ويتعين الإشارة في هذا المجال إلى ما تم بجامعة القاهرة حيث تم إنشاء صندوق مركزي-على مستوى الجامعة- يحصل على (٤٠٪) من جملة الرسوم التكميلية للدراسات العليا والبحوث، في حين تحصل الكليات على نحو (٦٠٪) من الإيرادات الكلية لتطوير عملية الدراسات العليا بها، ويستوجب ذلك التحول إلى مفهوم الجامعة المنتجة، الأمر الذي يعني تحقيق درجات مرتفعة من التمويل الذاتي من خلال تحقيق الشراكة المجتمعية، وتعزيز المواءمة والاستجابة الواعية لمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل. ولعل أحد أبرز الاتجاهات الحديثة لتحقيق مفهوم الجامعة المنتجة وتطبيقه في جامعاتنا بأسلوب علمي، هو الاستثمار الأمثل لرأس المال الفكري وتوفير البيئة الإدارية والتنظيمية القادرة على توظيفه وتعظيم عوائده. والذي يمكن أن يتم من خلال تدعيم الاستثمارات في الوحدات المنتجة ذات الطابع الخاص وحسن استغلالها، ومن أمثلة ذلك الاستغلال السليم والمنتج لمطبعة الجامعة وتحويلها إلى دار طباعة ونشر، ليس فقط للكتب الجامعية بل أيضا للكتب العلمية والثقافية في مجال النشر العام، سواءً في شكل كتب مطبوعة أو كتب إلكترونية e-books. وكذلك استغلال معامل وورش كليات الهندسة في التدريب المهني وتحسين جودة منتجاتها بحيث تكون قادرة على المنافسة. بالإضافة إلى الاستفادة من معامل كليات الحاسبات والزراعة والطب البيطري ومراكز الصيانة ومراكز البحوث والاستشارات. ويتطلب تحقيق هذا أن يكون لدى الدولة رؤية واضحة ومتجانسة فيما يتعلق بملكية الجامعات الحكومية، وأن تتأكد من

تطبيق حوكمة الجامعات، والتحول من فكرة كون الحكومة تمثل المسئول الرئيسي، إلى فكرة قومية التعليم وضرورة مساهمة جميع القطاعات ومن بينها القطاع الخاص في تطوير التعليم وتحسين جودته.

ويتطلب الأمر كذلك إعادة النظر في القوانين والتشريعات بما يسمح بتحقيق عائد عادل للاستثمار في مجال التعليم، وبما يعمل على جذب المستثمرين في هذا المجال الحيوي لمستقبل مصر، وذلك بغرض تحفيز المبادرات الخلاّقة، وتحسين الاستجابة لجانب الطلب، واستقطاب الاستثمارات والمبادرات من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

هذا، ويعتبر مفهوم دعم الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وتوسيع مجاله، من أهم المفاهيم بالنسبة لتحمل أعباء العملية التعليمية باعتبارها قضية أمن قومي، سواءً كان ذلك في تدبير الموارد المادية أو الموارد البشرية. فضلاً عن عدم إجبار الجامعات على سياسات تتعارض مع مصالحها، وعدم تحميل الجامعات أعباء سيادية أو اجتماعية. وهو الأمر الذي يتطلب عدم تدخل الدولة بأي شكل يخل بعدالة المنافسة بين الجامعات الحكومية والخاصة، مع مراعاة تطبيق نفس القواعد عند التعامل مع الجامعات الخاصة في حالة النـزاع مع أطراف أخرى. بالإضافة إلى محاولة أن يكون للجامعات وكذلك الكليات مواقع إلكترونية لتوصيل كافة المعلومات والتقارير للأطراف المعنية بيسر. كذلك يجب التركيز على ضرورة وضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية والإشراف العام على أنشطة الجامعة، مع إحكام الرقابة على بنود الإيرادات ومتابعة تحصيلها، وفي الوقت نفسه مراجعة الإنفاق بما يضمن حسن توظيف الموارد، على أن يتم العمل على ضرورة خضوع جميع حسابات الجامعة للمراجعة من قبل مراقب حسابات خارجي.

الفصل السادس

المؤسسات غير الجامعية وتمويل التعليم العالي[٥]



(٥) يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر بعنوان «المؤسسات غير الجامعية وتمويل التعليم العالي»، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور، وبصفة أساسية الورقة التي قدمها معتز خورشيد بعنوان «تنويع مصادر التعليم العالي ومصادر تمويلها».

مقدمة

تفيد المؤشرات الدولية للتعليم العالي- خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة- أن معدلات التسجيل في النظم غير الجامعية تنمو بمعدلات أعلى من معدلات التسجيل في الجامعات التقليدية؛ حيث ظهرت أنواع متعددة للمؤسسات غير الجامعية مثل المعاهد الفنية والتكنولوجية العالية، والمعاهد المهنية المتوسطة (عامين دراسيين)، وكليات التعليم الأهلي (المنشأة من هيئات المجتمع المدني)، بالإضافة إلى المؤسسات التي تقدم خدمات التعليم عن بُعد، وبرامج التعليم المستمر وتعلم الكبار.

المزايا والإنجازات

تتميز هذه النوعية من مراكز التعليم غير الجامعي بانخفاض تكلفة إعداد البرامج الدراسية قصيرة الأجل، وانخفاض معدلات تسرب الطلاب مقارنةً بالجامعات التقليدية، بالإضافة إلى تراجع نصيب الطالب من حجم الإنفاق الكلي على خدمات التعليم. ففي تونس على سبيل المثال، قامت الحكومة بإنشاء شبكة إقليمية من المعاهد التكنولوجية التي تمنح دبلومًا فنيًا متوسطًا لمدة عامين دراسيين؛ مما ساهم في انخفاض تكلفة التعليم العالي السنوية بنحو (١٢٪) في المتوسط. وفي غانا تشير المؤشرات الإحصائية إلى أن نسبة التكلفة في المؤسسات غير الجامعية - من الكليات التي تمنح دبلومات عالية- تمثل (٤٠٪) فقط من متوسط تكلفة التعليم الجامعي التقليدي. ومن ناحية أخرى، تستخدم المعاهد الفنية نسبة (١٠٪) فقط من ميزانية التعليم العالي ببلغاريا، رغم استيعابها لنسبة تصل إلى نحو (٢٠٪) من خريجي المرحلة الثانوية.

وتفيد نتائج تقييم الأداء على مستوى خريجي التعليم ما بعد الثانوي أن مؤسسات التعليم غير الجامعي تقدم فرصًا تدريبية على درجة عالية من المرونة بما يتواءم مع المتطلبات في سوق العمل. وهو أمر ضروري لمجابهة التقلبات الاقتصادية على المستوى العالمي والتغيرات الهيكلية

في سوق العمل في ظل الثورة التكنولوجية والمعرفية التي يشهدها القرن الحالي. ويمثل المركز الوطني للتدريب الصناعي بالبرازيل واحدة من المؤسسات التي تعكس هذا التوجه؛ إذ إنه يعتمد على برامج متعددة التخصصات في معظم المجالات التقنية التي تغذي أسواق العمل المحلية. ولقد أنشأت الحكومة البولندية ومن خلال توجهها نحو اقتصاديات السوق معاهد تكنولوجية للتدريب قصير الأجل اقتناعًا منها بأن تلك المعاهد هي الأكثر قدرة على إعداد نوعية العمالة المؤهلة لتحقيق متطلبات السوق. ومن ناحية أخرى أظهرت مؤشرات التعليم في سنغافورة أن فرص العمل لخريجي المعاهد الفنية العالية أفضل من مثيلاتها المتاحة لخريجي البرامج الأكاديمية الجامعية التقليدية؛ مما حدا بالعديد من الطلاب المتميزين إلى الالتحاق بالمعاهد التكنولوجية المهنية حرصًا منهم على الحصول على فرص عمل أفضل.

وفي مجال التعليم الهندسي يمكن التفرقة بين نوعين من الخريجين: «خريج كليات الهندسة»، و«خريج المعاهد الهندسية التطبيقية»، ففي حين ينغمس النوع الأول من الخريجين في الدراسات التحليلية والعلمية، يركز النوع الثاني في دراسته على النواحي التطبيقية لعملية إنتاج السلع والخدمات وتصنيعها واختبار جودة أدائها. وعلى مستوى الدول النامية، نجد أن دولة المكسيك نجحت في إنشاء شبكة ممتدة عبر البلاد تتضمن معاهد تكنولوجية ذات توجه تطبيقي. والخلاصة أن هذه المعاهد غير الجامعية نجحت في اجتذاب شريحة من الطلاب الأقل فرصًا مثلمًا هو الحال في المعاهد الفنية بدولتي الهند وبنجلاديش التي ركزت على تحقيق المتطلبات التعليمية والثقافية للإناث على مستوى المدن الصغيرة والمناطق الريفية.

العيوب والمخاطر

هذا، ويجب الأخذ بمبدأ الحذر عند التوسع في إنشاء مؤسسات غير جامعية للتحوط ضد عدد من المخاطر تتعلق معظمها باعتقاد الطلاب وأولياء الأمور أن هذه النوعية من المعاهد تأتي في المرتبة الثانية بعد الجامعات التقليدية- من حيث جودة العملية التعليمية وتوافر فرص العمل- وبالتالي فإن عامل المخاطرة المرتبط بعدم اقتناع الطلاب للالتحاق بها يظل قائمًا، ومن ثم تغدو هذه المعاهد مؤسسات تعليمية، تقوم في الأساس على استيعاب الطلاب غير

القادرين على الالتحاق بالجامعات الحكومية أو الخاصة ومن ثم تتحول إلى مراكز أكاديمية تتكدس داخلها الشريحة المتبقية من خريجي الثانوية العامة، ممن لم يجدوا مكانًا بالجامعات.

وفي جمهورية مصر العربية، حددت الحكومة معايير القبول بنظم التعليم العالي، وحددت بناء على ذلك مستوى استيعاب الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي، من خلال جعل القبول بالجامعات الحكومية الرئيسة وفق معدل الدرجات التي يحصل عليها الطالب في الثانوية العامة، كما أنشأت معاهد فنية عليا لمدة عامين دراسيين لقبول الطلاب غير المؤهلين للقبول بالجامعات وهم يمثلون الشريحة المتبقية من خريجي المرحلة الثانوية. وقد توسعت هذه المعاهد العليا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين بحيث أصبحت تستوعب نسبة تصل إلى (٤٠٪) من الخريجين. ونظرًا للقصور في الموارد المالية والبشرية والمادية اللازمة لتحقيق مستوى جودة التعليم الفني المطلوب، انخفض مستوى الخريجين من هذه المعاهد وتراجعت الفرص المتاحة أمامهم للحصول على وظائف مناسبة.

يُضاف إلى ما سبق، أن العديد من هؤلاء الخريجين فضل التوجه إلى الأعمال الإدارية أو استكمال دراسته في إحدى الكليات الحكومية بعد انتهاء الدراسة، كما تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن الحكومة المصرية - مُمثلة في وزارة التعليم العالي - تنبهت لهذه الظاهرة وخصصت أحد مشاريع تطوير منظومة التعليم العالي في الخطة الخمسية الأولى ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ لتحديث المعاهد الفنية العليا وتطويرها وتعظيم مساهمتها في تحقيق متطلبات سوق العمل بالألفية الثالثة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هناك مخاطرة أخرى تترتب على ابتعاد المؤسسات غير الجامعية عن الأهداف التي أُنشئت من أجلها Academic Drift ، مما يؤدي بها إلى أن تتحول تدريجيًّا إلى جامعات أو مؤسسات تعليم عالٍ تقليدية. وتفقد بالتالي هدفها الرئيسي وهو تنويع برامج التعليم العالي. وفي مصر - على سبيل المثال - تمثل جامعة حلوان أحد الأمثلة الواضحة في هذا المجال، حيث تكونت الجامعة من خلال تجميع عدد من المعاهد العليا الفنية والمتخصصة، ثم جرى استكمالها بعدد من الكليات الجديدة لتصبح أقرب إلى الجامعات الحكومية القائمة منها إلى الجامعة التكنولوجية.

التعليم المفتوح وبرامج التعليم عن بُعد

تُمثل تقنية التعليم المفتوح وعن بُعد، والتعليم الإلكتروني واحدة من الأدوات التي يمكن أن تسمح بالتغلب على مشكلة تزايد أعداد طلاب مرحلة التعليم العالي ونقص الإمكانات المادية والبشرية بالجامعات. حيث تقدم برامج التعليم المفتوح أسلوب تعليمي على درجة عالية من المرونة لاستكمال الدراسة بالنسبة للطلاب غير القادرين على الانتظام بالدراسة؛ حيث يمكن لخريج المرحلة المتوسطة (الثانوية العامة) أن يعمل ويستكمل دراسته في نفس الوقت. كما تسمح هذه النوعية من مراكز التعليم المفتوح بإعداد برامج تعليم الكبار أو التعليم المستمر، والذي أصبح ضرورة في عصر العلم والمعرفة.

ومن هنا، يمكن الاعتماد على هذه التقنيات التعليمية الحديثة لمقابلة الزيادة في الطلب على خدمات التعليم العالي من خلال السماح لبعض شرائح الخريجين غير القادرين على الاستمرار بالتعليم المنتظم باستكمال دراستهم في مقابل تكلفة مقبولة. وتشير المؤشرات التعليمية إلى أن نسبة (٤١٪) من المسجلين ببرامج التعليم المفتوح والتعليم عن بُعد بالهند من النساء، في حين أن معدل مشاركة النساء في التعليم المنتظم بالجامعات لا يتعدى (٣٢٪) فقط من خريجي المرحلة الثانوية. ويُلاحظ أيضاً أن التعليم عن بُعد هو إحدى وسائل التعلم مدى الحياة وإعادة التأهيل بالنسبة لخريجي الجامعات. وهو أمر يظهر بشكل واضح في كلٍّ من بنجلاديش، والصين، وإندونيسيا، وكوريا، وباكستان، والفلبين، وسيريلانكا، وتايلاند. إذ تُمثل الجامعات المفتوحة في مملكة تايلاند الوسيلة الرئيسة لمقابلة الزيادة في الطلب على خدمات التعليم العالي، وعلى وجه الخصوص في المجتمعات الأقل ثراءً بالمناطق الريفية.

والجدير بالذكر، أن التعليم عن بُعد يعتبر إحدى وسائل زيادة الصادرات الخدمية بالدول التي تطبقه. فالجامعة المفتوحة بجنوب أفريقيا تقوم بتدريب نحو (١٥ ألف) طالب من جملة طلابها البالغين (١٢٠ ألف) طالب من الدول المجاورة. كما تُمثل رسوم الاشتراك في الشبكات العالمية (الرقمية) للتعليم من بُعد أحد عوائد تصدير الخدمات التعليمية.

وتُفيد إحصاءات البنك الدولي أن متوسط تكلفة الطالب بالتعليم عن بُعد تعتبر أقل بشكل كبير من وحدة التكلفة بالجامعات التقليدية، (جدول رقم ٢). ويعود ذلك بالدرجة

الأولى إلى إمكانية زيادة نصيب الأستاذ من عدد الطلاب (Student-Teacher Ratio) في نظم التعليم عن بُعد عنها في النظم التقليدية. وفي تايلاند تصل هذه النسبة إلى (١/٨) في الجامعات الحكومية، في حين تصل نفس النسبة إلى نحو (١/٧٤٥) في مراكز التعليم المفتوح.

شكل(٢)

التعليم عن بُعد بدول آسيا: تكلفة مقارنة(٦)

الدولة	نوع التكلفة	نصيب الطالب من التكلفة		النسبة المئوية لتكلفة التعليم عن بُعد
		تعليم عن بُعد	تعليم تقليدي	
تايلاند	متوسط تكلفة الخريج*	٧,٠٢٣	٤٩,٩٥٧	١٤,١
باكستان	متوسط تكلفة الطالب*	٤,٥٨٥	٢٠,٩٦٠	٢١,٩
الصين	متوسط تكلفة الطالب*	١,٠٠٠	٢,٠٠٠	٥٠,٠
جمهورية كوريا	متوسط تكلفة الطالب سنويًا (دولار)	١٢٥	١,٢٥٠	١٠,٠

* بالعملة المحلية

(٦) المصدر: مؤشرات التنمية بالبنك الدولي.

المؤسسات التعليمية الخاصة

تمثل مؤسسات التعليم الخاصة-مثل المعاهد العليا والأكاديميات العلمية - أحد العناصر المهمة في منظومة التعليم العالي في الدول النامية، حيث يمكن الارتكاز على تلك المؤسسات الخاصة لمجابهة الطلب المتزايد على خدمات التعليم العالي ومواجهة التغيرات في أسواق العمل. وتسمح المؤسسات الخاصة بزيادة فرص التعليم المتاحة بدون تكلفة إضافية ترهق الميزانية العامة للحكومة، أو بتكلفة عامة محدودة تتمثل في الدعم الحكومي أو الحوافز غير المالية التي توفرها الدولة للمؤسسات التي تحقق أهداف التنمية المستدامة. وبطبيعة الحال، فإنه من المفروض أن المؤسسات التعليمية الخاصة تكون متحررة من القيود الإدارية والمالية الحاكمة لعمل الجامعات الحكومية، مما يزيد من درجة مرونتها وكفاءتها للتأقلم مع التطورات السريعة لمجتمع المعرفة والتطوير التكنولوجي.

ومن هنا، يمكن النظر إلى إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة كوسيلة لاستكمال جهود الجامعات الحكومية لمواجهة تكلفة التوسع في أعداد المسجلين في نظم التعليم العالي، وتحقيق مستويات أعلى من التنوع في برامج التدريب والتأهيل المهني مع التوسع في المشاركة المجتمعية في أنشطة التعليم العالي ومجالاته. وتشير نتائج تقييم برامج التعليم العالي في العديد من دول العالم إلى زيادة معدلات القيد بالمؤسسات التعليمية الخاصة. حيث تصل نسبة المقيدين بالقطاع الخاص إلى (٨٦٪) في الفلبين، (٧٥٪) في كوريا، ونحو (٦٠٪) في كلٍ من بنجلاديش، والبرازيل، وكولومبيا، وإندونيسيا. هذا وتوضح المؤشرات السابقة أن هذه الدول نجحت في توسيع نطاق نظمها التعليمية العليا ومجالاتها دون إضافة أية أعباء إلى ميزانية الدولة.

وبالرغم من تنامي التوجه نحو مشاركة القطاع الخاص في جهود تطوير التعليم العالي واستكمال المتطلبات في سوق العمل من المهن التخصصية التي تتطلب مستوى مهاريًّا متقدمًا، فإنه يتعين على سلطات التعليم العالي في الدول النامية أن تضع المعايير والأسس للتأكد من كفاءة العملية التعليمية والتدريبية وجودتها بالقطاع الخاص. وتظهر أهمية هذا التوجه في ظل سعي بعض مؤسسات القطاع الخاص لتحقيق الربح على حساب الجودة. وهنا يتعين التفرقة بين الجامعات الخاصة غير الهادفة إلى الربح (أو الجامعات الأهلية) والجامعات والمعاهد التي تسعى إلى تعظيم

العائد المادي. حيث تكون المؤسسات التعليمية غير الهادفة إلى الربح- في معظم الأحيان- صغيرة الحجم، وتهتم باختيار أفضل العناصر الطلابية، كما أنها ذات تكلفة مرتفعة ويتعين التأكيد-في هذا المجال- على أن الاستثمار الخاص في مجال التعليم العالي يختلف عن الاستثمار في المؤسسات الأخرى لإنتاج السلع والخدمات التي تخضع أساساً لقواعد عمل الأسواق. إذ يتعين النظر إلى التعليم كنوعية خاصة من الخدمات التي يتعين أن يكون للدولة دورٌ في تنظيمها حيث إنها خدمات لا تركز على تحقيق الربح فقط.

وتوضح نتائج الدراسات الحصرية على مستوى العالم على أن خريجي المؤسسات الخاصة غير الهادفة إلى الربح (أو الجامعات الأهلية) يحصلون على وظائف أفضل من زملائهم خريجي الجامعات الهادفة إلى تعظيم العائد المالي، وهو ما يعني جودة أفضل للأداء في هذه المؤسسات، من وجهة نظر أصحاب العمل. وهذا الأمر يؤكد ضرورة النظر إلى خدمات التعليم العالي والبحث العلمي بوصفها منتجًا لا يخضع لقواعد الربحية وآلياتها السائدة في أسواق السلع والخدمات التقليدية.

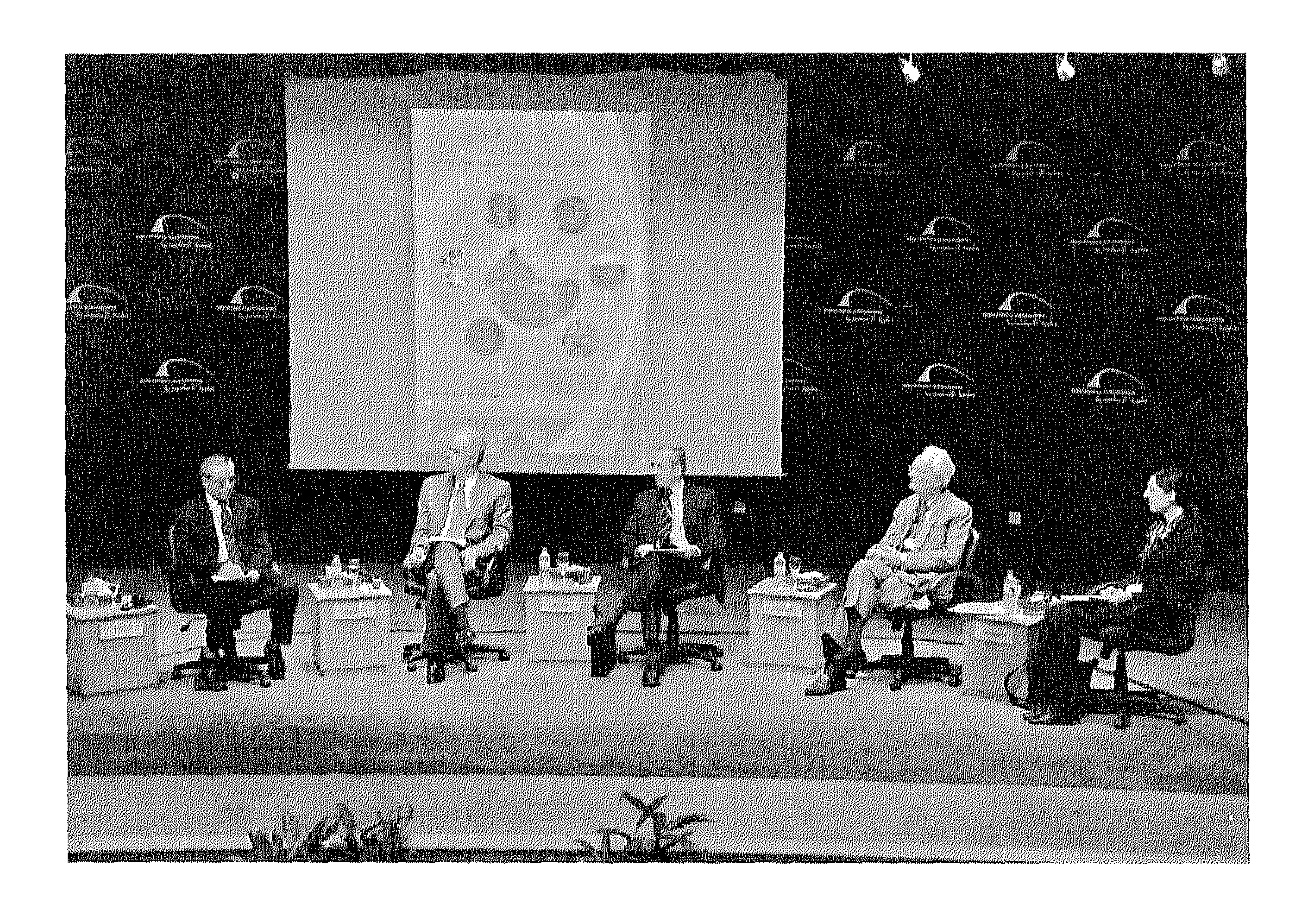
كذلك يتعين التأكيد على أن التوسع في المؤسسات التعليمية الخاصة -لاستكمال منظومة التعليم العالي ومواجهة الزيادة في الطلب- لابد وأن يصاحبه جهد مماثل لإصلاح الهياكل المالية والإدارية والأكاديمية بالجامعات الحكومية ووضع نظم لدعم الطلبة غير القادرين أو الأقل دخلاً. حيث إن غياب هذه السياسات يمكن أن يؤدي إلى ازدواجية في حقوق الالتحاق بنظم التعليم العالي لجميع الشرائح السكانية. وذلك لأن المؤشرات تشير إلى أن الطلاب الأكثر ثراءً ينتقلون من المدارس الثانوية الأكثر جودة والتي تكون في غالب الأحيان من القطاع الخاص إلى الجامعات العامة المتحررة من الرسوم الدراسية والمدعومة من الحكومة، في حين يتوجه الطلاب الأقل ثراءً إلى الجامعات الهادفة إلى الربح، وفي أفضل الجامعات الحكومية بتايلاند تأتي نسبة (٧٤٪) من الطلاب من العائلات متوسطة وعالية الدخل، وتمثل الرسوم الدراسية في تلك المؤسسات نحو (٧٪) فقط من التكلفة التعليمية الجارية. وفي البرازيل — تتكون الجامعات الفيدرالية- التي لا تفرض رسومًا دراسية- أساسًا من الطلاب الأكثر دخلاً (نحو ٤٤٪ من الطلاب يأتون من العائلات التي تمثل أعلى عشرة في المائة من شرائح توزيع الدخل القومي)، في حين لا تتعدى نسبة الطلاب القادمين من الأسر الأكثر فقرًا نحو (١٨٪) فقط من عدد الطلاب.

ومعنى ذلك أن الأمر يتطلب بالضرورة صياغة أطر سياسات قانونية لإدارة عملية نمو المؤسسات الخاصة في مجال التعليم العالي، وهو ما ظهر بشكل واضح في العديد من الدول النامية. ويمكن تلخيص السياسات المستخدمة لدعم وحدات التعليم العالي الخاصة في ضرورة إنشاء نظم ملائمة للاعتماد وآليات محددة لتقييم الجودة مع توفير الدعم المطلوب لتطوير المقررات الدراسية والإدارة المؤسسية والشؤون الأكاديمية، وفي نفس الوقت تقليل التحكم في رسوم الالتحاق والتسجيل بالقطاع الخاص، والتوجه في بعض الأحيان إلى توفير الدعم المالي للتطوير الأكاديمي والتحسين الكيفي لمؤسسات التعليم الخاص.

وتشير المؤشرات التعليمية إلى أن الدعم الحكومي يمثل إحدى السياسات الهامة لتشجيع التعليم العالي الخاص في إندونيسيا، واليابان، وكوريا، والفلبين. إذ توفر الجامعات العامة بإندونيسيا – على سبيل المثال- بعض أساتذتها للتدريس بالجامعات والمعاهد الخاصة على سبيل الدعم. وتقدم كل من البرازيل والمكسيك إعفاءات ضريبية للوحدات التعليمية الخاصة، في حين توفر الهند وشيلي منحًا مالية مباشرة للقطاع الخاص. ولا تزال دول مثل إيران، وكينيا، وأوغندا تقدم دعماً في صورة توفير أراضٍ بأسعار مدعومة وتقوم الحكومة المصرية-في الوقت الراهن-بتعديل قانون الجامعات الخاص (القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢) ليتضمن إمكانية إنشاء جامعات أهلية غير هادمة للربح- أي تستخدم كل الفوائض المالية في تطوير العملية التعليمية - بالإضافة إلى الجامعات الخاصة. ويعتبر هذا التوجه خطوة إيجابية في طريق تنويع نظم التعليم العالي بمصر.

الفصل السابع

مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي (٧)



(٧) يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر بعنوان "مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي"، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور، وبصفة أساسية الورقة التي قدمها إبراهيم أبو العينين بعنوان "التمويل الجامعي".

مقدمة

بالنظر إلى مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي، تشير البحوث والدراسات إلى أن هذه المصادر تتنوع على حسب الأنظمة المختلفة التي تحكم نظم التعليم العالي في البلاد النامية المتقدمة، ولكن يمكن حصر هذه المصادر في أربعة نماذج رئيسية؛ وهي النموذج الليبرالي، ونموذج الجامعات الحكومية، ونموذج التمويل عن طريق القطاع الخاص، ونموذج التحالف الإستراتيجي والتي تتنوع منه مصادر التمويل من خلال التحالفات، وسوف نستعرض لكل من هذه النماذج بالتفصيل في الجزء التالي.

النموذج الليبرالي

يجمع هذا النموذج بين التمويل الخاص ونظام محكم من المنح والقروض؛ هدفه دعم التحاق الطلاب بالجامعات، ولاسيما الطلاب من الطبقات الاجتماعية الفقيرة. وبوجد هذا النموذج في جامعات عديدة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا ونيوزيلندا، ويقوم بالتمويل في هذا النموذج قطاع غير هادف للربح من مؤسسات المجتمع المدني.

نموذج الجامعات الحكومية

يتميز هذا النموذج بتوفير فرص الالتحاق المجاني أو شبه المجاني للطلاب في التعليم العالي ويطبق هذا النموذج–على سبيل المثال– في فرنسا وألمانيا ومصر. ولكن هذا النموذج يختنق الآن تحت وطأة التكاليف المتزايدة للعملية التعليمية والبحثية بالجامعات. كذلك بسبب أعداد الطلاب المتزايدة في التعليم الجامعي والتي أدت إلى تراجع جودة النظام التعليمي في معظم الدول التي تتبنى هذا النظام. غير أن هذا التعميم لا يعتبر صحيحًا وخاصة في دول مثل فنلندا ودول أخرى تتبنى نظام مجانية التعليم.

نموذج التمويل عن طريق القطاع الخاص

يوجد هذا النظام في عدة جامعات في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية بصفة أساسية. ويميز هذا النظام تعليم عالٍ خاص أو أهلي (غير هادف للربح) ويموله بصفة رئيسية القطاع الخاص. ومثال ذلك نجده في جامعة «ستانفورد» التي يمولها صندوق خاص.

تنوع مصادر التمويل الجامعي من خلال التحالف الإستراتيجي

تهتم بعض الشركات الخاصة بالبحث والتدريس من خلال المشاركة مع الجامعات، ولذلك فهي تقدم تمويلاً على أساس تعاقدي، كما تقدم فرصًا للتدريب وفرصًا لتوظيف الخريجين، كما أنها تشارك منظمات المجتمع المدني بصورة كبيرة في إنشاء وتطوير الجامعات.

ويتعين التفرقة-في هذا المجال-بين القرار الوطني الخاص بإتاحة التعليم العالي-بدون رسوم أو رسومًا رمزية-وبين نموذج التمويل المتبع في أحد الجامعات. حيث يمكن اختيار نموذج تمويلي يتضمن رسوم دراسية إلى جانب بدائل تمويلية أخرى مثل الدعم المالي الحكومي والتمويل الذاتي ودعم الشركات الخاصة .. إلخ.

ويتطلب تنويع برامج تمويل التعليم العالي وكذلك وضع نظام للدعم المالي للطلاب محدودي الدخل، في ظل تنامي المؤسسات التعليمية الخاصة والأهلية والتوجه العالمي للارتقاء بمعدلات الأداء الجامعي وتأكيد جودته، ضرورة أن تتوجه الجامعات العامة إلى إعادة هيكلة أنشطتها وتنويع مصادر تمويل برامجها التعليمية من خلال زيادة مساهمة القطاعين الخاص والأهلي في تكلفة العملية الأكاديمية، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال التركيز على بعض الآليات التي تتعلق بضرورة وضع الأنظمة التمويلية التي تسمح بمشاركة الطلاب في جزء من الرسوم الدراسية، والاستفادة من خريجي الجامعات القادرين على المساهمة في تكلفة التعليم، مع إلغاء معظم أنواع الدعم المادي للأنشطة غير التعليمية أو التي لا ترتبط مباشرة بالعملية التعليمية، مثل تغذية الطلاب أو الإقامة بالمدن الجامعية والتوجه إلى إنشاء وحدات ذات طابع خاص- في شكل مراكز دراسية وبحثية تطبيقية- تسمح بتوفير دخول

إضافية للجامعات لتمويل أنشطتها المتعددة. ومن السياسات والإجراءات الممكن اتباعها لتحقيق التنوع المرغوب في مصادر التمويل الجامعي، في ضوء التجارب الإقليمية والدولية في هذا المجال نجد الآتي:

مشاركة الطلاب في تكلفة التعليم (Cost-Sharing)

يمكن الارتقاء بالقدرة التمويلية لمؤسسات التعليم العالي الحكومية من خلال زيادة مشاركة الطلاب أنفسهم في تمويل الأنشطة الأكاديمية. ويعتبر هذا توجهًا مشروعًا لو أخذنا في الاعتبار أن الطلاب يتوقعون أن يحصلوا على عائد مالي مرتفع – بعد حصولهم على عمل- كثمرة لما تعلموه خلال مرحلة التعليم العالي، مع ملاحظة أن عدداً غير قليل من هؤلاء الطلاب يأتي- في غالب الأحيان– من عائلات قادرة على المشاركة في تكلفة تعليم أبنائها في الجامعات الحكومية. ويمكن تحقيق مشاركة الطلاب في تكلفة الدراسة من خلال فرض رسوم على بعض الأنشطة التعليمية والتدريبية من ناحية، وإلغاء الدعم الحكومي للأنشطة غير التعليمية مثل التغذية والإقامة بالمدن الجامعية، من ناحية أخرى.

وتفيد المؤشرات التعليمية إلى تنامي هذا التوجه الهادف إلى تطبيق المشاركة في التكلفة من قِبل الطلاب. وتوضح مؤشرات التعليم العالي أن حجم مشاركة الطلاب كنسبة من التكلفة الجارية للعملية التعليمية يُقدر بنحو (٢٢٪) في فيتنام، و(٣٦٪) في شيلي، و(٤٠٪) في الأردن، وما يقارب (٤٦٪) في كوريا الجنوبية. كما اتبعت سنغافورة سياسة ترمي إلى زيادة تكلفة العملية التعليمية- التي يسدد الطلاب جزءاً أساسيًّا منها - بمعدلات من (٥) إلى (٧) في المائة سنويًّا، وذلك تحسبًا للزيادة المتوقعة في تكلفة الأنشطة التعليمية والتدريبية بالجامعات. كذلك اتخذت السلطات الصينية قرارًا بتحميل الطلاب ما يمثل (٩٪) من جملة الإنفاق الجاري على الخدمات التعليمية، كما ضاعفت الرسوم الدراسية على الطلاب ذوي الدرجات المتدنية، وألغت كل صور الدعم المادي والعيني المخصص لهم. ومن ناحية أخرى، قامت كل من بوتسوانا وغانا بإلغاء الدعم المُوجه للوجبات الطلابية، وخصخصت عملية التغذية بالجامعات مما ساهم في تخفيض الإنفاق الحكومي بشكل عام.

ويتضح من متابعة المؤشرات التعليمية، أن الرسوم الدراسية – أي مشاركة الطلاب في العملية التعليمية- تمثل نسبة تتراوح بين (١٠٪) إلى (٢٠٪) من إجمالي المصروفات الجارية على مستوى الدول النامية. بَيْدَ أن معدلات مساهمة الطلاب في التكلفة التعليمية تتباين من إقليم إلى آخر؛ إذ يُلاحظ انخفاض هذه المعدلات في مناطق شمال إفريقيا، والشرق الأوسط، ودول شرق أوروبا عن دول أمريكا اللاتينية، وقارة آسيا.

التمويل من خريجي الجامعات والشركات الخاصة

(Funding from Alumni and Privat Companies)

تُمثل المنح والهبات والقروض الميسرة السداد التي توفرها جمعيات الخريجين والشركات العامة والخاصة أحد المصادر الهامة لتنويع القاعدة التمويلية بالجامعات الحكومية. وتأخذ هذه النوعية من التمويل أشكالاً مختلفة مثل دعم عملية إنشاء أبنية تعليمية وتجهيز معامل بحثية، وإنشاء منصب أستاذ كرسي يُمول عن طريق إحدى الشركات الإنتاجية، والمساهمة في شراء الأجهزة والمعدات العلمية، وتوفير منح عينية في شكل كتب ودوريات علمية ونشرات إحصائية، وكفالة الطلاب محدودي الدخل عن طريق دعم تكلفة الرسوم الدراسية ومصروفات الإقامة بالمدن الجامعية والوجبات الغذائية والملابس، واختيار الشركات لعدد من الطلاب ودعمهم خلال مرحلة الدراسة تمهيدًا لعملهم بها، وأخيرًا قيام الشركات المالية والبنوك بتوفير قروض بأسعار فائدة منخفضة وشروط سداد ميسرة لدعم العملية الأكاديمية والبحثية بالجامعات.

ويمكن أن تساهم السلطات الحكومية في تشجيع هذا التوجه من خلال تبني نظم مالية تسمح بمنح إعفاءات ضريبية للشركات والمؤسسات الخاصة التي تدعم المؤسسات التعليمية والبحثية، ففي شيلي – على سبيل المثال- تمنح الدولة إعفاءات ضريبية تصل إلى نحو (٥٠٪) من قيمة الضريبة على الدعم المالي الذي تقدمه الشركات الخاصة للجامعات ومؤسسات التعليم غير الجامعي، وتُطبق مثل هذه الإعفاءات في الهند ومصر والعديد من دول العالم. وبرغم هذه الإعفاءات فإن حجم الدعم المالي- الذي توفره الشركات والمؤسسات الخاصة للجامعات- لا يتعدى في المتوسط نحو (٠,٦٪) من الإنفاق الجاري على التعليم العالي.

ويعتبر إنشاء صناديق خاصة، تتضمن ودائع يستخدم عائدها في تمويل الأنشطة التعليمية والبحثية بالجامعات، أحد التوجهات الناجحة في مجال تنويع مصادر تمويل برامج التعليم العالي. وتمثل منحة «نيبون» التي توفرها مؤسسات تمويل يابانية لصالح قسم اللغة اليابانية بكلية الآداب بجامعة القاهرة أحد الأمثلة في هذا المجال. حيث تخصص مؤسسات التمويل اليابانية وديعة مالية يُستخدم عائدها لتمويل المنح الدراسية لطلاب الجامعة والبحوث الجامعية في مجال اللغة اليابانية وباقي الأنشطة الأكاديمية بكلية الآداب. وتمثل هذه الأداة التمويلية وسيلة لدعم الأقسام العلمية الحديثة في بداية نشاطها العلمي حتى تعتمد على مواردها الذاتية وتؤكد مكانتها الأكاديمية.

وحدات توليد الدخل (Income Generating Units)

يعتمد التوجه الاستراتيجي الثالث لتعبئة الموارد التمويلية على إنشاء وحدات ذات طابع خاص بالجامعات الحكومية كمصادر لتوليد دخل ذاتي، من خلال برامج التدريب المهني قصيرة الأجل والبحوث التعاقدية مع الشركات والمؤسسات الصناعية والخدمات الاستشارية. ومن المفروض أن تتمتع هذه الوحدات باستقلالية اتخاذ القرار، والتحرر من قيود الموازنة العامة للدولة، وحرية الحركة فيما يخص البحوث التعاقدية والاستشارات الفنية. وقد سمحت اللائحة التنفيذية المعدلة لقانون تنظيم الجامعات في مصر بإنشاء مراكز للدراسات والاستشارات- في شكل وحدات ذات طابع خاص- تتميز بالاستقلالية المالية والمرونة الإدارية المطلوبة لتقديم خدمات مجتمعية.

هذا، وقد تم إنشاء منصبَيّ وكيل كلية ونائب رئيس جامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، بمصر بهدف متابعة نشاط هذه الوحدات على مستوى الجامعة. وقد تزايد عدد هذه الوحدات بالجامعات الحكومية في الآونة الأخيرة؛ مما ساهم في توفير موارد إضافية استخدمت بشكل أساسي في الإنفاق على تكلفة الخدمات المقدمة من ناحية، وتوفير التمويل اللازم لتطوير البنية الأساسية للجامعة والمشاركة في تكلفة الأنشطة التعليمية والبحثية، من ناحية أخرى. ويمكن لحكومات الدول النامية أن تشجع هذا التوجه بأساليب متنوعة، أهمها تقليل

التعقيدات الإدارية والمالية وإطلاق حرية هذه الوحدات في التفاعل مع آليات السوق. كذلك تتجه بعض الحكومات إلى زيادة التمويل من الموازنة العامة بنسبة تتحدد بحجم الإيرادات المتولدة بالوحدات ذات الطابع الخاص. وغنيّ عن الذكر، أن العديد من الجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية تشترط على الأساتذة أن يستكملوا دخلهم من الجامعة، من خلال نجاحهم في التعاقد على إجراء بحوث تطبيقية وتقديم خدمات استشارية.

وتتركز مهام الوحدات ذات الطابع الخاص المولدة للدخل في عدد من الأنشطة أهمها الدورات التدريبية- قصيرة الأجل والدراسات أو البحوث التعاقدية. وتعتبر الدورات التدريبية المهنية قصيرة الأجل وسيلة فعالة لتوفير دخل إضافي لأعضاء هيئة التدريس، وتمويل إضافي لأنشطة الجامعات، كما تسمح بتوفير مهارات تنبع من متطلبات سوق العمل لدعم الاقتصاد الوطني. وفي دولة فيتنام ساهمت عملية التحول إلى اقتصاديات السوق في حدوث تزايد كبير في الطلب على المقررات قصيرة الأجل المُوجهة لتحسين المهارات المهنية. ومن هنا توجهت معظم الجامعات والمؤسسات التعليمية إلى تقديم برامج مسائية لتعليم اللغة الإنجليزية والحاسبات وتكنولوجيا المعلومات. هذا وقد أوضحت المسوح الإحصائية الحديثة بفيتنام، أن الجامعات تحقق ما يقارب (٨٪) من إيراداتها الذاتية من المقررات التدريبية قصيرة الأجل.

وتتركز البحوث التعاقدية والاستشارات الفنية في الخدمات المقدَّمة لقطاع الأعمال، والدراسات الاقتصادية للقطاع الحكومي والصناعات الخاصة، بالإضافة إلى البحوث التطبيقية الخاصة بالتطوير التكنولوجي. وتتطلب هذه النوعية من البحوث التطبيقية تطوير هياكل قانونية ونُظم إدارية مُغايرة لضمان كفاءة تقديم الخدمة المطلوبة، وهو ما تم تطبيقه في المعهد الكوري للعلوم والتكنولوجيا، حيث تم تقديم هذه الخدمة البحثية من خلال إدارة منفصلة عن الإدارة الرئيسية للمعهد.

ونخلص مما سبق إلى أن مؤسسات التعليم العالي في الدول النامية يمكن أن ترتقي بإمكاناتها التمويلية وتضمن التوازن المالي لأنشطتها الأكاديمية من خلال تعبئة موارد إضافية من خلال المؤسسات غير الحكومية. وقد أفادت الدراسات المقارنة أنه يصعب حتى على الدول- التي تخصص نسبة عالية من إنفاقها العام للتعليم العالي- أن تتفادى التقلبات قصيرة الأجل

في الموارد المالية، مما يؤدي إلى تراجع قدرتها على إدارة أنشطتها التعليمية بكفاءة. ومن هنا فإن توجه الجامعات الحكومية إلى إلغاء الدعم على الأنشطة غير التعليمية، وزيادة الرسوم الدراسية، وتعظيم الفائدة من المنح والهبات والقروض الميسرة من القطاع العائلي والخاص، وإنشاء وحدات قادرة على توليد الدخل الذاتي، سيسمح ببناء قاعد تمويلية أكثر تنوعًا وأكثر ثباتًا. ويمكن للجامعات الحكومية- في هذا الصدد- أن تضع هدفًا كميًّا يتمثل في السعي إلى تحقيق نسبة تغطي نحو (٣٠٪) من إجمالي الإنفاق الجاري من خلال التمويل من مصادر غير حكومية، وهي نسبة ممكنة التحقيق على مستوى الدول النامية، أخذًا في الاعتبار أن بعض الدول مثل الأردن، وشيلي، وكوريا قد تخطت هذه النسبة بالفعل. يُضاف إلى ما سبق، أن تعبئة موارد مالية إضافية من القطاع الخاص تجعل مؤسسات التعليم الحكومية أكثر استجابة لمؤشرات الطلب على خدمات التعليم العالي. كما أن مشاركة الطلاب- في سداد الرسوم الدراسية- يجعلهم أكثر جدية في اختيار برامجهم الدراسية والعمل الدءوب من أجل تقليل فترة دراستهم.

هذا، وتكون الفائدة الناتجة عن زيادة التمويل من القطاع الخاص والعائلي مرتفعة- بشكل كبير- في حالة الدول التي تستخدم معظم التمويل من الموازنة العامة في سداد مخصصات الرواتب والأجور. وبذلك يصبح التمويل الإضافي من القطاع الخاص- المستخدم في شراء المواد التعليمية مثل الكتب، ومستلزمات المعامل البحثية، ودعم البحوث العلمية، ومكافآت الأداء- بمثابة أداة للارتقاء بجودة العملية التعليمية والبحثية بالجامعات الحكومية.

هذا، وتُمثل برامج الدعم الحكومي للطلاب المتميزين من محدودي الدخل سياسة مُكملة لمشاركة الطلاب القادرين في تكلفة الخدمات الدراسية، حيث يساهم هذا التزاوج بين السياستين- بالإضافة إلى التمويل الحكومي- في الوصول إلى مستوى أعلى من تغطية تكلفة برامج التعليم العالي، وتحقيق أهداف الارتقاء بجودة العملية التعليمية والبحثية، مع الحفاظ - في الوقت نفسه - على المساواة في حقوق الالتحاق بنظم التعليم العالي أمام كل شرائح المجتمع.

تأسيسًا على ما سبق، اتجهت بعض الدول النامية إلى تطبيق نوعية من القروض الدراسية ذات أقساط السداد الثابتة (Fixed repayment Loan Schemes) تغطي المصروفات التعليمية أو تكلفة الإعاشة للطالب بحيث يقوم بسداد أقساطها على فترات مستقبلية من الدخل الذي سيحققه بعد تخرجه. غير أن تجربة تطبيق القروض الدراسية في نحو خمسين دولة صناعية ونامية كانت مُخيبة للآمال. ويعود ذلك في الأساس إلى الصعوبات الناجمة عن تضخم أسعار الفائدة المُطبقة، وزيادة معدل القروض المعدومة أي التي لا يتم سداد أقساطها أو جزء منها، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة إدارة هذه القروض. فقد أوضحت دراسة تحليلية حول مزايا القروض الطلابية وعيوبها أن معدلات سداد أقساط القرض كنسبة من حجم التمويل تتراوح من (١٩٪) في البرازيل، و(٣٠٪) في كينيا، و(٥٠٪) في اليابان، و(٧١٪) في الولايات المتحدة الأمريكية إلى نحو (٧٤٪) في إنجلترا في المتوسط. ويؤدي هذا التعثر في سداد القروض إلى ضرورة إيجاد وسائل تمويل بديلة. وتبين مؤشرات التعليم العالي أن القروض الدراسية – التي حققت الأهداف التمويلية المرغوبة والمعدلات المطلوبة لكفاءة الأداء الإداري – لم تغطِّ نسبة أكبر من (١٠٪) من المجتمع الطلابي في المتوسط.

ونظرًا للنجاح المحدود للقروض الدراسية ذات المعدلات الثابتة لسداد الأقساط، اتجه عدد متزايد من الدول إلى تطبيق نوعية من القروض يتم حساب معدلات سداد أقساطها كنسبة من الدخل السنوي الذي يحققه الخريج (Income- Contingent Loans). وتتميز هذه النوعية من القروض بسهولة إدارتها نظرًا لأنها تتشابه- إلى حد كبير- مع نظم إدارة الضرائب على الدخل وبرامج التأمينات الاجتماعية.

وفي كل الأحوال، فإن هذه القروض حققت التوازن المطلوب بين معدلات تغطية أصل القرض من ناحية، ومرونة عملية إدارتها من ناحية أخرى. وتُفيد بعض تجارب التطبيق أن السويد قد خفضت أقساط سداد القروض الطلابية إلى نحو (٤٪) من دخل الخريج، وذلك لتقليل فرص التعثر في سداد القروض. كما توجهت جامعة غانا إلى إدارة هذه النوعية من القروض من خلال نظام التأمينات الاجتماعية. وفي أستراليا اتجهت سلطات التعليم العالي إلى التوسع في هذه النوعية من القروض، من خلال ربط أقساط سدادها بالنظم المتبعة في تحصيل الضرائب على الدخول، حيث تم تحديد معدلات السداد بنسب تتراوح من (١٪) إلى

(٤٪) من إجمالي الدخل العام وفق شريحة الإيرادات التي يحققها الخريج. وتشير نتائج أحد الدراسات عن التعليم العالي في أستراليا إلى أن وجود نظام شامل للقروض الدراسية، ساهم في نجاح تطبيق برامج مساهمة الطلاب في تكلفة التعليم العالي وزيادة معدلات الالتحاق ببرامج التعليم العالي بنحو (٣٠٪) خلال السنوات الخمس الأخيرة، دون الحاجة إلى حدوث زيادة ملموسة في الدعم الحكومي لأنشطة التعليم.

وتمثل النوعية الثابتة من القروض الطلابية إحدى السياسات التي أثبتت نجاحها ويمكن التوسع في تطبيقها في المستقبل، شريطة توافر نظم متطورة للتأمينات الاجتماعية والضرائب على الدخل، إلى جانب بناء قاعدة بيانات دقيقة عن الدخل الفردي، ووجود قدرة تنظيمية للإدارة المرنة للقروض. ورغم سعي الحكومات الوطنية إلى توفير القروض الميسرة للطلاب المتميزين وغير القادرين ماليًّا لاستخدامها في سداد المصروفات الدراسية، فإن هناك العديد من الطلاب الذين يصعب عليهم أيضًا توفير تكلفة إعاشتهم خلال فترة الدراسة. وبهدف ضمان تساوي حقوق الالتحاق لمعظم الشرائح الطلابية، تتجه بعض الحكومات إلى دعم الطلاب المتميزين علميًّا لاستكمال دراستهم الجامعية. وعندما اتخذت دولة الفلبين قرارًا برفع معدلات الرسوم الدراسية، قامت- في الوقت نفسه - بإنشاء صندوق لدعم الطلاب الذين ينتمون إلى عائلات ذات دخل منخفض من خلال منح وإعانات.

وفي جامعة القاهرة، تقوم مكاتب رعاية الشباب بالكليات ببحوث اجتماعية عن الطلاب محدودي الدخل بهدف إعفائهم من جزء من المصروفات الدراسية. ويمثل نظام التكافل الاجتماعي الذي تتبناه كلية التجارة بجامعة القاهرة أحد الأنظمة الواعدة لدعم الطلاب. إذ أنشأت الكلية صندوقًا للتكافل الاجتماعي يُموَّل من خلال منح مالية يقدمها القطاع الخاص بوجه عام، ورجال الأعمال من خريجي الكلية على وجه الخصوص. ولضمان تحقيق الفائدة المرجوة من الصندوق، فإن أمواله تستخدم في الدعم العيني للطلاب، من خلال سداد تكلفة الغذاء بالجامعة أو توفير ملابس بالاتفاق مع بعض الشركات الإنتاجية، أو سداد قيمة الكتب الدراسية. هذا وقد قامت الكلية بإعداد قاعدة معلومات متكاملة عن الطلاب، تتضمن مؤشرات دالة على الحالة الاجتماعية لعائلاتهم، من حيث القدرة على سداد الالتزامات المالية لدراسة أبنائهم.

وأخيرًا تمثل برامج الدراسة والعمل بعض الوقت للطلاب (Student Work- Study Program) إحدى الطرق البديلة للمساعدة المالية، حيث يمكن للطالب غير القادر أن يُكلف ببعض الأعمال الجزئية واستخدام عائدها لسداد التزاماته المالية خلال الدراسة. وبالطبع فإن تطبيق هذا البرنامج يكون أكثر نجاحًا على مستوى الدراسات العليا، حيث يكون الطالب قد أنهى دراسته الأساسية الجامعية واكتسب الخبرات اللازمة للقيام ببعض الأعمال الأكاديمية والإدارية بالجامعة أو خارجها.

ويتضح مما سبق أن العنصر الأساسي في نجاح البرامج التمويلية للطلاب هو القدرة التنظيمية والإدارية للموارد المُتاحة. وتقترح العديد من الدراسات أن يكون الدعم المالي للطلاب غير القادرين عن طريق المنح أو القروض أو العمل الجزئي بأجر من خلال جهاز مركزي، بحيث يمكن للطالب الحصول على المساعدة المالية من المؤسسة التعليمية التي يرغب في الدراسة بها. ويتميز هذا التوجه بأنه يُحفز المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي للارتقاء بالأداء الأكاديمي من ناحية، ويعطي للسلطات الحكومية مؤشرات مفيدة عن التعليم العالي والطلب على الخدمات الدراسية، وبذلك لا يكون للحكومة اتخاذ قرار توزيع الموارد المالية، ولكنها تترك للطالب نفسه حرية اختيار المؤسسة التعليمية التي ستستفيد بالدعم المالي.

كفاءة تخصيص الموارد المالية

لا تزال الميزانية العامة للدولة تمثل أهم مصادر تمويل نظم التعليم العالي في الدول النامية. وفي ظل التراجع المتوقع مستقبلاً لدور الدولة في دعم التعليم العالي والبحث العلمي، يصبح تحقيق التخصيص أو الاستخدام الأمثل للموارد المالية أمرًا ضروريًّا. وتأسيسًا على ذلك، فإنه يتعين على الحكومات الوطنية أن تضع نظمًا متكاملة تتضمن الضوابط والمعايير التي تسمح بالتخصيص الأمثل لجوانب الإنفاق على التعليم وتحقيق أفضل استخدام للموارد المالية الحكومية المحدودة.

ويمكن تصنيف الأساليب المتبعة بالجامعات لإعداد موازناتها المالية على النحو التالي:

- الميزانيات التفاوضية: (Negotiated Budgets)، وهي الميزانيات التي تتحدد من خلال التفاوض بين إدارة الجامعة والسلطات الحكومية المختصة مثل وزارة المالية ووزارة التخطيط.

- الميزانيات المعتمدة على مُدخلات العملية التعليمية: (Input-based budgeting) وهي الميزانيات التي تتحدد أبوابها بصيغة محاسبية تعتمد على معدلات الالتحاق بالمؤسسة التعليمية، ونصيب الطالب من الإنفاق الجاري والرأسمالي للوصول إلى النسب المالية لتوزيع الموارد.

- الميزانيات المعتمدة على مخرجات العملية التعليمية: (Output-based budgeting) وهي تمثل نوعية من الميزانيات التي تعتمد في تخصيص الموارد المالية العامة للمؤسسات التعليمية على معيار أعداد الخريجين ومستوى كفاءتهم العلمية.

- الميزانيات المعتمدة على كفاءة العملية التعليمية: (Quality-based budgeting) وهي الميزانيات التي تعتمد على ربط تخصيص الموارد المالية الحكومية بمستويات أداء المؤسسات التعليمية.

وتفيد مؤشرات التعليم العالي على المستوى الدولي أن الميزانية التفاوضية تمثل أكثر الوسائل شيوعًا لتوزيع الموارد المالية العامة على المؤسسات التعليمية. وفي أغلب الأحيان تتحدد مخصصات أبواب الميزانية- وفق هذا الأسلوب- بناءً على حجم التمويل خلال السنة السابقة، وكذلك وفق التوجهات الاقتصادية والمالية للحكومة فيما يتعلق بتخصيص الموارد. وبالطبع، فإن هذا الأسلوب في تقدير الميزانية يعجز عن توفير الحوافز اللازمة لتحقيق كفاءة الأداء المالي من ناحية، ويؤدي إلى صعوبة مواءمة الموارد المالية المتاحة للتقلبات في المناخ التعليمي، من ناحية أخرى.

ومن المؤكد أنه يصعب على الحكومات- في ظل غياب معايير موضوعية للتقييم ومعلومات كافية عن أداء المؤسسات التعليمية الوطنية- أن تحقق التوزيع الأمثل للموارد المالية العامة على الجامعات. ومن هنا يغيب عن متخذ القرار السياسي معايير أخرى هامة؛ مثل كفاءة أداء المؤسسات التعليمية، وضمان جودة برامجها الأكاديمية عند توزيع الموارد المالية العامة.

وبناءً على ما سبق، فإن توجه معظم الحكومات- عند حدوث تخفيض عام في الإنفاق الحكومي- أن تجري تخفيضات متساوية على معظم بنود ميزانية التعليم، دون القيام بدراسة للبرامج الدراسية والنظم الأكاديمية التي يمكن تخفيضها دون أن تؤثر- بشكل كبير- في معدلات أداء نظام التعليم العالي ككل. ونظرًا للعيوب الناجمة عن تطبيق أسلوب الموازنات التفاوضية، فقد اتجهت بعض الدول- مثل كندا والصين وفرنسا والمجر وإندونيسيا واليابان والنرويج والسويد ونيجيريا وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة وفيتنام- إلى تطبيق أسلوب للتمويل يعتمد على مدخلات العملية التعليمية. وترتبط الصيغة الرياضية المستخدمة في توزيع الموارد المالية العامة على عدد من المتغيرات التعليمية- في شكل أوزان نسبية- مثل أعداد الطلاب المسجلين في مختلف التخصصات، والمراحل الدراسية التي تقدمها المؤسسة التعليمية (المرحلة الجامعية الأولى ومرحلتي الماجستير والدكتوراة)، والخصائص المميزة للمؤسسة التعليمية- والتي تتضمن الموقع الجغرافي وحجم الأنشطة الأكاديمية ومستويات تنوعها- بالإضافة إلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي للطلاب ومستواهم الأكاديمي. وبحساب الأوزان النسبية للمتغيرات التعليمية يمكن التعرف على مدى التباين بين التكلفة التي تحتاجها المؤسسات التعليمية أو التخصصات الأكاديمية البديلة. وبالطبع تختلف تكلفة الطالب في قطاع العلوم الطبية أو الهندسية عن تكلفته في قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية. ولكن يُلاحظ أن آليات التمويل المعتمدة على مدخلات العملية التعليمية تعاني من بعض القصور: ففي حين يراعي هذا الأسلوب التكلفة التي تتحملها المؤسسة التعليمية، إلا أنه يحفز المؤسسات التعليمية على تحسين مستويات أداء برامجها ونظمها الأكاديمية وتقليل تكلفة تنفيذها، وهو ما يتطلب إضافة بعض القواعد إلى صيغة توزيع الموارد المالية بحيث تعكس كفاءة الأداء عند المُفاضلة بين المؤسسات التعليمية.

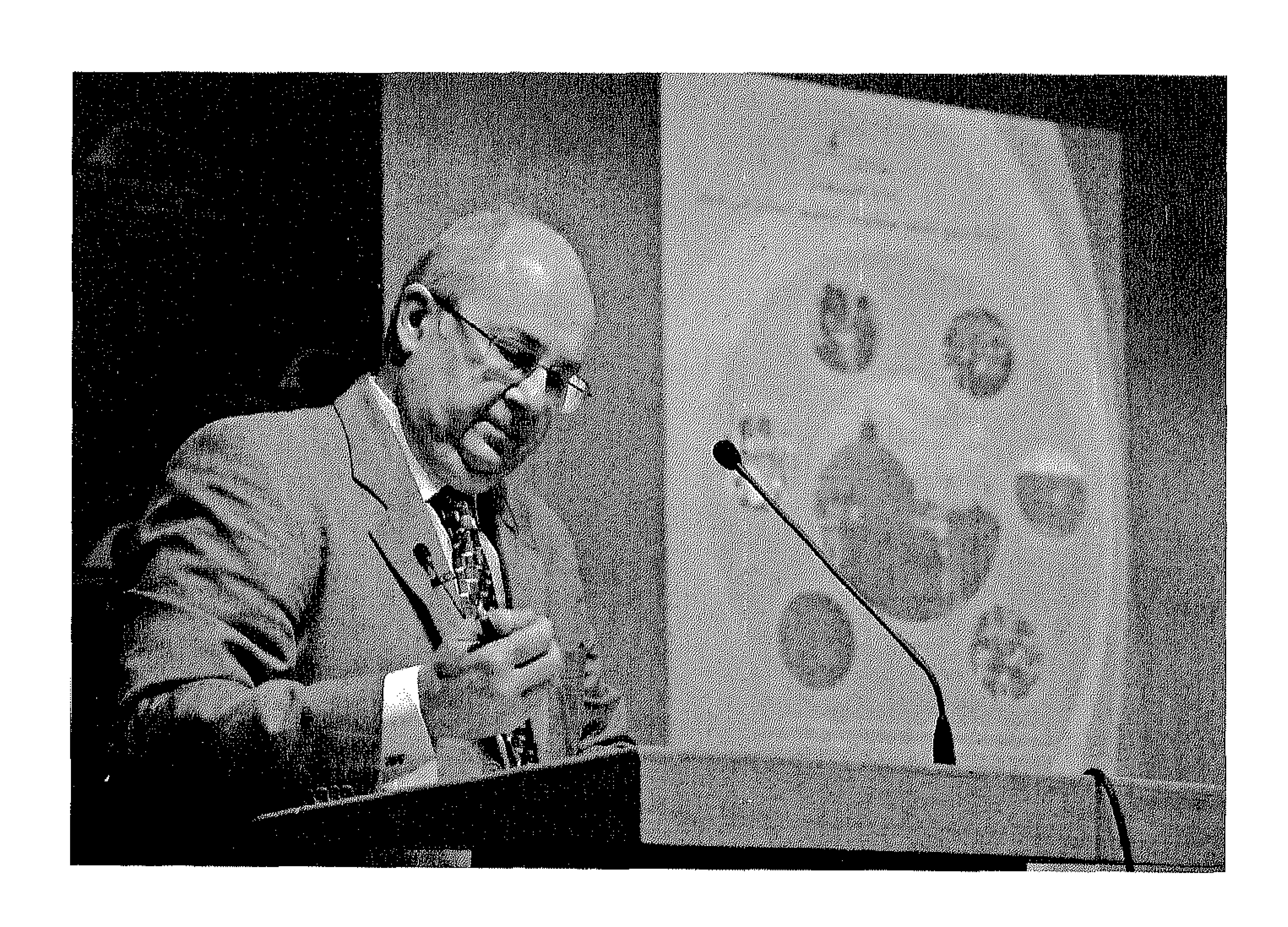
وللتغلب على عيوب النظام المعتمد على مدخلات العملية التعليمية، اتبعت بعض الدول أسلوبًا تمويليًا يعتمد على قدرة المؤسسات التعليمية على إعداد خريجين على مستوى مقبول من الكفاءة. ففي دول مثل أستراليا والدنمارك وهولندا، ساهم الأسلوب المعتمد على مخرجات العملية التعليمية في تقليل تسرب الطلاب ومعدلات رسوبهم، بالإضافة إلى تحسين كفاءة نظم التعليم العالي الحكومية واستخدام الموارد المالية العامة. وتكمن أهم عيوب هذا الأسلوب في تركيزه على عدد الخريجين أكثر من جودة مستوى البرامج التي تقدمها مؤسسات التدريب والتعليم. أما

الأسلوب الحديث للتمويل- الذي بدأت في استخدامه في بعض الدول- فيتجه إلى تخصيص نسبة أعلى من الدعم المالي الحكومي إلى المؤسسات التعليمية الأكثر جودة في الأداء وأكثر قدرة على تنظيم العملية التدريسية والبحثية.

وعلى وجه العموم، فإن الصيغ المستخدمة لتمويل ميزانيات المؤسسات التعليمية، يجب أن تتسم بالشفافية والمرونة، وتأخذ في اعتبارها التكلفة المعيارية لمختلف المستويات التعليمية والبرامج الأكاديمية. بالإضافة إلى أنه يجب أن تشجع الصيغة التمويلية الجودة الداخلية للمؤسسات، من خلال ربط حجم التمويل بالفترة الزمنية اللازمة للحصول على الدرجة الجامعية، كما يجب أن تعكس الصيغة المستخدمة في إعداد الميزانية التعليمية التوجه إلى تقليل الإنفاق على الأنشطة غير التعليمية والتركيز على التدريب والبحث العلمي.

الفصل الثامن

الخاتمة



مقدمة

احتفلت مصر بإنشاء أول جامعة مصرية في شهر ديسمبر من عام ١٩٠٨ كجامعة أهلية تهدف إلى تنمية الموارد البشرية الوطنية وتطوير البحوث وخدمة المجتمع، ثم شهدت فيما بعد تغيرات في هيكلها وحجم أنشطتها، حيث أصبحت جامعة حكومية في عام ١٩٢٥، ثم تغير اسمها إلى جامعة القاهرة في عام ١٩٣٥. وخلال هذه الفترة الزمنية قامت الجامعة بإنشاء العديد من التخصصات العلمية والأدبية والتوسع في عدد أعضاء هيئة تدريسها وطلابها على حدٍّ سواء.

وفي عام ١٩٣٦، تم إنشاء فرع جامعة القاهرة بالإسكندرية ليصبح فيما بعد جامعة الإسكندرية؛ حيث توالى إنشاء الجامعات الحكومية فيما بعد – بدءًا من جامعة عين شمس في بداية حقبة الخمسينيات من القرن الماضي– لتصل إلى نحو (١٧) جامعة في عام ٢٠٠٨.

هذا، وقد اعتمدت منظومة التعليم العالي المصرية بالأساس على الجامعات الحكومية لإتاحة فرص التعليم العالي في كافة التخصصات العلمية والأدبية حتى صدور القانون (١٠١) لعام ١٩٩٢ المنظم لإنشاء الجامعات الخاصة التي وصل عددها في عام ٢٠٠٨ إلى (١٦) جامعة خاصة. ويتم في الوقت الراهن تعديل هذا القانون ليتضمن – في نفس الوقت– إنشاء جامعات أهلية غير هادفة إلى الربح.

وفي ظل المناخ التعليمي الجديد في الألفية الثالثة، والتوسع غير المسبوق في تقديم خدمات التعليم العالي من الجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد العليا، ونظرًا لمرور مائة عام على البدء في النشاط الجامعي المصري، فإنه يتعين تقييم ومراجعة الأوضاع التي آلت إليها الجامعات والمسارات المتعددة التي سلكتها خلال هذه الفترة الزمنية، بُغية السعي إلى الارتقاء بكفاءة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق متطلبات ضمان الجودة ومواجهة التغيرات الحديثة في سوق العمل في ظل عصر العلم والمعرفة بالألفية الثالثة. وهو ما يجب أن يتم بالتفاعل مع الأطراف ذات الصلة وهو الإدارة الجامعية وأعضاء هيئة التدريس والطلبة.

ولعل الأوضاع التي يعاني منها الطلبة عند خروجهم إلى سوق العمل نتيجة عدم التكافؤ بين المهارات التي تعلموها في الجامعة وبين احتياجات سوق العمل في عصر يتسم بالديناميكية وسرعة التغيير. حيث فرض هذا الواقع على الطلاب حالة من اليأس مما جعلهم عاجزين عن استيعاب هذا التناقض؛ فهم لا يطلبون من الجامعة أكثر من الشهادة. أما الانخراط في سوق العمل فله متطلبات أخرى يبحثون عنها خارج الجامعة ، ويعتبر هذا الوضع أحد أسباب رفض الطلاب للمنظومة التعليمية القائمة والذى يؤدي استمرارِه إلى تراكم آثاره السلبية على الجامعة. أما الأساتذة وهم أحد العناصر المهمة في الجامعة لأنه العنصر الثابت (على عكس الطلاب) فقد حدث تحول شديد في أوضاعهم مما أثر سلبيًّا عليهم. وبالنسبة للأساتذة نجد ظروف العمل غير المناسبة من حيث التدريس وفعاليات العمل وظروف البيئة في مجالات البحث العلمي ؛مما أوجد في النهاية نوعًا من اللامبالاة وفقد الروح المعنوية، والذي ينعكس هذا في بروز ظواهر سلبية مثل المتاجرة بالكتاب الجامعي والتوسع في الدروس الخصوصية ،بالإضافة إلى عزلة الإدارة التي تعاني من حالة عدم الرضا عنها نتيجة التخبط في القرارات. والنتيجة أن العملية التعليمية (بمعناها التعليمي والتربوي الحقيقي) أصبحت تعاني من أوجه قصور متعدده بالرغم من الحجم الكبير للطلبة والأساتذة، وهو ما يمكن رصده من خلال انقطاع التواصل بين الإدارة والطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

إن الأساس في إنشاء أية جامعة هي أن تتأسس بناءً على مشروع علمي ثقافي يسهم في تثقيف وتنوير وتحفيز قوى التقدم والتنمية مع ضرورة التأكيد على فكرة الحرية الأكاديمية. فالجامعات الناضجة قامت على هذه الأسس التي تجعل من الجامعات مشروعات لتطوير المجتمع وليس مشروعات بغرض الربح، وهو الشيء الذي يمكن الوصول إليه من خلال وجود مشاركة فاعلة للطلبة ومؤسسات المجتمع المدني.

وقد عكست محصلة المناقشات في فصول هذا الكتاب والتي تمثل وجهة نظر التكنوقراط من العاملين بالتعليم العالي، وتعبر أيضًا عن وجهة نظر المفكرين والخبراء الاقتصاديين، وكذلك رؤية المستثمرين في التعليم العالي والجامعات الخاصة، وهناك شبه اتفاق على أن الإجابة عن هذا السؤال المحوري المتعلق بإمكانية إصلاح منظومة التعليم هي «نعم»، لكن من خلال تطبيق شروط ضرورية لابد من الأخذ بها وإعمالها حتى يمكن تطبيق معايير الحوكمة من

أجل الوصول للجودة والتنافسية وفقا للمعايير الدولية وتمثل هذه الشروط ما يلي:

- ضرورة وضع رؤية إستراتيجية قومية لمظومة التعليم والبحث العلمي تحدد بدقة دور المعرفة في تحقيق أهداف التنمية والمطلوب من مؤسسات التعليم العالي بصفتها مؤسسات منتجة للمعرفة. وأن تتدرج هذه الرؤية في تفاصيلها حتى تصل لمستوى الرؤية الإستراتيجية لكل جامعة. فالمفروض أن الرؤية على المستوى القومي تتضمن مؤشرات تخطيطية وموجهات كلية، يتم فى إطارها -وبما لا يتناقض معها- قيام كل جامعة بوضع الخطة الاستراتيجية الخاصة بها.

- ضرورة إعادة النظر في نمط وأساليب الإدارة الجامعية بحيث تتلاءم مع أهداف التعليم الجامعي وتوجهاته الاستراتيجية، وبما يواجهه من مشكلات واحتياجات لكلٍّ من الطالب والأستاذ الجامعي.

- ضرورة وضع تصور مستقبلي للجامعة المصرية يتناسب مع الإمكانيات المتاحة ومع الظروف الحالية للمجتمع المصري والمناخ الاقتصادي والاجتماعي السائد وضرورة الاستجابة للتطورات الهائلة التي تحدث على صعيد العالم.

- ضرورة تحويل الجامعة الحكومية إلى مؤسسة عامة مستقلة والجامعات الخاصة إلى مؤسسة غير هادفة للربح، حتى يمكن تجاوز واقع التدخل في شئون الجامعة-عامة كانت أو خاصة- ويتطلب ذلك استقلال الجامعة ماليـًّا وإداريـًّا، من خلال.تطوير أساليب إدارتها وتنويع مصادر تمويلها وطرق تخصيص مواردها مع وضع نظم مالية ومحاسبية اكثر انضباطا ومرونة والعمل علي توفير نظم وسياسات مجتمعية لتمويل دراسة الطلبة فى الجامعة.

- ضرورة توفير إطار عام ينظم العملية التعليمية؛ فالتعليم العالي له طابع قومي يفترض وجود قانون واحد ينظم العمل بالجامعات الخاصة والعامة، ويهدف إلى تحقيق الجودة والارتباط بالسوق الوطنية العالمية وتحقيق حد أدنى من التوافق على صعيد المجتمع كله.أي أن القانون المقترح يمثل أطارًا عامًا لمظومة التعليم العالي متكاملة وشاملة تمثل أنواع المؤسسات التعليمية، على أن ينبثق عنه قوانين تفصيلية تحدد خصائص وقواعد إنشاء وعمل كل نوعية من هذه المؤسسات الجامعية.

- ضرورة تجاوز حالة الخلط في توزيع الأدوار والمهام على القائمين بالعملية التعليمية نتيجة عدم التخطيط الجيد. فأعضاء هيئة التدريس يتم تحميلهم بالمهام الإدارية وهو ما يشغلهم عن مهمتهم الأصلية وهي القيام بالعملية التعليمية والبحثية، ولذلك يجب تحديد الأدوار بدقة وشفافية مع ضمان تفرغ أعضاء هيئة التدريس لعملهم العلمي والأكاديمي، ويرتبط بهذا الموضوع أيضًا توزيع الادوار والمهام بين المؤسسات المسئولة عن التعليم العالي في مصر وهي وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات ولجانه المتخصصة ثم الجامعات والأقسام العلمية.

- ضرورة الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والنفسية والوجدانية في إعداد الطالب.لأن هذه الجوانب لا تزال مهملة في منظومة التعليم القائمة؛ حيث يجب الاهتمام بتنمية الشعور بالأخر، وتنمية الاعتماد الذاتي على النفس وتدعيم ثقافة المشاركة، وتنمية مهارات الانضباط واستخدام الوقت والتعلم الذاتي والعمل الجماعي؛ بما يعني تنمية ثقافة المواطنة حتى يستطيع الطالب أن يباشر ما تعلمه في الجامعة عندما يتخرج.

- ضرورة الاهتمام بتقنين دور كل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في حوكمة الجامعات، من خلال وضع قواعد ولوائح تنظم مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلبة في تقرير شئون الجامعة وإدارتها وصناعة القرار، على اعتبار أن هذا الدور أحد حقوقهم، مع التأكيد على أن الالتزام بذلك يمثل أحد معايير ضمان جودة الجامعة واعتمادها.

- يجب أن يكون التمثيل الطلابي في الحوكمة تمثيلاً حقيقيًا ومؤثرًا وليس رمزيًا، كما يجب أن تبدأ مشاركة أعضاء هيئة التدريس من أسفل إلى أعلى، أي تبدأ من القسم العلمي باعتباره الوحدة والكيان الأساسي للنشاط التعليمي، حيث إنه الأكثر قدرة على تحديد احتياجاته من العملية التعليمية ومناقشتها في مجلس الكلية الذي ينسق بين الأقسام العلمية، تمهيداً لاعتمادها على مستوى الجامعة.

- لا يوجد ما يمنع أن يكون هناك مجلس أعلى للجامعات يضم رؤساءها إلى جانب ممثلين عن الحكومة ورجال الأعمال والمجتمع المدني وكل أصحاب المصالح والأطراف بشكل متوازن.

- من الضروري بالنسبة للجامعات الحكومية، وجود مجلس فاعل -يشكّل بالانتخاب- ويضم ممثلين عن الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والممولين سواءً من الحكومة أو القطاع الخاص، وأيضا ممثل عن إدارة الجامعة. على أن يتم انتخاب هذا المجلس بشكل دوري، ويكون من ضمن مهامه الرئيسية صياغة خطة الجامعة ووضع استراتيجيات تنفيذها ورسم سياساتها التعليمية والبحثية.

- يجب إبعاد الجامعات الحكومية عن المؤثرات أو التوجيهات السياسية وضمان توجهها بالدرجة الأولى لخدمة السوق من خلال توفير الخريجين بنوعية وتخصصات ومستوى يتواءم مع متطلبات عصر العلم والمعرفة بالألفية الثالثة.

- ضرورة الالتزام بمركزية الرؤى المتكاملة والتخطيط الاستراتيجي واللامركزية والتمويل وإدارة التعليم، وضمان مشاركة مجتمعية ورؤية واضحة لدور القطاع الخاص، ووجود مؤشرات حقيقية للتقييم المؤسسي تنفذه جهة مستقلة تمامًا لضمان الجودة للاعتماد.

- ضرورة التحديد الدقيق والمرن لنوعية الخريج المطلوب من مؤسسات التعليم العالي بحيث تكون له القدرة على المنافسة الدولية والتفاعل مع سوق العمل وفق المعايير الدولية، ومن خلال ما يمتلكه من المهارات اللازمة لسوق العمل، وأن يكون قادرًا على التعلم الذاتي، ولديه القدرة على الابتكار والإبداع.

- ضرورة إعادة هيكلة الموازنات المالية في الجامعات الحكومية، وإتاحة الفرص للجامعات الحكومية للبحث عن موارد بديلة وتمويل من خلال ارتباطها بالصناعة وتسويق خدماتها بقطاعات المجتمع الأخرى في الداخل والخارج.

- ضرورة السماح بإنشاء فروع للجامعات المصرية في الدول العربية مع ضمان جودة ما تقدمه من خدمات تعليمية وبحثية وفق ضوابط ومعايير تحددها مؤسسات التعليم المصرية.

- ضرورة العمل على إتاحة مجال أكبر للقطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم تحت مراقبة المجتمع من خلال ضوابط عامة تخدم توجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير الموارد البشرية، وإنشاء شركات مساهمة تابعة للجامعات الخاصة لتمويل الطلبة وخلق فرص عمل للخريجين.

- ضرورة أن تقوم الدولة بإعادة النظر في تخصيص أولويات الإنفاق العام من خلال زيادة الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي بصفتهما يمثلان خدمات عامة ذات طابع استراتيجي، مع وضع الضوابط القانونية التي لا تسمح بتدخل أصحاب المصالح الخاصة، وتدعيم الشفافية، وكافة أشكال الرقابة الداخلية من قبل العاملين على إدارة الجامعة، بما يسمح بمراقبة التمويل واستخدامه بالشكل الأمثل.

- ضرورة توفير التدريب العملي إلى جانب التعليم النظري، مع الاهتمام بتعليم اللغة العربية والثقافة والحضارة المصرية، والاهتمام بالبعثات العلمية والدراسية للخارج.

- يجب أن ترتبط الجامعات المصرية بالجامعات الأجنبية-من خلال اتفاقيات تعاون علمي وثقافي-بغية الارتقاء بمستوى التعليم وإصدار شهادات مزدوجة معتمدة من الجامعات المصرية والأجنبية، حتى يتمكن الخريج المصري من العمل في أي دولة أجنبية، وحتى يتمكن الطلبة من الانتقال بين تلك الجامعات بسهولة وبدون أعباء مالية إضافية.

- ضرورة مواجهة مشكلة الأعداد الكبيرة والطلب المتزايد على التعليم العالي من خلال أساليب وحلول غير تقليدية تتوجه إلى تحقيق معدلات الإتاحة المرغوبة مع ضمان جودة الأداء والاهتمام بالتعليم الفني والمهني وتشجع المزيد من الطلاب على الالتحاق به باعتباره مصدرًا لتخريج فنيين ماهرين مطلوبين لسوق العمل، والذي يساعد في ترشيد معدلات الطلب علي خدمات التعليم العالي.

- ضرورة تطوير نظام التنسيق الحالي للقبول بالجامعة من خلال وضع سلسلة من المراحل والشروط للقبول بالكليات والشعب التخصصية بخلاف المجموع كمعيار يؤهل الطالب للالتحاق بكلية بعينها أو في قسم بعينه. إذ يمكن- على سبيل المثال- توزيع الطلاب بعد المرحلة الثانوية والحائزين على حد معين من الدرجات يؤهله لدخول الجامعة على القطاعات الإنتاجية والخدمية لقضاء فترة تدريب وتأهيل مهني يتضح من خلالها مهاراته وقدراته ويحدد من خلالها ميوله الأكاديمية. كما يجب أن يرتبط هذا التوزيع بسجل نتائج الطالب طوال مراحل تعليمه ونوعية المواد التي حاز فيها على تقديرات عالية، ويمكن أن يتم هذا التوزيع من خلال الحاسب الآلي، بحيث تصبح هذه القطاعات شريكة في مسئولية

اكتشاف الطالب لميوله الحقيقية من جهة و تأهيله لامتلاك شروط الالتحاق بالكلية من جهة أخرى. بعد اجتياز هذه المراحل يتم عن طريق الحاسب الآلي توزيع الطلاب على الكليات والشعب وفق تقديراتهم وتأهيلهم ومدى توافق هذا مع الشروط التي تحددها كل كلية أو كل تخصص، وفق الأعداد المتاحة التى يتحكم فيها موارد وإمكانيات الكلية مع العلم أن هذه المرحل سوف تسهم في تقليل الأعداد النهائية التي تلتحق بالجامعة، ولكنها ستساعد في أن تستقبل الجامعة في النهاية الطالب المتفوق و المتقدم.

- يجب تعاون وزارة التعليم العالي والمجالس التعليمية العليا في تحديد الأعداد المناسبة للطلبة في الجامعات (الحكومية والخاصة)، وبما يتوافق مع الإمكانيات الفعلية لهذه الجامعات من معامل ومدرجات وأعضاء هيئة تدريس وفي ظل مستوى محدد لضمان جودة الأداء.

- يجب بمجرد صدور القرار الجمهوري الخاص بإنشاء جامعة خاصة وصدور القرار الوزاري بفتحها وبدء تشغيلها أن تصبح شهاداتها معادلة لشهادات الجامعة العامة.

- ضرورة إعادة النظر في القوانين والتشريعات لضمان دعم وتوسيع مفهوم الشراكة بين القطاع الخاص وبين الجامعات.

- التوجه إلى تقسيم الجامعات الحكومية كثيفة الطلاب ومتعددة التخصصات إلى جامعات ذات أعداد معقولة للطلاب تتناسب مع قدرتها وإمكاناتها التعليمية من ناحية، وتحقق المستويات المرغوبة من جودة الأداء من ناحية أخرى.

- ضرورة عدم إجبار الجامعات الحكومية على القبول بسياسات تتعارض مع رؤيتها ورسالتها وتوجهاتها الأكاديمية والبحثية، وبحيث لا يرتبط الدعم الحكومي بتدخل الدولة في شئون الجامعة والتي يجب الحفاظ على استقلالها. كما يجب إجراء التعديلات القانونية اللازمة والتي تسمح بالفعل بتطبيق اللامركزية. وإمكانية أن تبني كل جامعة شخصيتها المستقلة التي تحدد مجالات تميزها.

- ضرورة ألا تقتصر وظيفة الجامعة في بلدان العالم الثالث على البحث والتدريس، ولكن أيضًا من أجل نشر الثقافة؛ فالجامعة لا يمكن أن تؤدي وظيفتها البحثية والتعليمية إلا

إذا أدت وظيفتها الثالثة وهي نشر الثقافة وخدمة المجتمع وتنمية البيئة المحيطة بها. ولا يمكن إصلاح الجامعة إلا إذا أسهمت الجامعة في إصلاح المجتمع بشكل عام وقامت كمنارة لتأكيد حرية البحث والتفكير، ولكي يتحقق هذا لابد من توفر شروط ثلاثة هي: الاستقلال، والاكتفاء الذاتي، والحرية الأكاديمية. لأن غياب هذه الشروط الثلاث (الاستقلال /الاكتفاء الذاتي/ الحرية) يفقد الجامعة دورها.

- ضرورة القضاء على مشكلة الازدواجية بين التعليم العالي المدني والتعليم العالي الديني.

هذا، ونظرًا لمحدودية الموارد المتاحة فإنه من المؤكد أن الجامعات كلها لن تستطيع أن تخوض في مجال البحث العلمي، ولذلك يجب تحديد ما يعرف بجزر التميز والتي تمتلك فيها الجامعات ميزة نسبية أفضل، وأن تعمل هذه الجزر في مجالات محددة مع توفير كل ما يلزمها من إمكانيات لضمان نجاحها. ويمكن على سبيل المثال البدء في مصر بمجالي السيطرة على المياه، والطبيعة النووية على حسب المناخ التعليمي الجديد بالألفية الثالثة، وأن تتوجه الجامعات عند صياغة خططها الاستراتيجية-إلى تحديد دورها البحثي على مستويين- يحدد المستوى الأول الوزن النسبي للبحث العلمي إلى باقي الأنشطة الجامعية الأخرى، في حين يركز المستوى الثاني على اختيار المجالات البحثية التي تمتلك فيها الجامعة ميزة نسبية في شكل كوادر بحثية متميزة أو معامل متطورة.

وأخيرًا، فإن إصلاح الجامعة يعتبر جزءًا لا ينفصل عن إصلاح المجتمع، فالجامعة كالمرآة تعكس سلبيات المجتمع، ولها أيضًا دور في إصلاحه، ولا حل لمشكلات الجامعات المصرية إلا بوجود طليعة جامعية من الأساتذة المستعدين لتحمل المسئولية والتعامل بصرامة وحزم لإصلاح وتحديث وتطوير المجتمع بوجه عام والجامعة على وجه الخصوص.

ملاحق

ملحق رقم (١): كلمة الدكتور إسماعيل سراج الدين – مدير مكتبة الإسكندرية أمام مؤتمر ح وكمة الجامعات

ملحق رقم (٢): كلمة الدكتور هاني هلال – وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي أمام مؤتمر حوكمة الجامعات

ملحق رقم (٣): أسس ومبادئ تطوير القوانين والتشريعات المنظِّمة لمؤسسات التعليم العالي

ملحق رقم (١)

كلمة الدكتور إسماعيل سراج الدين

مدير مكتبة الإسكندرية

لقد أصبحنا الآن في زمن تدفق المعرفة، ويمكن بنقرة واحدة في شبكة الإنترنت الحصول على معلومات لا حصر لها عن أي شيء نريده ، وهي معارف قد يختلط فيها الغث بالسمين. لذلك فنحن الآن بحاجة ليس فقط الى الحصول على الكم المناسب من المعارف والمعلومات، ولكن أيضا تنقية هذه المعلومات من كل ما يشوبها من أخطاء ومفاهيم غير علمية. وهنا يظهر دور المكتبات، خاصة فى الجامعات، التي سوف تتيح المعلومات للجميع، بالإضافة لربط المعارف باستخداماتها، وربط مراكز المعلومات والمكتبات الجامعية بعضها بالبعض الآخر، لهذا وُضعْت نسبة ٥٠٪ من سكان العالم من خلال شبكة الإنترنت، وذلك بحلول سنة ٢٠١٥، وهو ما يتطلب توفير البنية الأساسية لتحقيق هذا الهدف من تجهيزات ومن تسجيل رقمي للمعلومات وإدخالها على شبكة الإنترنت.

وبكل فخر يقوم الشباب في مكتبة الإسكندرية بدور جليل في هذا المجال، وهو ما سوف يجعل مكتبة الإسكندرية مكتبة عالمية بالفعل وليس مجرد حلم أو شعار. وفي سبيل تحقيق هذا الحلم، سوف توقع المكتبة وبعد أكثر من سنة ونصف من الحوارات مع مكتبة الكونجرس الأمريكية – والتي تعد أكبر مكتبة في العالم– اتفاقية لعمل مكتبة رقمية عالمية للثقافة، سوف تشارك فيها العديد من الهيئات مثل اليونسكو. وقد اختارت مكتبة الكونجرس الأمريكية مكتبة الإسكندرية بوصفها شريكًا أساسيًّا لوضع القاعدة الأساسية لهذا المشروع، الذي سوف يفتح بعد ذلك لكل المساهمات الدولية.

ولقد كان اختيار مكتبة الإسكندرية شريكًا أساسيًّا في عمل هذا الموقع الجديد للمكتبة الرقمية، يستند بالأساس إلى خبرات الشباب المصري ، لذلك سوف تكون النسخة الوحيدة

للمكتبة الرقمية العالمية لمكتبة الكونجرس موجودة في مصر في مكتبة الإسكندرية، مثلها في هذا مثل النسخة الوحيدة لأرشيف الإنترنت الموجودة أيضا في مكتبة الإسكندرية.

هذه المشروعات وغيرها مثل مشروع المليون كتاب الذي يتم بالتعاون مع جوجل، والتعاون مع المكتبات الأوربية والمكتبات الرقمية في الدول الأوروبية، تشير إلى الدور الثقافي الذي تلعبه مكتبة الإسكندرية خاصة في مجال المكتبات الرقمية، وهو دور بالغ الأهمية لكل الجامعات المصرية خاصة مع محاولة بناء شبكة للمعلومات فيما بينها.

وفي الحقيقة أن هناك بعض المشاكل المرتبطة بتوفر الإمكانيات، لكن سوف يتم التغلب عليها، وذلك تلبية للدور الرائد والرئيسي الذي تلعبه الجامعات في نهضة المجتمع وتطوره، على عكس ما يعتقد البعض أن الصناعة هي التي تلعب هذا الدور. فمن خلال شبكة الإنترنت التي تربط كل الجامعات والمراكز البحثية (٣٧٠٠ مؤسسة جامعية ومركز للبحوث) تتدفق كميات هائلة من المعلومات والمعارف التي يتم تحديثها يوميًّا بكميات هائلة؛ هذا التواصل مع الشبكات المعلوماتية تقوم به المكتبات حاليًّا في أغلب الجامعات والمراكز البحثية، التي تعد هي الأساس لهذا النظام الجديد.

وبالتالي، فإن على الحكومة أو إدارة الجامعة التنبه لهذا الدور الجديد لمكتبة الجامعة، وبالتالي منحها مزيدًا من الاهتمام، لما يمكن أن تسهم به على المستوى المحلي أو القومي أو العالمي في دفع عملية التطور.

إلا أن قدرة الجامعة على أن تلعب هذا الدور مرهون بوجود إجابة واضحة على العديد من التساؤلات؛ أولها ماذا يحتاج المجتمع من الجامعات؟ وما هي الموارد المتاحة لها؟ وما هو مدى الاستقلالية المتاحة للجامعة؟ وما هي آليات تقييم الأداء التي تخضع لها الجامعات منذ عقود عديدة؟ ولماذا لم تعمل الجامعات المصرية لتغيير أنظمتها وتطويرها حتى تتناسب مع بنية المجتمع واحتياجاته الآخذة فى التغير؟

توجد اقتراحات بالتعديل والتطوير مقدمة من السيد وزير التعليم العالي حول عدد الجامعات الحكومية والخاصة، وعن شكل التوازن بين الحرية الأكاديمية والاستقلالية، وعن

آليات تقييم الإدارة، وفصل الهياكل التنفيذية .. إلخ، لكن قبل هذا يجب الإجابة على سؤال هام؛ هو ما الهدف من التعديلات المقدمة من الحكومة؟

إن التعديلات المقترحة من الحكومة تعتبر الخطوة الأولى في سلسلة من التعديلات التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية لمؤسسات التعليم العالي التي تبغي التميز والمنافسة، وليس مجرد زيادة أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. ثم إن تطبيق معايير الحكومة يهدف في المقام الأول إلى حل التناقض الموجود الآن بين تضخم أحجام الجامعات وانخفاض جودة الأداء والقدرة على المنافسة، نتيجة تدهور مستوى مخرجات العملية التعليمية والبحثية.

إن قضية الحوكمة في هذا السياق تثير الكثير من التحديات؛ مثل تحدي كيفية الإدارة والتعامل مع الاختلافات بين تلك الجامعات، خاصة في ظل وجود أنواع مختلفة من الجامعات. ومن المتوقع خلال العقد القادم أن يكون لدينا (١٧) جامعة حكومية و(١٩) جامعة خاصة، وهي جامعات تهدف إلى الربح، بيْدَ أن الوضع سوف يختلف عند ظهور جامعات غير هادفة للربح، فضلاً عن وجود مؤسسات بحثية أخرى تحتاج إليها مصر بشدة، هذه الأنواع المختلفة من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية تتطلب وجود نظام قومي لحوكمة الجامعات بوسعه أن يستوعب الاختلافات بينها في الوظائف والأصول والأغراض والملكيات.

ويتعلق التحدي الثاني، في مدى القدرة على وضع نظام يركز على التمييز وجودة الإدارة والقدرة على التنافس، مع المحافظة على الاستقلالية دون الاعتماد على الآليات المركزية للإدارة، وبمعنى آخر كيفية خلق قوى للتميز وتحسين جودة الأداء تعمل في ظل نظام الحكومة اللامركزي، وبحيث يضمن استجابة كافة المؤسسات الجامعية (حكومية أو خاصة) للحاجة القومية للتميز والمنافسة، واحتياجات التطور.

ويتمثل التحدي الثالث في مدى قدرة الدولة على أن تضع رؤية إستراتيجية ومستقبلية للجامعات، وأن تعمل على تطبيق هذه الإستراتيجية وتحقيقها بما لا يخل بالمستويات الأكاديمية والاستقلالية والمحاسبة والاختلافات النوعية بين الجامعات، وبما يسمح بمشاركة المستفيدين من داخل الجامعات وخارجها في وضع السياسات العامة، التي يجب أن ينظر إليها باعتبارها وسائل لتحقيق الأهداف والمهام الإستراتيجية للجامعة.

ولذلك يخطط هذا المؤتمر إلى طرح بعض القضايا أثناء - الجلسات الرئيسية والجلسات الموازية - لمناقشة التحديات والقضايا المتعلقة بها، بما يسمح بالحوار حولها بشكل أكثر عمقًا وتفصيلاً.

إن مشاركة الخبراء والمفكرين مع الوزراء المعنيين سوف يجعل هذا المؤتمر أكثر حيوية وتفاعلاً حول هذه القضايا الهامة، وإنني على يقين من أن هذا المؤتمر - مثله في ذلك مثل بقية الأحداث الفكرية الهامة التي قامت بتنظيمها مكتبة الإسكندرية- سوف يحقق نجاحًا منقطع النظير.

ملحق رقم (٢)

كلمة الدكتور هاني هلال
وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي

يجب أن نتكلم انطلاقًا من الواقع حتى نستطيع أن نحلل الأمور، وأن نرى مشكلاتنا عن كثب، وحين نتكلم عن حوكمة الجامعات أو إدارة الجامعات كمؤسسة، يجب أن نعي منذ البداية أن الجامعة جزء من منظومة أكبر هي المنظومة التعليمية؛ لذلك لا يمكن الفصل بين حوكمة الجامعة وحوكمة المنظومة التعليمية، بكاملها التي تحكم الجامعات كلها والمؤسسات البحثية.

أيضًا لابد من التوقف عند هذه المنظومة والنظر إليها والتساؤل حول مدى احتياجها إلى إعادة الرؤية، حتى يكون حديثًا واقعيًّا وليس مجرد أحاديث للمسئولين، ولذلك يجب علينا أن نتحدث عن احتياجات وتحديات يتطلبها المجتمع وينبري لمواجهتها ويحتاج إلى التغلب عليها.

والتحدي الأول يتعلق بوضع المنظومة المصرية في سياق المنظومة العالمية، فعندما نتحدث على سبيل المثال عن كوريا وما وصلت إليه من جودة في مستوى التعليم، ومن أبحاث وتطبيقات علمية، نلاحظ أن كوريا لديها منظومة عالمية قادرة على المنافسة. وبالتالي يجب في البداية تحديد موضع المنظومة المصرية مقارنة بالمنظومة في كوريا أو غيرها من البلدان أي على المستوى العالمي ، لكي نعرف المكانة التي تشغلها مصر أو تحتلها في هذا المجال، وبالتالي يصبح مقدار تحسين موقعنا وزيادة قدرة منظومتنا التنافسية على المستوى العالمي بمثابة تحدٍّ واضح ومحدد تغدو جهودنا في مواجهته قابلة للقياس، خاصة أن التنافس يتجاوز قضية الحوكمة أو الإدارة الجامعية ويتعداها إلى عدد الأبحاث العلمية ونوعيتها ومستوى كفاءة أعضاء هيئة التدريس.

والتحدي الثاني الذي يواجهنا كمنظومة، يتعلق بتزايد الأعداد الراغبة في التعلم؛ وفي تصوري أن المنظومة يجب أن تتصدى لاستيعاب هذه الأعداد وتتحملها دون أن يخل هذا بجودة التعليم.

فخلال فترة من الفترات الماضية كانت مواجهة الطلب المتزايد على التعليم الجامعي تتم عن طريق الإثقال على الكليات، فالكلية التي تستوعب مثلا (١٠٠) طالب أصبحت تأخذ (٢٠٠) طالب، وهكذا في كل الكليات، وهي نسبة تزداد سنويًّا بمعدل ١٠٪ من نسبة أعداد الطلاب.

ومشكلة زيادة الكثافة الطلابية مشكلة تعاني منها المنظومة التعليمية في مصر، بغض النظر عن مستوى التعليم، وذلك نتيجة غياب التخطيط الاستراتيجي على المدى الطويل، وهناك مسعى جاد لمواجهة هذا من خلال التخطيط للاحتياجات التعليمية حتى عام ٢٠٢٢، حيث يتم حاليًّا التعرف على الاحتياجات فيما يخص أعداد الطلبة وكيفية تحديد مستوى تعليمهم ونوعه ومتطلباته. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل نمتلك حقًّا الموارد اللازمة لإنشاء كليات جديدة للطلاب الراغبين في الالتحاق الجامعة؟ وهل لدينا رأس المال الكافي لإنشاء كليات خاصة يمكنها أن تستوعب هذه الأعداد من الطلاب؟ وهل المجتمع قادر على أن يعلم أبناءه في كليات خاصة بالأسعار التي تقدمها هذه الكليات؟ لقد سعى التخطيط الاستراتيجي إلى وضع إجابات للأسئلة التي ترتبط بهذه التحديات.

يتمثل التحدي الثالث في محدودية الموارد، وهي حقيقة يجب إن نتقبلها ونتعامل معها، فرغم كل المحاولات لزيادة هذه الموارد فهي أقل بكثير من الطموحات الراهنة، وهو ما يفرض علينا إعادة ترتيب أولوياتنا وترشيد نفقاتنا من خلال مزيد من أحكام منظومتنا التعليمية وإتقانها للحصول على أكبر عائد ممكن بصفة سريعة، وذلك فى إطار خطة عامة تمتد حتى خمس سنوات تكون الرؤية فيها واضحة.

ويرتبط التحدي الرابع بالموروث الثقافي الموجود لدينا وهو من أكثر التحديات صعوبة، فهناك العديد من الممارسات والقوانين والعادات والسلوكيات التي تم اعتيادها في منظومة التعليم العالي، وأصبحت مواجهتها غاية في الصعوبة. فعلى سبيل المثال، مازالت إلى اليوم عضوية لجان الترقية بالأقدمية، ونسأل: هل من المنطقي أن يقوم أستاذ يحتمل أنه توقف عن الإنتاج البحثي منذ عام ١٩٩٦ مثلا -أي منذ عشر سنوات- بتحكيم أبحاث أنجزت سنة ٢٠٠٦؟ وبالمثل تلاشت أهمية الكفاءة العلمية في تولى المناصب داخل الجامعة؛ حيث أصبح تعيين رئيس الجامعة أو عميد الكلية من خلال أقدميته أو سنه، ولقد أصبح هذا الموروث

من أصعب التحديات التي لابد من تغييرها في الجامعة. كذلك أصبح من النادر أن نجد من بين الطلاب من يهتم أو يبالي بمتابعة الأستاذ أو القائم بالتدريس في حضور محاضرته، وهذا أمر وارد، ولكن هل يحق للأستاذ التقاعس عن القيام بواجبه؟ إن الأستاذ مواطن والطالب مواطن بدوره، ولابد للجميع أن يقوم بواجبه على أكمل وجه.

إن الحوار المجتمعي العام والجامعي والتصارح حول مثل هذه السلوكيات والممارسات هو أفضل السبل لمواجهتها، وبالفعل هناك حوار جاد حول هذه القضايا تم فيه تناول التشريعات والعديد من الموروثات، ويتم الآن تجميع نتائج هذه الحوارات واتجاهاتها حتى يمكن إجراء التغيير المطلوب بأقل التأثيرات السلبية الممكنة.

هذه التحديات الأربعة هي -في تصوري- ما يجب أن نتصدى له في الفترة القادمة، خاصة أن المنظومة بوضعها الحالي أصبحت لا تصلح للاستمرار، فالعملية التعليمية تبدأ بأساسيات واستراتيجيات توضع لنظام التعليم، وأيضًا لمراقبة الخدمة التعليمية ومستوى جودتها واعتمادها، ومن يقدم الخدمة يجب ألا يكون له علاقة باعتماد جودتها أو بمراقبتها وتقييمها.

لابد أن يشارك مقدِّم الخدمة في وضع السياسات التي يعمل عليها، لكي يستطيع تنفيذها بكفاءة، أما في ظل الوضع الحالي، فإن الوزارة هي التي تقدم الخدمة وهي التي تعتمد الشهادات، كما أن المجلس الأعلى للجامعات الذى يضم الوزير ورؤساء الجامعات ومن ثلاثة إلى أربعة خبراء من الخارج، هو الحاكم للمنظومة وهو الذي يحدد مواصفات الخدمة، في الوقت الذى يغيب فيه دور المجتمع المدني الذي يجب أن يشارك - ليس فقط في مراقبة الخدمة التعليمية- ولكن أيضا في إدارتها، رغم أن المادة ٢٧ من الدستور تشير إلى ضرورة مشاركة المجتمع في إدارة المؤسسات العامة ومراقبتها، ولذلك لابد من تنشيط دور المجتمع المدني وتعظيم فاعليته في الفترة القادمة.

إلا أننا يجب أن نؤكد على أن تركيزنا على أهمية دور المجتمع المدني ومشاركته لا يعني -كما يفهم البعض بشكل خاطئ- جعل حديثنا مقتصرًا فقط على رجال الأعمال أو على خصخصة الجامعة، ففي مجالس الجامعات يوجد تمثيل للمجتمع المدني من خلال مشاركة

أربعة إلى خمسة من رجال الأعمال، ولكن هؤلاء لا يلبثون – نظرًا لانشغالهم- أن يتغيبوا عن حضور اجتماعات مجلس الجامعة، الذي في الأساس مجلس تنفيذي يركز على القضايا ذات الطابع الإداري مثل الترقيات والإعارات والإجازات وخلافه. ومن المعلوم أن رجل الأعمال يجب أن يناقش الموضوعات التي تهم المجتمع في علاقته بالجامعة، مثل نوعية الخريج أو كيف يساهم المجتمع في مواجهة مشكلات الجامعة..إلخ. في مقابل هذا نجد أن مجلس أمناء الجامعة الأمريكية لا يناقش أمور الترقيات والإجازات، بل ينبري لمناقشة احتياجات الجامعة من تمويل وبحث علمي وخدمة مجتمع وخطط إستراتيجية ونحو ذلك.

نحن نحتاج إلى مثل هذه النوعية من المجالس التي تسهم في وضع سياسة الجامعة، ولديها القدرة والسلطة على محاسبة رئيس الجامعة عند عدم نجاحه في تنفيذ هذه السياسات، وتمتد سلطتها بالمثل إلى الكليات وعمدائها. وإذا لم تكن هناك فروق جوهرية بين الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية والمعاهد، فإن العملية التعليمية بأسرها ستكون متماثلة ويستعصي التمييز بينها. ومن الواضح أن الجامعات الخاصة ستظل محكومة بالقانون رقم (١٠١)، وستظل الجامعات الحكومية محكومة بالقانون رقم (٤٩)، ولكن الشرط الوحيد لضمان التوازن بين هذه المؤسسات العامة والخاصة هو حقوق الطالب. وهناك دراسة تتم الآن حول هذا الموضوع تم فيها الوقوف على مواقف سبع عشرة جامعة ، بجانب ردود جاءت مباشرة من بعض الكليات والأقسام، فضلا عن ردود أخرى وردت من حوالي ومئتين وخمسين من المواطنين ، وقرابة مائة إلى مائة وخمسين مقالة نشرت في الصحف تتحدث حول تلك القضية، ومازلنا في انتظار ردود لجنتي التعليم بمجلسي الشعب والشورى ، والمجالس القومية المتخصصة. إلا أن الردود التي وصلت حتى الآن لا تتعامل مع الطالب بصفته عميلاً أو مستهلكًا للخدمة التعليمية، وبالتالي تكون له حقوق واضحة ويستحق منا الاهتمام، وهذه هي واحدة من القضايا التي أشارت إليها وثيقة الإسكندرية في مؤتمر الإصلاح عام ٢٠٠٤.

وينبغي بالمثل أن نركز على توجه الدولة في المرحلة القادمة إلى الاهتمام بالتعليم الفني والتكنولوجيا، ولذلك يتم دعم هذا التوجه عن طريق تيسير إجراءات إنشاء المعاهد الخاصة التكنولوجية خاصة بعد تزايد إقامة معاهد الحاسب الآلي والمعاهد التجارية. ولكن المطلوب حقًا هو زيادة عدد المعاهد الصناعية التي تقدم تعليمًا فنيًا متميزًا، من السهل أن يجد من

حصل عليه فرصًا متعددة للعمل، وهو ما يجذب بالتالي أعدادًا متزايدة من الدارسين تخفف الضغط نسبيًّا على التعليم الجامعي، فضلا عما توفره من عمالة فنية متخصصة، وهو ما يمكن على المدى الطويل أن يسهم فى مواجهة موروث ثقافي آخر، مازال الناس في ظله يحبذون حصول الطالب على الشهادة الجامعية. وبوسعنا إشباع هذا الطلب الذي أصبح ملحًّا من خلال أنظمة التعليم غير التقليدية، مثل التعليم المستمر أو التعليم المفتوح، أو نظم التعليم التكميلية التي يمكن أن تمنح شهادة لطالبها تلبي له ما يرغبه من وجاهة اجتماعية.

وبعد .. فإن إدارة الجامعة أيضا قضية مركبة وبها العديد من الإشكاليات التي تتطلب التوفيق بين مشاركة المجتمع، ورؤية صانعي القرار، وصاحب المصلحة؛ وبالتالي فقضية تحديث الإدارة وتطويرها تتجاوز استخدام التقنيات الحديثة في العمل الإداري، بل تتعدى ذلك إلى وضع الخطط الإستراتيجية والبحث عن مصادر تمويل مستمرة، وربط الجامعة بالمجتمع، والعمل بروح الفريق في ظل منظومة متكاملة تحفز قوى الأفراد وتجعلهم يعملون في توافق وانسجام من أجل صالح المؤسسة.

ملحق رقم (٣)

أسس ومبادئ تطوير
القوانين والتشريعات المنظِّمة لمؤسسات التعليم العالي

مبررات صياغة إطار تشريعي جديد للتعليم العالي

١. التغلب على سلبيات القانون الحالي المعمول به (قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢).

٢. دعم البحث العلمي وربطه بقضايا المجتمع وتنمية البيئة.

٣. إذكاء روح التنافس العلمي وزيادة الثقة في العملية التعليمية ومخرجاتها.

٤. تطوير القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ المنظم للجامعات الخاصة للتواؤم مع المناخ التعليمي الجديد وصياغة تشريعات تأخذ في اعتبارها الأنماط المؤسسية الحديثة الأخرى للتعليم العالي.

٥. التفاعل مع متطلبات التوجه نحو تدويل التعليم العالي المعتمد من منظمة اليونسكو بغية الارتقاء بالعملية التعليمية ودعم قدرات الطالب المصري للمنافسة العالمية.

٦. الاستفادة من الخبرات الأكاديمية والتطبيقية وغير التقليدية للمؤسسات التعليمية كبيوت خبرة لجميع ما يرتبط بالمجتمع من قضايا.

٧. دعم استقلال الجامعة وإدارتها وتمويلها ذاتيًّا.

٨. إرساء مبادئ الجودة والتقويم الذاتي لجميع مناحي التعليم العالي.

فلسفة التشريع المقترح:

١. مجانية التعليم واستمرار إتاحته على كافة المستويات كمحور أساسي للتطوير التشريعي وهو بمثابة الاستثمار الأمثل لحياة الأمة ولمستقبلها.

٢. تأصيل دور الجامعة في المحافظة على الهوية الدينية والحفاظ على اللغة العربية واحترام الشرائع السماوية والتقاليد الموروثة.

٣. دعم استقلال الجماعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى واللامركزية في اتخاذ القرار.

٤. تشجيع الجامعات على تنمية وتنويع مواردها المالية وإدارة رأس مالها ذاتيًا.

٥. عدم السماح للجهات المانحة بالاشتراك في الإدارة أو اتخاذ القرارات أو رسم الإستراتيجيات.

٦. تقليص دور المجالس العليا في اتخاذ القرار وتحويلها إلى مجالس لصياغة الأهداف الإستراتيجية للتنسيق والمتابعة وتوفير المعلومات القومية لدعم اتخاذ القرار مع منح الجامعات جميع الحريات في رسم الخطط الإستراتيجية والخطط البديلة والتنفيذية والاستفادة من التجارب العالمية الإيجابية والسلبية والتطوير الدائم لتلك الخطط.

٧. تأصيل رسالة عضو هيئة التدريس في تعليم الأجيال وإثراء العلوم بالبحث العلمي الأكاديمي والتطبيقي.

٨. إذكاء مبدأ الشفافية والكفاءة العلمية وتكافؤ الفرص في اختيار أعضاء هيئة التدريس والقيادات مع تأهيلهم علميًا ومهاريًا وأكاديميًا.

٩. تشجيع المجتمع على الإقبال على دراسة العلوم الإنسانية والعلوم الأساسية من حساب وهندسة وفلك وكيمياء وطبيعة وتشجيع المجتمع المدني على استنباط الحلول العلمية المنطقية غير التقليدية وتأصيل روح الابتكار والاختراع لمواكبة ركب الحضارة العلمية.

١٠. أعضاء هيئة التدريس يمثلون عصب العملية التعليمية ونتاج استثمار مادي وأدبي على مدى سنوات طوال، فهم رأس مال الأمة وجزء من تراثها، وعليه يجب التأكيد على البعد الاجتماعي من خلال ضمان مستوى معيشي مناسب واستدامة الرعاية الصحية والاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس.

١١. الاستفادة من الخبرات العلمية لأعضاء هيئة التدريس حيث يدعم التشريع الحالي إشراك الجامعة بصفتها بيت الخبرة والعلوم في جميع ما يرتبط بالمجتمع وتقليص دور الاستعانة بالخبراء وتوفير مصاريف الخبراء لميزانية الدولة.

١٢. توسيع قاعدة التنوير والتعليم بالمجتمع والاختراع والابتكار ودعم ثقافة تسجيل وحماية الاختراع والاستفادة من اتفاقيات الـ (PCT) و(TRIPS) والـ (GATS) في الحماية الدولية للمنتجات المصرية، General Agreement for Trade services Treaty for Intellectual Property Rights and Patent Co-operation Treaty

١٣. اتخاذ خطًى واسعة لإعداد الطلاب ككوادر مستقلة وفاعلة قادرة على الاستفادة من معطيات عصر العلم والمعرفة وتحليلها، والعمل في جماعة.

١٤. الحفاظ على خصوصية الأزهر الشريف (والمؤسسات العلمية التابعة له) وتراثه ودعمه وتطوير العمل به والاعتراف بدوره العظيم كمنارة للعلوم الإسلامية الوضاءة وتاريخه كأقدم جامعة فاعلة عرفها تاريخ البشرية.

الهدف من التشريع الملزم لجميع مؤسسات التعليم العالي

تنظيم العمل في قطاعات التعليم العالي بما يضمن جودة العملية التعليمية والبحثية والارتقاء بكفاءة خريجي مؤسسات التعليم العالي، وتناسب أعدادهم مع الخطط الحالية والمستقبلية للوفاء بمتطلبات سوق العمل وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكامل في الإستراتيجيات والسياسات في مراحل التعليم الجامعي وما قبل الجامعي، والتفاعل مع واقع الوطن في جميع القضايا، وتلبية الاحتياجات المستقبلية لاتخاذ القرار ودعمه والعمل على النهوض بالوطن وتأهيل خريجي مؤسسات التعليم العالي للاضطلاع بدورهم في الحفاظ على مكانة مصر إقليميًا وعالميًا.

الأهداف التفصيلية للتشريع محل الدراسة

إيجاد تشريع موحد

١. إخضاع التعليم العالي العام لتشريع موحد.

٢. إخضاع التعليم العالي لتشريع موحد (الخاص والأهلي).

٣. إخضاع التعليم بالأزهر الشريف وجميع المؤسسات العلمية التابعة له لتشريع موحد.

تطوير آليات إدارة التعليم العالي

١. مركزية تحديد الأهداف الإستراتيجية المستقبلية قريبة وبعيدة المدى للوطن.

٢. تحديد المهارات الأساسية التي يجب اكتسابها من الطالب الجامعي المتلقي للتعليم العالي.

٣. تعظيم الفائدة من التقويم الذاتي للمؤسسات والتقويم الخارجي-من خلال الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد- لدعم العملية التعليمية.

٤. تحديد أهداف التعليم العالي الخاص ورسالته وتحديد المهارات الأساسية التي يتعين توافرها في الطالب بالجامعات الخاصة، بما يتفق مع المحافظة على هوية الأمة الدينية والحفاظ على مكانة مصر إقليميًّا ودوليًّا.

٥. رصد تجارب وخبرات مؤسسات التعليم العالي والآليات المستخدمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الحالية والمستقبلية ومقارنتها بالآثار التي تترتب عليها.

٦. إجازة اللوائح التنفيذية لمؤسسات التعليم العالي، بما لا يتعارض مع إطار الدستور والقوانين المعمول بها في الدولة ومراقبة تطبيقها.

٧. معادلة شهادات المؤسسات التعليمية ووضع تقنين ومسميات مخرجات العملية التعليمية وتحديد ما يلزم من مواد إضافية لمعادلتها (مثال: مهندس، طبيب .. إلخ).

الاستقلالية والتمكين المالي والإداري للجامعات

١. لمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة والأزهر الشريف والمؤسسات العلمية التابعة لهم الحرية والاستقلال في اتخاذ ما تراه في سبيل تحقيق الأهداف المنوط بها تحقيقها، بدءًا من رسم إستراتيجية التعليم ومرورًا بأساليب التدريس وأساليب التقويم والامتحانات مع الالتزام بوجود لائحة داخلية متسقة وشاملة لتلك المؤسسات.

٢. تمكين مؤسسات التعليم العالي من تنمية مواردها وتنويعها وإدارة تلك الموارد والتي تشمل:

- تشجيع المجتمع المدني على وقف ريع أموال الأراضي أو العقارات أو ما إلى ذلك على مؤسسات التعليم العالي.
- تشجيع مؤسسات التعليم العالي الحكومي والأزهر الشريف وجميع المؤسسات العلمية التابعة لها كبيوت خبرة مستقلة لتقديم خدمات تعليمية وتدريبية وبحثية بمقابل في جميع مناحي وقضايا المجتمع.
- تشجيع مؤسسات التعليم العالي على الابتكار والاختراع والحصول على براءات الاختراع وتسويق منتجاتها وتكوين العوائد المادية التي تحتسب من موارد تلك المؤسسات التعليمية ولا تسري قوانين الاستثمار ولا الحد الأدنى لرأس المال على مؤسسات التعليم الحكومي العام والأزهر الشريف والمؤسسات العلمية التابعة لأي منها، أما مؤسسات التعليم العالي ذات المصروفات فتسري عليها قوانين الاستثمار والحد الأدنى لرأس المال فيما يتعلق بتصنيع الاختراعات وتسويقها.
- تشجيع المجتمع على التعاقد مع الجامعات للقيام بالدراسات الحرة الأكاديمية والتطبيقية بمقابل مادي.
- وضع الضوابط والقواعد المنظمة للقيام بالبحث العلمي مدفوع الأجر في الجامعات ومؤسسات التعليم الأخرى.

تفعيل العلاقات التبادلية بين المجتمع المدني ومؤسسات التعليم العالي

١. إشراك المجتمع المدني في تحديد الأهداف الإستراتيجية والمساعدة في توجيه البحث العلمي لأوجه النشاط الاقتصادي والصناعي الفاعل.

٢. تشجيع المواطنين على الوقف والهبات والتبرع للهيئات التعليمية.

٣. دعم مؤسسات التعليم العالي لتقديم خدمات تعليمية واستشارات فنية وأبحاث علمية تطبيقية لخدمة المجتمع المدني ومجتمع الأعمال وتطوير القطاعات الصناعية والخدمية للدولة.

الهيكل المقترح لمنظومة القوانين واللوائح التي تحكم مؤسسات التعليم العالي

تدرج في التشريعات ما يسمح بمستوى عالٍ من المرونة لكل مؤسسة تعليمية وللمنظومة لتتواءم مع متطلبات التطوير المرغوب في إطار تشريعي يتيح التفاعل المدروس مع المتغيرات المحلية والعالمية الحالية والمستقبلية:

١. تشريع موحد يحكم مؤسسات التعليم العالي الحكومي وتشريع موحَّد للجامعات الخاصة والأهلية وتشريع موحَّد يحكم مؤسسات التعليم العالي بالأزهر الشريف والمؤسسات العلمية التابعة له مع تشابه على مستوى الإطار العام، من ضمان استقلال مؤسسات التعليم العالي وتحديد أدنى لجودة الأداء التعليمي المقدمة بها والالتزام بالنهج العلمي في كل ما تقوم به من خدمات تعليمية وبحثية والالتزام بتحقيق الأهداف الوطنية المرجوة منها.

٢. تحديد إطار عام متسق يسمح بسهولة تطوير اللوائح التنفيذية للقوانين الثلاثة.

٣. تضع كل جامعة اللائحة التنفيذية لها بحرية تامة في إطار اللائحة التنفيذية الموحدة.

المعالم الرئيسية للتشريع المقترح لمهام وزارة التعليم العالي

١. وضع الأهداف العامة المرجوة من العملية التعليمية.

٢. وضع الحدود الدنيا المقبولة لمعايير جودة الأداء وتحديد آليات اعتماد المؤسسات التعليمية من خلال العلاقة مع الهيئة القومية لضمان الجودة والأداء.

٣. إعداد البرامج الخاصة لتمويل التعليم العالي الحكومي واقتراح صياغة الخطط الإستراتيجية لمنظومة التعليم العالي ككل ونصيب التعليم العالي من ميزانية الدولة ومن الناتج القومي.

٤. دعم جهود الجامعات في إعداد ميزانية البحث العلمي.

٥. اقتراح التشريعات التي تسمح باستثمار رؤوس الأموال في البحث العلمي.

٦. متابعة وتقييم أداء منظومة التعليم العالي ورصد تطوره على المستوى الإقليمي والدولي.

٧. اقتراح تعديلات في نظام التعليم ما قبل الجامعي والالتزام بالتنسيق معه.

المجلس الأعلى للتعليم العالي والجامعات والمعاهد العليا والكليات التكنولوجية

١. صياغة وإقرار ومتابعة الأهداف والخطط الإستراتيجية لمنظومة التعليم العالي ككل مع توثيقها بصفة دورية.

٢. إعداد السياسات الخاصة بالاستثمار في التعليم العالي.

٣. وضع سياسات وضوابط توحيد مسميات مخرجات التعليم.

٤. إقرار ضوابط وقواعد معادلة الشهادات الأجنبية والشهادات المحلية الممنوحة من الجامعات الخاصة والمعاهد العليا.

٥. وضع ضوابط إنشاء مؤسسات التعليم العالي وبرامجها الأكاديمية واعتمادها.

٦. صياغة وإقرار الخطة القومية لتنمية الموارد البشرية وتأهيل الكوادر العلمية.

٧. اعتماد الأطر العامة لتقييم الأداء وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

٨. وضع الضوابط والآليات المنظمة للعلاقات بين الدراسات الذاتية ونظم الجودة الداخلية بالمؤسسات التعليمية وتقارير الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد.

٩. دراسة معايير الجودة التي تستخدمها وتستحدثها هيئة ضمان الجودة واختبارها وتقويمها قبل إلزام مؤسسات التعليم العالي بتطبيقها.

١٠. وضع أطر عامة وضوابط موحدة-على مستوى عالٍ من الشفافية والعدالة- لترقية جميع أعضاء هيئة التدريس في المؤسسات التعليمية الحكومية.

١١. وضع آليات وقنوات شرعية للاستفادة من مشاركة المجتمع المدني برأيه في السياسات والخطط والبرامج واعتماد أساليب التطوير ومصادر التمويل ودعم اتخاذ القرار.

المؤسسات الأكاديمية والتعليمية

وهي المؤسسات والجهات التي تقدم الخدمة التعليمية والأكاديمية والبحثية والتي تخضع جميعها لمواد التشريع المقترح، ومهماتها:

١. تطوير الخطط الإستراتيجية ورسم السياسات العامة وإعداد الخطط التنفيذية لها والتي تحدد المحتوى العلمي والمهاري بالمناهج الدراسية والبحثية بالمؤسسة التعليمية، وذلك في إطار القواعد والتوجهات العامة التي يحددها المجلس الأعلى للتعليم العالي.

٢. وضع الخطط الاستراتيجية لتنمية مواردها وتخصيص أموالها، مع اتباع القواعد الرقابية المعمول بها.

٣. صياغة الخطط والسياسات لضمان جودة مخرجات العملية التعليمية والبحثية للمؤسسة.

٤. إنشاء برامج أكاديمية ودرجات علمية ومهنية في إطار توجيهات وضوابط المجلس الأعلى للتعليم.

٥. انتهاج سياسات وخطط لدعم وامتلاك براءات الاختراع للشخصية المعنوية للمؤسسات التعليمية وإنتاج وتسويق اختراعاتها وابتكاراتها.

٦. الإعلان عن-والتعاقد على- خدمات البحث العلمي والاستشارات الفنية والبرامج التدريبية.

٧. مراعاة الأطر المرجعية المعتمدة لترقية أعضاء هيئة التدريس.

هيئة ضمان الجودة والاعتماد

هي الجهة التي تؤكد الجودة وتضمن الشفافية والمكاشفة والمحاسبة المجتمعية والتي صدر بشأنها القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ وتشمل مهامه ما يلي:

١. إعداد تقارير موازية لمنظومة تأكيد الجودة والاعتماد في منظومة التعليم العالي.

٢. إبداء الرأي في الخطط القومية للتطوير العلمي والتعليم العالي.

٣. المشاركة في وضع الأطر العامة لمعايير الجودة.

٤. إبداء الرأي في تخصيص الموارد المالية بميزانية التعليم العالي.

فعاليات المجتمع المدني والجهات صاحبة الاهتمام بالتعليم العالي

تعبر عن صوت المجتمع؛ وهي صاحبة المصلحة في تعليم مميز قادر على المنافسة وهي الطريق إلى اكتساب ثقة المجتمع في منظومة التعليم العالي، وتعد بمثابة مفتاح لتوفير الاستثمارات اللازمة للمشاركة المجتمعية في إبداء الرأي في السياسات والخطط والبرامج وتقديمها في القنوات الشرعية للاستفادة منها في دعم اتخاذ القرار.

المنظومة الهيكلية لإدارة مؤسسات التعليم العالي

تدار مؤسسات التعليم العالي (جامعة/ أكاديمية/ معهد/ ... إلخ) من خلال المجالس التالية أو بعضها:

- مجلس القسم
- مجلس الكلية
- مجلس الجامعة
- مجلس الأمناء: هو مجلس استشاري ملزم لمؤسسات التعليم العالي الخاصة فقط دون مؤسسات التعليم العالي الحكومي أو الأزهر الشريف، وللمجلس صلاحيات موسّعة في إدارة رأس المال وإبداء الرأي في رسم ووضع الإستراتيجيات وتحديد السياسايات والخطط الإستراتيجية التنفيذية.

اختيار القيادات

يتم اختيار القيادات على أساس ضوابط أكاديمة إلى جانب مستويات الكفاءة:

الإعلان عن الوظائف القيادية أمر محمود، على أن يتقدم من يجد في نفسه القدرة والكفاءة والتاريخ الأكاديمي والإداري وكذا الرؤية المستقبلية في التطوير والإبداع، ويتم الاختيار بناء على المفاضلة بين المتقدمين، على أن يتاح لأعضاء هيئة التدريس انتخاب واحد من أفضل الثلاثة عناصر المتقدمة، وبذا يكون قد تم الجمع بين أسلوبي الاختيار والانتخاب لمثل هذه المواقع.

الهياكل العلمية وتأهيل هيئة أعضاء التدريس ومساعديهم

- يضع مجلس القسم الهيكل الوظيفي الأكاديمي والعلمي لكل قسم طبقًا للأحمال التدريسية والبحثية والتخصصات المندرجة تحت هذا القسم، مع وضع ضوابط التوسع في الأعداد والمستويات داخل هذه الهياكل.
- من الأفضل أن يكون الترقي للوظائف الأكاديمية عن طريق الإعلان الذي يؤدي إلى نوع من التنافس الحميد لاختيار الأفضل، إضافة إلى أنه نوع من التطعيم بين الجامعات المختلفة.

- مراعاة أن مبدأ التعاقد الشخصي محدد المدة لا يمكن الموافقة عليه؛ لأنه سيؤدي إلى الاستغناء عن عضو هيئة التدريس بعد انتهاء فترة التعاقد، الأمر الذي لا يستقيم مع استقرار الحياة الجامعية ولا مكانة أستاذ الجامعة في مصر، ومن الأفضل أن تطعم لجان الترقيات بأساتذة أجانب مشهود لهم بالقدرات العلمية والأكاديمية العالية، وهو أمر مطبق في بعض الجامعات العالمية والعربية وأيضا من أجل الحفاظ على الشفافية وحسن الاختيار.

تأصيل رسالة عضو هيئة التدريس والتوازن بين حقوقه وواجباته

١. تحديد واضح ودقيق للمهام والمسئوليات بجانب الالتزام الأخلاقي والمهني الذي يتناسب مع سمو مكانة عضو هيئة التدريس.

٢. تلتزم المؤسسات التعليمية برعاية وتأمين أعضاء هيئة التدريس صحيًّا وماديًّا واجتماعيًّا ومهاريًّا.

٣. تحديد حد أدنى لرواتب أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، مع منحهم الحوافز والمكافآت التي تتناسب مع ما يقدم منهم من عطاء علمي وتدريسي وبحثي وما يقدمونه من مشاركة للمجتمع في كل النواحي.

حقوق وواجبات الطالب قبل المؤسسات التعليمية والدولة والمجتمع

١. تكافؤ الفرص وعدالتها وإتاحة التعليم العالي للطالب الراغب في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

٢. إلزام مؤسسات التعليم العالي ذات المصروفات لتقديم منح دراسية للمتفوقين علميًّا من أبناء الوطن الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي ذي المصروفات.

٣. وضع لائحة طلابية يراعى فيها مبدأ التكافل الاجتماعي وتسمح بالمشاركة في إبداء الرأي في كل ما يتعلق بالحياة الطلابية والأمور العامة وإمكانية المشاركه في الأنشطة المختلفة التي تنمي ملكات الطالب وشخصيته في هذه المرحلة من العمر.

٤. كفالة حق طلاب التعليم العالي واتحاداتهم في المساهمة في صنع القرارات داخل المؤسسة التعليمية في إطار منظومة التعليم العالي ككل.



حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر

تستعيد مكتبة الإسكندرية - فى أنشطتها العديدة - وظيفتها الحضارية القديمة التى جعلت منها نافذة الشرق على الغرب، ونافذة الغرب على الشرق. وتضيف إلى هذه الوظيفة القديمة إنجازاتها المعاصرة التى تتجاوب ومتغيرات العصر فى إيقاعه المتسارع فى مدى التقدم الذى لا نهاية له أو حد، وذلك على نحو يفرض عليها مسؤولية كبيرة بوصفها طليعة مجتمع المعرفة فى مسيرته الخلّاقة ولذلك تتعدد أدوار المكتبة التى تبدأ من تقديم المعارف المقروءة والمشاهدة والمسموعة بكل وسائلها الممكنة وتقنياتها المتاحة، وتمتد إلى البحث فى كل مجال من مجالات المعرفة المتطورة، استيعابا وإضافة، حوارا وتفاعلا، مجاوزة ذلك إلى استشراق الإمكانات اللانهائية للمستقبل الواعد. ومن الطبيعى - والأمر كذلك - أن يكون للمكتبة دورها البارز والرائد فى مسيرة الإصلاح التى انطلقت فى مجتمعاتنا العربية، استجابة إلى مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، بحثا عن آفاق مغايرة تستبدل بشروط الضرورة آفاق الحرية، وبميراث التقليد الجامد دوافع الابتكار الحيوى المرادف لامكانات التجدد التى لاتتوقف فى عملية التقدم المستمرة.

ISBN 978-977-452-136-2